الواضح

في مصطلح الحديث

(للمبتدئين) مع أسئلة وتمرينات للمناقشة

الشيخ ابراهيم النعمة

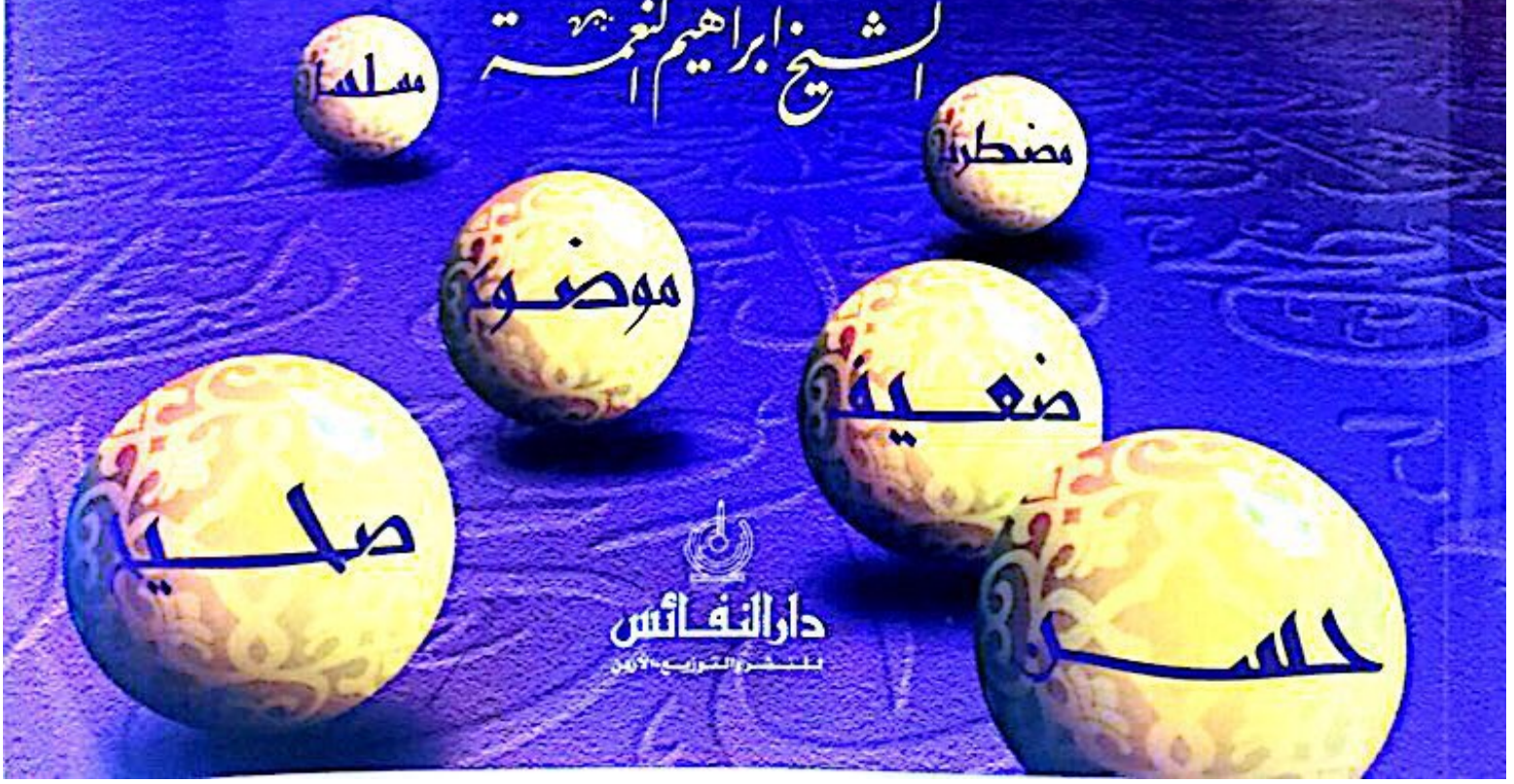

دار النفائس
للنشر والتوزيع الأردن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محفوظة جميع الحقوق

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

الطبعة الأولى

دار النفائس
للنشر والتوزيع - الأردن

العبدلي - مقابل مركز جوهرة القدس
ص.ب : ٢١١٥١١ عمان ١١١٢١ الأردن
هاتف: ٥٦٩٣٩٤٠ - فاكس : ٥٦٩٣٩٤١
بريد الكتروني: ALNAFAES@HOTMAIL.COM

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الواضح

في مصطلح الحديث

(للمبتدئين) مع أسئلة وتمارين للمناقشة

الشيخ ابراهيم النعمة

دار النفائس
للنشر والتوزيع - الأردن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك! رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً. والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه، ومن دعا بدعوته، واستن بسنته إلى يوم الدين!

وبعد:

فكلما مرت الأيام، وانقضت الشهور والأعوام، ازداد الناس إيماناً على إيمان، ويقيناً على يقين: أن الإسلام -بعقيدته وشريعته- يسعد الناس سعادة مثلى إذا عاشه المسلمون في أعماقهم، وطبقوا تعاليمه على أنفسهم في كل صغيرة وكبيرة .. ولا عجب في ذلك، فهي شريعة الله، أنزلها الحكيم الخبير لتكون منهاج حياة للناس: يحكمونها في شؤونهم الخاصة والعامة. والإعراض عن هذا النبع الفياض، والمورد العذب، والمنهل الزلال، سبب الشقاء الدائم، والمعيشة الضنك، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً * قَالَ كَذلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ سورة طه/ ١٢٤-١٢٦.

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لاَ يَجِدُواْ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ سورة النساء/ ١٦٥.

إن العقيدة والشريعة الإسلامية قام بتبليغها إلى الناس سيدنا رسول الله ﷺ الذي أحبه الصحابة الكرام حباً ما عرفت الدنيا له نظيراً ومثيلاً. قال (عروة بن مسعود الثقفي) لأصحابه بعدما رجع من (الحديبية): «أي قوم، والله لقد وفدت على الملوك: على كسرى وقيصر والنجاشي، والله ما رأيت ملكاً يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد محمداً .. إذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيماً له»[1].

ولقد كان الرسول الكريم ﷺ يدعو أصحابه إلى تبليغ رسالة الله، المتمثلة بالقرآن الكريم، وبسنته الشريفة، تبليغاً صحيحاً كاملاً، ومن أحاديثه في هذا قوله -صلوات الله وسلامه عليه-: «نضر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى له من سامع»[2].

ولقد حرص الصحابة على أن يسمعوا من الرسول الكريم أكبر مجموعة من أحاديثه الشريفة. وإذا كانت أشغالهم الدنيوية لكسب لقمة العيش تحول - في بعض الأحيان- دون ذلك، فقد كان قسم منهم يتناوب النزول على النبي ﷺ لسماع حديثه. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كنت أنا وجارٌ لي من الأنصار

---

(١) زاد المعاد لابن قيم الجوزية ٢/ ١٣٨. راجعه وقدم له: طه عبدالرؤوف طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٩١هـ.

(٢) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوماً وأنزل يوماً: فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك»[1].

وحين يتعذر على قسم من الصحابة حضور مجلس رسول الله ﷺ حضوراً دائماً، أو يجد مشقة فيه، فقد كان يلجأ إلى سؤال أقرانه ممن حضر مجلسه ﷺ قال (البراء بن عازب): «ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، منه ما سمعناه منه، ومنه ما حدثنا أصحابنا ونحن لا نكذب»[2].

ولقد دون الحديث بعد ذلك، وأبلى المسلمون فيه بلاءً حسناً، واتبعوا طريقة الإسناد التي تميزت بها الأمة الإسلامية عن أمم الأرض كلها، ولم يدع المسلمون شاردة ولا واردة إلا وقفوا عندها وقفات طويلة .. إن ذلك أدى إلى تكوين علم واسع ودقيق في الوقت نفسه يدعى بـ(علم مصطلح الحديث)

ولقد قمتُ - بعد التوكيل على الله- بكتابة هذه الدراسة المتواضعة، لتكون ثقافة عامة لكل مسلم، توخيت فيها سهولة العبارة، وتدوين أهم ما يحتاج إليه طالب العلوم الإسلامية، معتمداً على مصادر ومراجع مهمة، مما دبجه يراع سلفنا الصالح، فلهم في ذلك الفضل. ولم أشأ أن أشير في الهوامش إلا على ما كان ضرورياً، إذ الإكثار منها يشكل ثقلاً على القارئ.

والله أسأل أن يرد المسلمين إلى كتاب الله وسنة رسوله رداً جميلاً، وأن

---

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ١/ ١٣٤. الطبعة الثانية بتصحيح الطهطاوي.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص٣-٤ للدكتور أكرم ضياء العمري.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يجعلنا من السائرين على نهجه، المهتدين بهديه، المجتمعين تحت لوائه، وأن يجعل أقوالنا وأعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين.

إبراهيم النعمة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علم الحديث

نشأته وأنواعه وتدوينه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كتابة الحديث وتدوينه

تضاربت أقوال المؤرخين في أمر الكتابة عند العرب قبيل مبعث رسول الله ﷺ: فذهب بعضهم إلى أن العرب ما كانت تعرف ذلك، وذهب الآخرون إلى أن القراءة والكتابة كانت منتشرة ذائعة فيهم. وقد دلّت الدراسات العلمية على أن العرب كان فيها من يحسن القراءة والكتابة، وأثبتت البحوث الأثرية أنهم كانوا يؤرخون حوادثهم المهمة على الحجارة.

وانتشرت الكتابة على نطاق أوسع في العصر النبوي وصدر الإسلام، إذ نزلت الآيات تدعو إلى العلم والقراءة، وكانت أحاديث الرسول ﷺ تحض على ذلك -أيضاً- ومما يدلنا على انتشار الكتابة آنذاك أن كتاب الوحي بلغ عددهم أربعين كاتباً.

أما بالنسبة إلى الحديث، فلم يكن له كتاب متخصصون كما كان للقرآن .. وهذا لا يعني أن الحديث الشريف لم يكن يكتب في عهد الرسول ﷺ بلى كان يكتب، ولكن في نطاق ضيق محدود، وربما كان من أسباب ذلك، تعارض الأحاديث الواردة في أمر الكتابة: فقد ورد عنه ﷺ أنه نهى عن الكتابة، كما ورد عنه إباحتها أيضاً.

فمن أحاديث النهي ما رواه مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وروي عن أبي هريرة ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال: «ما هذا الذي تكتبون»؟

قلنا: أحاديث نسمعها منك؟

قال: «كتاب غير كتاب الله؟ أتدرون؟ ما ضلّ الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى»[1].

ولقد اختلفت أراء الصحابة الكرام والتابعين في جواز كتابة الأحاديث من عدم الجواز: فممن منع الكتابة من الصحابة (عمر بن الخطاب)، و(عبدالله بن مسعود)، و(زيد بن ثابت)، وعدد من التابعين..

أما الصحابة الذين قالوا بإباحة الكتابة فكثيرون منهم: (علي بن أبي طالب)، و(أنس بن مالك)، و(عبدالله بن عمرو بن العاص)، وعدد من التابعين.

وإذا كان هذا الخلافُ قائماً بين الصحابة والتابعين في أمر كتابة الحديث، فقد انعقد الإجماع -فيما بعد- على جواز كتابته: فلم يبق فيه خلاف، قال ابن الصلاح: «ثم إنه زال ذلك الخلاف، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة»[2].

ولقد ذهب السلف والخلف إلى جواز الكتابة، مستدلين بأدلة كثيرة: منها ما رواه أبو هريرة ﷺ قال: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني

---

(١) تقييد العلم ص٣٤ للخطيب البغدادي. صدره وحققه وعلق عليه يوسف العش. نشرته: دار إحياء السنة النبوية. الطبعة الثانية ١٩٧٤.

(٢) علوم الحديث ص١٦٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلا ما كان من عبدالله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب ولا أكتب»[1].

وروى البخاري عن أنس بن مالك أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله: فمن سُئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سُئل فوقها فلا يعط..) الحديث.

وقال عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ بشرٌ يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب؛ فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال: « اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق»[2].

ولقد ثبت أن (علي بن أبي طالب) ﷺ كان يكتب عن رسول الله ﷺ فعن أبي جحيفة قال: «قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة.

قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟

قال: العقل (الدية)، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر»[3].

من هذه الأدلة وغيرها يبدو واضحاً: أن الحديث كان يكتب في عهده ﷺ من غير نهي.

---

(١) رواه البخاري وأحمد والبيهقي واللفظ للبخاري.

(٢) سنن الدارمي ١/ ١٠٣.

(٣) رواه البخاري.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما حديثُ النهي عن كتابة الحديث في عهده ﷺ فيحمل على ما يأتي:

١- أن النهي كان عن الجمع بين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في صحيفة واحدة: خشية أن يحصل الاختلاط بينهما، أما حين تكون صحف للقرآن وصحف للحديث، فيجيء الإذن.

٢- لقد نهى النبي عن ذلك، مخافة أن يختلط الحديث بالقرآن؛ ذلك أن القرآن لم يتم نزوله -كله- آنذاك، وأحاديث الرسول الكريم يسمعها الصحابة كل يوم.

٣- كان النهي في أول الأمر ثم نسخ بإباحة الكتابة.

٤- ورد النهي فيمن يتكل على الكتابة من غير أن يحفظ، أما الإذن بالكتابة فلمن يقوم بالحفظ.

وربما كان القول بنسخ النهي هو أرجح الآراء، فيكون من نسخ السنة بالسنة، وقد ثبت أن حديث النهي متقدم على أحاديث الإباحة والإذن من الناحية الزمنية.

ويؤيد هذا أن الناس في آخر عهد رسول الله ﷺ كانوا يكتبون عن الرسول ﷺ أحاديثه من غير أن ينكر عليهم.

الصحابة وكتابة الحديث:

الصحابة في أمر كتابة الحديث أقسام: فمنهم من وقف موقف الخائف الوجل من كتابة الحديث؛ حرصاً منهم على سلامة القرآن، ومنهم من أباح كتابته. إلا أن الذين قالوا بالإباحة كثر عددهم، إذ علموا أن علة الكراهة قد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زالت. فهذا أبو بكر الصديق ﷺ يجمع خمسمائة حديث، ثم يجمع ناراً فيحرقها[1]. وهذا عمر بن الخطاب فكر في جمع السنة، لكنه عدل عن ذلك، خشية أن ينكب المسلمون على دراسة غير القرآن؛ لذلك نراه ينهى عن نسخ كتاب (دانيال)، ويتوعد بالعقوبة من يقرؤه. ومثل هذا الرأي ورد عن (ابن مسعود) إلا أنه كتب الحديث بعدما زالت علة المنع. فعن مسعر عن معن قال: «أخرج إلي عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود كتاباً، وحلف لي أنه خط أبيه بيده»[2].

ومن الصحابة الذين كانت لديهم صحف كتبوا فيها أحاديث رسول الله ﷺ (سعد بن عبادة الأنصاري)، وكان ابنه يروي من هذه الصحيفة، و(سمرة ابن جندب)، و(جابر بن عبدالله)، و(عبدالله بن عمرو بن العاص)، وكانت صحيفة (عبدالله بن عمرو) من أشهر الصحف، وتسمى بـ (الصحيفة الصادقة)، وقد جمع فيها ألف حديث كما يقول ابن الأثير[3]، وهي محفوظة في مسند الإمام أحمد في الحديث عن مسند (عبدالله بن عمرو بن العاص).

ومن أشهر الصحف المكتوبة صحيفة دستور المدينة، وفيها حقوق المهاجرين والأنصار واليهود وعرب المدينة، وقد أمر الرسول بكتابتها.

تدوين الحديث:

دوّن التابعون عدداً من الصحف كانوا قد أخذوها عن شيوخهم من

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٥.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ١/ ٧٢.

(٣) أسد الغابة ترجمة عبدالله بن عمرو بن العاص ٣/ ٢٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصحابة، فوق اعتمادهم على ما حفظوه في صدورهم، وظل الأمر هكذا حتى جاء (عمر بن عبدالعزيز) فبدأ بتدوين الحديث الشريف تدويناً رسمياً، فكتب إلى (أبي بكر بن حزم): «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا يقبل إلا حديث النبي ﷺ وليُفْشُوا العلم، وليجلسوا حتى يُعلَّمَ من لا يعلم؛ فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً.

ولم يكتف (عمر بن عبدالعزيز) بل كتب إلى عماله في المدن الإسلامية: يدعوهم إلى جمع الحديث، ومن هؤلاء الذين كتب إليهم (ابن شهاب الزهري)، فهو أول من دون الحديث تدويناً رسمياً. وقد أشار إلى هذا (السيوطي) في ألفيته في علم مصطلح الحديث فقال:

أول جامع الحديث والأثر ... ابن شهاب آمر له عمر

ولقد شاع التدوين بعد (الإمام الزهري) في البلاد الإسلامية، فقام بجمع أبواب الحديث (ابن جريج) بمكة، و(مالك) و (ابن إسحاق) بالمدينة، و(سفيان الثوري) بالكوفة، و(الأوزاعي) بالشام، و(مَعْمر) باليمن، و(ابن المبارك) بخراسان...

وهذا الجمع لم يكن خاصاً بأحاديث رسول الله ﷺ بل كان فيه أقوال الصحابة وفتاوى التابعين. ولم يُفرد الحديث النبوي بالتدوين مجرداً عن فتاوى الصحابة وأقوال التابعين إلا على رأس المائتين للهجرة: ففي هذا الوقت صنّف (عبيدالله بن موسى) مسنداً...

وهكذا شاعت وذاعت حركة التدوين، فلم ينقض القرن الثالث للهجرة حتى رأينا الحديث قد تم تدوينه، ونقله علماؤنا من الصدور إلى السطور.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على أن حركة الجمع هذه، كان ينقصها شيء من الدقة، فجاء (الإمام البخاري) وقام بمهمة عظيمة، إذ جرد مجموعة من الأحاديث الصحيحة بكتاب مستقل أطلق عليه اسم (الجامع الصحيح).

ولقد اقتفى أثر البخاري تلميذه (مسلم بن حجاج القشيري) فصنف كتابه المعروف بـ (صحيح مسلم)، وجاء بعدهما كثيرون منهم أصحاب السنن الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.. لكنّ أصحاب السنن جمعوا الأحاديث على الأبواب فقط، ونستطيع أن نجد فيها الصحيح والضعيف والموضوع.

أسئلة

١ـ هل عرف العرب الكتابة قبل الإسلام؟

٢ـ لماذا انتشرت الكتابة في العصر النبوي وصدر الإسلام؟

٣ـ هل قام الصحابة بكتابة الحديث النبوي؟

٤ـ ما هي أسباب النهي عن كتابه الحديث في عهده صلى الله عليه وسلم ؟

٥ـ ماذا تعرف عن مواقف الصحابة بما يتعلق بكتابة الحديث ؟

٦ـ من أمر بتدوين الحديث الشريف ومن قام بذلك ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كيف نشأ ودوّن علم أصول الحديث

توعّد الرسول الكريم ﷺ من يكذب عليه متعمداً بعذاب جهنم: فكان موقف الصحابة والتابعين رائعاً في أمر التثبت مما يُنسبُ إلى رسول الله ﷺ من حديث.فهذا (أبو بكر الصديق) لا يقبل رواية أحدٍ عن رسول الله إلا بعد أن يأتيه بشاهد، وسلك (عمر بن الخطاب) هذا المسلك أيضاً. أما (علي بن أبي طالب)، فكان يستحلف من يحدثه عن رسول الله ﷺ فإن حلف صدّقه.

ولم تكن قضية التثبت في أمر الحديث خاصة بالخلفاء الراشدين، بل نهج قسم من الصحابة والتابعين هذا المنهج، فمن الصحابة: (أنس بن مالك)، و(عبدالله بن عباس)، و(عبادة بن الصامت).. ومن التابعين: (سعيد بن المسيب)، و(الشعبي)، و(ابن سيرين) .. ولم تُدون أقوالُهم في ذلك الوقت.

بعد هذين العصرين دُوّن علم (أصول الحديث)، وأصبحت الحاجةُ إلى تدوينه ماسة، بعد أن ظهرت حركةُ الوضع في الحديث، فاختلط الصحيح بالموضوع.

ولقد مرت تنقية الحديث في مرحلتين:

أولاهما: ما نجده في مؤلفات قسم من العلماء متناثرة هنا وهناك من غير أن تجمع مستقلة في كتاب خاص: نرى ذلك في كتاب (الرسالة) و(الأم) للإمام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشافعي، حيث تكلّم في شروط صحة الحديث، وخبر الواحد، وشرط الحفظ في الراوي، وغلط الرواة، وقبول خبر المدلس إذا صرح بالتحديث، وعن الحديث المرسل،وهل تقوم به حجة، ومراسيل كبار التابعين وصغارهم..

ونجد مثل هذا -أيضاً- عند تلاميذ الإمام (أحمد بن حنبل) في محاورتهم له، و(الإمام البخاري) في تواريخه الثلاثة، وفي مقدمة (صحيح مسلم) وفي رسالة (أبي داود السجستاني) إلى أهل مكة في بيان طريقة سننه، وما كتبه (الترمذي) في (العلل المفرد)..

وأما المرحلة الثانية، فهي التي تم فيها تصنيف كتب جمعت (قواعد أصول الحديث) مستقلة، وأول تلك الكتب: (المحدث الفاصل) للرامهرمزي، ولم يستوعب فيه أنواع الأحاديث كلها، و(علوم الحديث) للحاكم، ولم يرتب أنواعه ولم يهذبها، و(المستخرج على كتاب الحاكم) لأبي نُعيم الأصفهاني، ولم يستوعب أنواع الحديث أيضاً، و(الكفاية في علم الرواية) و(الجامع لآداب الشيخ والسامع) كلاهما للخطيب البغدادي.

وقد كثرت مؤلفات البغدادي في الحديث حتى أصبحت من أهم المراجع لمن يصنف فيه و(علوم الحديث) لابن الصلاح الذي هذّب فيه فنون الحديث، وجمع ما تفرّق منها، فحظي باهتمام كثير من العلماء شرحاً واختصاراً ونظماً ومعارضة وانتصاراً: فقد اختصره فيمن اختصره الإمام (أبو زكريا النووي) في كتابه (الإرشاد)، ثم اختصر الإرشاد في كتابه (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير).

أما السيوطي، فقد شرح التقريب في كتاب له سماه (تدريب الراوي على تقريب النواوي).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وممن ألف بهذا الفن (ابن كثير) و(البلقيني) و(الطيبي) و(الزركشي) و(أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني) الذي تعتبر كتبه في الحديث من أدق الكتب وأوسعها.

أسئلة

١ـ كيف كان الصحابة يتثبتون مما ينسب إلى رسول الله ﷺ؟

٢ـ ما هي الأسباب التي دعت إلى تدوين علم أصول الحديث ؟

٣ـ ماذا تعرف عن مراحل تنقية الحديث ؟ وما هي أهم ما كتب خلال هذه المراحل ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مصطلحات حديثية

أولاً: الحديث:

الحديث في اللغة ما كان ضدّ القديم.

وفي الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

مثال القول: حديثه -صلوات الله وسلامه عليه-: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى..»[1].

ومثال الفعل: ما كان من تعليم الرسول لأصحابه كيفية الصلاة، وكيفية الحج من طواف وسعي ووقوف بعرفة ورمي للجمار.

ومثال التقرير: ما كان من أمر الرسول ﷺ حين قال لأصحابه وقد وجههم لقتال (بني قريظة) من اليهود: «ألا لا يُصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»[2].

وسار الصحابة، فصلى قسم منهم صلاة العصر في الطريق في وقتها،

---

(١)رواه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب.

(٢) رواه البخاري .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقالوا: لم يرد الرسول من قوله إلا الإسراع، ولم يصل الآخرون، وقالوا: لا نصلي العصر إلا في (بني قريظة). ولما عادوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فلم يعنف واحداً منهم، بل أقر الصحابة كلهم: فأقر من تمسك بظاهر اللفظ، فلم يصل في الطريق، وأقر -أيضاً- من فهم أن المراد هو الإسراع ليس إلا، وصلى في الطريق.

فالتقرير إذن: أن يعلم الرسول ﷺ أن واحداً من الصحابة قال قولاً، أو فعل فعلاً، سواء كان ذلك في حضرته أم لا، وقد بلغه ذلك، فأقره على قوله أو فعله بسكوته مع دلالة الرضا.

وأما الصفة، فهي قسمان: صفة خَلْقِية، وصفة خُلُقية.

أما الصفة الخَلْقِية، فيمثل لها بما روي عن (علي بن أبي طالب) في شأن صفاته: «..لم يكن النبي ﷺ بالطويل ولا بالقصير..»

وأما الصفة الخُلُقية، فيمثل لها بما روته (عائشة) رضي الله عنها: «ما رأيت رسول الله ﷺ منتصراً من مظلمة ظُلِمَها قط، ما لم ينتهك من محارم الله شيء فإذا انتهك من محارم الله شيء كان من أشدهم في ذلك غضباً، وما خُيّر بين أمرين إلاّ اختار أيسرهما ما لم يكن مأثماً»[1].

الحديث القدسي:

تكلمنا -فيما مضى- في معنى الحديث لغة واصطلاحاً. أما كلمة (القدسي) لغة: فهي نسبة إلى القدس، وتشعر بالتعظيم والتطهير والتكريم

---

(١)رواه الترمذي في (الشمائل المحمدية) وهو في الصحيحين وغيرهما بغير هذا اللفظ.

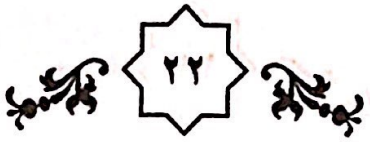

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والإجلال.

والحديث القدسي في الاصطلاح: هو ما يُضيفه النبي ﷺ إلى الله تعالى.

مثاله: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل،أو يقول: قال رسول الله ﷺ قال الله تعالى، أو يقول الله تعالى.

والمعنى في هاتين الصيغتين واحد. والعبارةُ الأولى هي عبارةُ السلف.

ويمثّلُ للصيغة الأول بما يأتي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل: «يد الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار»[1].

ومثال الصيغة الثانية: عن أنس رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال الله تعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يقول الله تعالى: أنا عند ظنّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني: فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ، ذكرته في ملأ خير منهم»[3].

---

(١) رواه البخاري .

(٢) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

(٣) رواه البخاري ومسلم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفرق بين الحديث القدسي والنبوي:

الفرق بينهما: أن الحديث القدسي يُنسَبُ إلى الله تعالى ويحكيه ويرويه الرسول عن الله تعالى، فيكون معناه من عند الله سبحانه وتعالى يلقيه عز وجل إلى الرسول بكيفية من كيفيات الوحي، وألفاظه تكون من الرسول ﷺ وقد نُسِبَ الحديث إلى الله تعالى من باب النسبة لمضمونه لا النسبة لألفاظه.

أما الحديث النبوي، فينسب إلى الرسول ﷺ ويُحكَى عنه.

وقد يقول قائل: إذا كان الحديث النبوي وحياً بالمعنى، ولفظه من الرسول ﷺ فلماذا لا نسميه قدسياً؟

والجواب عن هذا: أن الحديث القدسي نقطع أنّ معناه قد نزل من عندالله، إذ الرسول الكريم يقول: قال الله تعالى، أو يقول الله تعالى، أما الأحاديث النبوية، فلا نجد فيها مثل هذا النص الذي يقرر أن معناه من عندالله.

الجمع بين الحديثين:

وقد نجد الحديث الواحد: بعضه نبوياً والآخر قدسياً، فيكون بينهما تداخل، ومثاله الحديث الآتي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل عمل ابن آدم يضاعف: الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، قال الله تعالى: إلا الصوم، فإنه لي وأنا أجزي به، يدع شهوته وطعامه من أجلي، للصائم فرحتان: فرحة عند فطره، وفرحه عند لقاء ربه، ولخُلُوف فم الصائم أطيب عندالله من ريح المسك»[1].

---

(١) رواه البخاري ومسلم، واللفظ لمسلم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ففي هذا الحديث ما هو صريح كلام النبي ﷺ وما هو صريح من الحديث القدسي. فإن قوله: «كل عمل ابن آدم يضاعف..إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به، يدع شهوته وطعامه من أجلي» هو حديث قدسي، أما ما قبله وما بعده، فهو حديث نبوي.

ثانياً: السنة:

هي في اللغة: الطريقة والسيرة، حسنة كانت أو سيئة.

وللسنة في الاصطلاح تعريفات كثيرة، ترتبت على تنوع النظرة إليها:

فقد عرفها المحدثون تعريفاً يرادف تعريف الحديث الذي مرّ ذكره.

وعرّفها الأصوليون: «ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير».

وعرفها الفقهاء بما يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها، مما فعله النبي ﷺ وواظب عليه.

ثالثا: الخبر:

يأتي الخبر في اللغة بمعنى: النبأ، وله في الاصطلاح تعريفات كثيرة:

أ- أنه مرادف للحديث. وهذا مذهب المحدثين.

ب- الخبر ما جاء عن غير النبي ﷺ.

ج- ما أضيف إلى النبي ﷺ أو إلى غيره.

وأقرب الأقوال: الأول الذي ذهب إليه المحدّثون. أما الاصطلاحات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأخرى، فقد جاءت للتيسير وأمن الالتباس.

رابعاً: الأثر:

تأتي لفظة (الأثر) في اللغة بمعنى ما بقي من رسم لشيء.

وفي الاصطلاح على: ما أضيف إلى النبي ﷺ والصحابة والتابعين، أو إلى غيره: من الصحابة أو التابعين.

خامساً: المتن والسند:

المتن في اللغة: هو ما صلب ظهره، وما ظهر منه، وما ارتفع وصلب من الأرض.

وفي الاصطلاح: هو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها معانيه.

والسند في اللغة: ما ارتفع من الأرض، وما قابلك من الجبل وعلا عن السفح.

وفي الاصطلاح: هو طريق المتن، أي: سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وهذا مثال يبيّن السند والمتن:

روى الإمام البخاري قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن حوشب الطائفي حدثنا عبدالوهاب حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من كُن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يكره أن يُقذف في النار»[1].

فسلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث (فلان عن فلان) يُسمّى سند الحديث، أما المتن، فيبدأ من قوله: «ثلاث من كُن فيه..».

أسئلة

١- ما هو تعريف الحديث لغة واصطلاحاً ؟

٢- اذكر بعض الأمثلة من السنة القولية والفعلية والتقريرية، وما يتعلق بالصفة .

٣- ما هو التقرير في السنة النبوية؟

٤- ما هي أقسام الصفة ؟ اذكر أمثلة عليها .

٥ـ ما هو الحديث القدسي ؟ اذكر مثالاً عليه .

٦- ما هو الفرق بين الحديث القدسي والنبوي ؟

٧- اضرب مثالاً على حديث بعضه نبوي وبعضه قدسي .

٨- تحدث عما تعرفه عن السنة والخبر والأثر .

٩- مما يتكون الحديث ؟

---

(١)رواه البخاري في باب: من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر ٨/ ٥٦. حديث رقم (٦٩٤١).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قسم علماء الحديث هذا العلم إلى قسمين:

أ- علم الحديث رواية

ب- علم الحديث دراية

أما علم الحديث رواية، فيُطلق على ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية نقلاً دقيقاً محرراً، وروايته بضبط، وتحرير كل لفظ من ألفاظه بأمانة.

يتضح من هذا أن (علم الحديث رواية) يتعلق بأقوال الرسول وأفعاله وتقريراته وصفاته، من حيث نقل كل حديث وضبطه.

ولقد حفظت السنة حين أقدم العلماء على الاهتمام بهذا العلم الجليل.

وأما (علم الحديث دراية)، فيطلق على العلم القائم على التمحيص والنقد لمعرفة شروط الرواية وأنواعها، وحال الرواة، وهل يُقبل ذلك الحديث أم لا ولم يقتصر المروي هنا على ما أضيف إلى النبي ﷺ بل شمل أيضاً ما أضيف إلى الصحابة والتابعين.

وهكذا يكون علم الحديث دراية: العلم بمجموع القواعد والمسائل التي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يُعرف بها حال الراوي جرحاً وتعديلاً، وتحملاً وأداءً.

ويتعلق هذا العلم بالسند من جهة أحوال الرواة واتصاله أو انقطاعه، وعلّوه أو نزوله .. كما يتعلق بموضوع المتن من ناحية صحته أو ضعفه، وما يلحق بذلك، كما يتعلق باستنباط الأحكام.

ونقول في ضوء ما ذكرنا: إن الفرق بينهما هو أن (علم الرواية) يتعلق في نقل الحديث بدقة وبضبط، وأما (علم الدراية)، فيهدف إلى معرفة القواعد التي يُحكمُ بها على السند بالصحة أو الضعف، وإلى فهم متن الحديث فهماً سليماً.

ولقد تباينت مسالك العلماء في هذين العلمين: فمنهم من نبغ في (علم الرواية) فقط: فهم محدثون، لكنهم غير فقهاء، ومنهم على العكس من ذلك نبغ في (علم الدراية) فقط: فهم يجيدون الفقه، لكن بضاعتهم في الرواية لا تفي بالغرض: فهم غير محدثين، ومنهم من جمع بين الحسنيين ونال الفضيلتين: فنبغ في علمي الرواية والدراية: كالإمام (مالك) و(الشافعي) وهذان العلمان لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر.

وإذا انتقلنا إلى مصطلحات هذا الفن، نجد أن العلماء يطلقون على علم الدراية اسم (أصول الحديث) و(مصطلح الحديث) و(علوم الحديث).

أسئلة

١- ما هي أقسام علم الحديث ؟

٢- ما هو علم الحديث رواية ودراية وما الفرق بينهما ؟

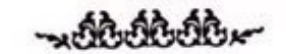

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنواع الحديث

الحديث إما أن يكون مقبولاً وهو الصحيح، أو مردوداً وهو الضعيف.

ويندرج تحت كل قسم منهما أقسام كثيرة، تتفاوت صحة وضعفاً حسب قوة السند وضعفه وأحوال متنه. ومعرفةُ ذلك لا تتم إلا بمعرفة أحوال الرواة الذين يُقبَلُ حديثهم أو يرد، ومعرفة أحوال متن الحديث أيضاً.

ولقد آثر علماء الحديث أن يقسِّمُوه تقسيماً ثلاثياً، بدل التقسيم الثنائي، ويندرج تحته أنواعُ الحديث كلها، وهذه الأقسام الثلاثة هي:

١- الصحيح

٢- الحسن

٣- الضعيف

والحديث الصحيح يتنوع إلى نوعين: صحيح لذاته، وصحيح لغيره

والحديث الحسن يتنوع إلى حسن لذاته وحسن لغيره أيضاً.

وأما الحديث الضعيف فله أنواع وصور.

ويبدو أمامنا جلياً واضحاً ونحن ندرس علم (مصطلح الحديث) أن أنواعاً

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من الحديث تشترك بين الصحيح والحسن فقط، وأنواعاً تشترك بين الصحيح والحسن والضعيف.

ولقد اهتم العلماء بدراسة هذا العلم الجليل، وقسموه إلى أنواع كثيرة، حتى ذكر (ابن الصلاح) خمسة وستين نوعاً منه، وقال بعد ذلك: «وليس - ذلك- بآخر الممكن في ذلك؛ فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى؛ إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله»[1].

وإذا كان (ابن الصلاح) قد أوصل هذه الأنواع إلى خمسة وستين، فقد أوصلها بعضهم إلى المائة، قال الحازمي: «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة، تبلغ مائة: كل نوع منها علم مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته»[2].

أسئلة

١ـ ما هي أقسام الحديث الأساسية؟

---

(١) علوم الحديث ص١٠.

(٢) تدريب الراوي ١/ ٥٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث المتواتر والآحاد

قسم جمهور العلماء الحديث حسب وروده إلى قسمين: متواتر وآحاد.

١- الحديث المتواتر:

هو ما رواه في كل طبقة من طبقاته، جماعة، تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب على رسول الله ﷺ وقد روى هذا الجمع الحديث عمّن قبلهم من الابتداء إلى الانتهاء، واستندوا إلى أمر محسوس. فيروي الحديث جمع من الصحابة يمتنع اتفاقهم على الكذب عادة، ويرويه عن جمع الصحابة جمعٌ من التابعين، ويرويه عن التابعين جمع من تابعي التابعين .. وهكذا إلى نهاية السند، لكن المطلوب في التواتر أن ينحصر في عصور الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، أما العصور التالية لهم، فلا يُطلبُ فيها هذا الجمع.

والسبب في هذا أنّ الحديث قد تمّ تدوينه بعد هذه العصور الثلاثة، وصار من اليسير تواتره: **فلا بد إذن أن تتوافر أربعة شروط في المتواتر:**

١- أن يكون عدد الرواة جمعاً كثيراً.

٢- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، أو وقوعه منهم من غير قصد حسب العادة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- أن يكون الجمع موجوداً في كل طبقة من الطبقات لا في العدد.

٤- أن يكون مبنى علمهم الحسّ: وهو السماع من الرسول أو رؤية فعله.

وينتفي التواتر حين ينتفي شرط من هذه الشروط الأربعة.

عدد التواتر:

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يشترط في طريقه عدد معين، المهم أن يحصل بذلك العدد اليقين: قل ذلك العدد أم كثر، والعقل هو الذي يُحيل اتفاقهم على الكذب عادة.

وذهب قسم من العلماء إلى أنه يشترط في المتواتر عدد معين، لكنهم اختلفوا في تحديد ذلك العدد:

فمنهم من ذهب إلى أنه أربعة، ومنهم من قال: خمسة، ومنهم من قال: سبعة، ومنهم من قال: عشرة، ومنهم من قال: اثنا عشر، ومنهم من قال: أربعون، ومنهم من قال سبعون، وذهب بعضهم إلى أنه ثلاثمائة وبضع عشرة.. ولكل رأي من هذه الآراء دليله الذي اعتمد عليه صاحبه من القرآن الكريم، ولو لم يكن أيُّ دليل كان من هذه الأدلة صريحاً.

أنواع المتواتر

المتواتر نوعان: لفظي ومعنوي.

المتواتر اللفظي: هو ما اتفق ألفاظ الرواة فيه، مثاله حديث: «من كذب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[1].

فقد روى هذا الحديث أربعون من الصحابة وذهب (أبو بكر الصيرفي) إلى أنه روي عن ستين من الصحابة، وقال (ابن منده): إن رواته بلغوا سبعاً وثمانين، وذهب غيرهما إلى أن رواته أكثر من هذا.

ويمثل لهذا النوع من المتواتر أيضاً بحديث (المسح على الخفين) فقد رواه عن النبي ﷺ أكثر من أربعين من الصحابة وقال السيوطي: عدد رواته سبعون، وذهب (ابن منده) إلى أنهم ثمانون من الصحابة كلهم رواه.

المتواتر المعنوي: هو ما اختلفت روايته في اللفظ عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، مع وجود معنى كلي متفق عليه في روايته: فيروي راوٍ حادثة، ويروي راوٍ آخر حادثة أخرى، ويروي راوٍ ثالث حادثة ثالثة .. وهكذا حتى يبلغ الرواة حد التواتر. وهذه الحوادث التي ذكرها الرواة مشتملة على قدر مشترك..

هذا الجامع بين هذه الحوادث يطلق عليه اسم (المتواتر المعنوي). ويمثل له بأحاديث رفع اليدين عند الدعاء: فلقد ورد مائة حديث في رفع يديه ﷺ في الدعاء، لكن هذه الأحاديث وردت في حوادث مختلفة، وكل حادثة منها لم تصل إلى درجة التواتر، وقد تواتر القدر المشترك في هذه الروايات وهو (رفع اليدين في الدعاء)

ولا يشترط في المتواتر المعنوي أن يكون أصحاب كل رواية مستقلة قد وصلوا إلى حد التواتر، بل يصح أن يكون رواة الرواية الواحدة آحاداً، لكن

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حين يبلغ مجموع الروايات كلها حد التواتر، يصير الحديث متواتراً.

وحين يطلق لفظ (المتواتر)، ينصرف إلى المتواتر اللفظي.

حكمه:

الحديث المتواتر بنوعيه: اللفظي والمعنوي يفيد العلم اليقيني: فيجب العمل بما جاء به من أمر ونهي وتشريع، لأنه قطعي الثبوت عن رسول الله ﷺ فيُكفر جاحده.

وجوده:

نستطيع أن نجد في أفعال الرسول ﷺ عدداً ليس بالقليل من الأحاديث المتواترة: وذلك كوضوئه وصلاته وصومه وحجه: فقد نقلت أحاديث متواترة في كل عبادة من هذه العبادات.

أما عن وجود المتواتر اللفظي، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنه لا وجود له أصلاً، وذهب بعض آخر: إلى أنه موجود لكنه قليل نادر.

وذهب (ابن حجر) وغيره من العلماء إلى أنه موجود بكثرة، وألف (السيوطي) كتاباً فيه سماه (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة).

٢- حديث الآحاد:

هو ما رواه عدد لا يبلغ نقلته في الكثرة حد التواتر: فلا تُحيل العادة توافق رجاله على الكذب على رسول الله ﷺ فإذا لم يصل إلى حد التواتر، فهو حديث آحاد، سواء رواه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حكمه:

خبر الآحاد يفيد الظن، ويوجب العمل لا العلم اليقيني عند كثير من العلماء منهم: الحنفية، والشافعية، وجمهور المالكية: فقد ذهبوا إلى أنه لا تلازم بين إفادة علم اليقين ووجوب العمل، وعندهم أن الظن الراجح كافٍ لوجوب العمل.

أما الإمام أحمد، وداوود الظاهري، وابن حزم، وقسم من أهل الحديث، فقد ذهبوا إلى أن خبر الآحاد يفيد العلم، ويوجب العمل، إذا توافرت فيه شروط القبول.

وإذا كان الخلاف بين الطرفين قد تشعب، فإنه لم يؤد إلى خلاف في النتيجة، ذلك أن كلاً من الطرفين يوجب العمل بخبر الآحاد إذا توافرت فيه شروط القبول.

أسئلة

١- ماذا تعرف عن أقسام الحديث حسب وروده ؟

٢- ما هو الحديث المتواتر ، وما هي شروطه؟

٣- تحدث عن العدد المطلوب في الحديث المتواتر.

٤- ما هي أنواع الحديث المتواتر ؟

٥- ما حكم الحديث المتواتر وحديث الآحاد؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تقسيم الحنفية

علمنا -فيما مضى- أن جمهور العلماء قسّم الحديث إلى قسمين: متواتر، وآحاد. وأما الحنفية، فقسموه إلى ثلاثة أقسام: متواتر، ومشهور وآحاد، وقد تكلمنا في المتواتر والآحاد، وآن لنا أن نتكلم في المشهور.

المشهور: هو الحديث الذي اشترك في روايته ثلاثة أو أكثر عن شيخ، على أن يكون رواته قد بلغوا حدّ التواتر في القرنين: الثاني والثالث.

أي في عصري التابعين وتابعي التابعين.

وإذا كان (الحنفية) قد اشترطوا الشهرة في هذين العصرين؛ فلأن الاشتهار فيهما يجعل للحديث منزلة قوية في الثبوت.

أما الجمهور، فقرّر أنّ اشتهاره بعد العصر الأول لا يغير من كونه خبر آحاد في ذلك العصر.

والفرق بين الحديث المتواتر والمشهور: أنّ المتواتر يرويه عدد يحيل العقل عادة تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواة، اعتباراً من مبدأ التلقي عن رسول الله ﷺ حتى وصوله إلينا.

أما السنة المشهورة، فلا يشترط في الطبقة الأولى من الرواة أن يكون من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جموع التواتر، بل يكفي أن يكون سمعها من رسول الله ﷺ راوٍ واحد.

ويمثل للحديث المشهور بقوله ﷺ: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة»[1]

فقد رواه سبعة عن أبي هريرة

أقسام المشهور:

المشهور قسمان: مشهور مطلق، ومشهور مقيد.

المشهور المطلق: هو الحديث الذي اشتهر بين المحدثين وغيرهم من الفقهاء والأصوليين.

المشهور المقيد: هو الحديث الذي اشتهر بين المحدثين فقط.

ومثاله حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: «قنت شهراً يدعو على رِعْلٍ وذكوان».

فقد أخرج هذا الحديث الشيخان من رواية سليمان التميمي عن أبي مجلز عن أنس، ورواه عن أنس غير أبي مجلز، ورواه عن أبي مجلز غير سليمان، ورواه عن سليمان جماعة.

حكمه:

الحديث المشهور أدنى رتبة من الحديث المتواتر، وأعلى منزلة من حديث الآحاد. وهو يفيد علم الطمأنينة الذي هو دون العلم اليقيني، ولا تثبت به غير

---

(١) رواه الإمام أحمد والبخاري والنسائي والدرامي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأحكام العملية، ويجب العمل به، ولا يُكفّرُ جاحده، فيخصّصُ عامَّ القرآن، ويفصّل مجمله، ويقيّد مطلقه.

ومن أمثلة تقييده المطلق قوله ﷺ (لسعد بن أبي وقاص) حين أراد أن يوصي بالكثير من ماله: «..الثلث والثلث كثير..»[1].

فقيّدوا بهذا الحديث قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ سورة النساء/ ١١

فالوصية هنا مطلقة، وقد قيدها حديث سعد بما لا يزيد عن الثلث.

وإذا كان عدد رواة الحديث المشهور ليس بالقليل -فإن هذا لا يعني أنه يحكم له بالصحة حكماً مطلقاً، بل نجد في المشهور الصحيح والحسن والضعيف، تبعاً لحال رواته[2].

ويطلق قسم من العلماء اسم (المستفيض) على (المشهور)، وذلك لانتشاره، كما تقول: فاض الماء فيضاً: أي انتشر. غير أنّ المحدثين جرت عادتهم في استعمال اسم (المشهور) أكثر من (المستفيض).

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) من أمثلة المشهور الصحيح قوله ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبْقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم؛ فضلوا وأضلوا» رواه البخاري ومسلم والترمذي.

ومثال المشهور الحسن قوله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم» رواه ابن ماجه وغيره.

ومثال المشهور قوله ﷺ: «الأذنان من الرأس» من حديث رواه أبو داوود والترمذي وضعفه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلة

١- ما هي أقسام الحديث عند الحنفية؟

٢- ماذا تعرف عن الحديث المشهور ، وما حكمه؟

٣- ما هو الفرق بين الحديث المتواتر والحديث المشهور؟

٤- تحدث عن أقسام الحديث المشهور .

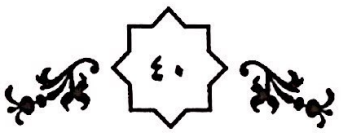

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصحيح

الحديث الصحيح: هو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، أو إلى منتهاه من صحابي، أو من دونه، ولا يكون شاذاً، ولا مردوداً، ولا معللاً بعلة قادحة.

من هذا التعريف يتبين لنا أن شروط الحديث الصحيح:

١- اتصال السند من راويه الأول إلى منتهاه. وخرج بهذا الأحاديث التي لم يتوافر فيها شرط الاتصال مثل: المنقطع، والمعضل، والمعلق، والمدلس.. ونتكلم - إن شاء الله- في كل نوع من هذه الأنواع في موضعه.

٢- أن يكون كل واحد من رواته عدلاً. والعدل: هو البالغ العاقل، الذي استقام على امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه، وتحلّى بالأخلاق الفاضلة، وسلم من الفسق بارتكاب كبيرة أو الإصرار على الصغيرة. واشتراط البلوغ والإسلام يكون عند الأداء، أما عند التحمل فلا يشترط.

٣- أن يكون ضابطاً للحديث ضبطاً تاماً. والضبط: هو أن يكون الراوي يقظاً، قوي الحافظة من وقت التحمل إلى وقت الأداء.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والضبط ينقسم إلى قسمين:

أ- ضبط الصدر: وهو ما ذكرناه آنفاً، فيستطيع الراوي أن يستحضره متى شاء.

ب- ضبط الكتاب: وذلك بصيانة كتابه الذي كتب فيه صيانة تامة، خشية أن يدخل فيه شيء من الزيادة أو النقصان أو التحريف.

٤- أن لا يكون المروي شاذاً. والشذوذ: هو مخالفة الثقة من هو أرجح منه في متنه أو سنده في الزيادة أو النقصان، على أن يكون الجمع بين ما اختلفا فيه غير ممكن.

٥- أن لا يكون الحديثُ معلّلاً: فيسلم المروي من علة قادحة خفية تقدح في صحة نسبة الحديث، مع أنّ الظاهر سلامتُهُ منها.

ويعرف هذا الراسخون في علم الحديث وذلك: كوصل منقطع، أو رفع موقوف.

اقسام الصحيح:

قسم بعض العلماء الحديث الصحيح إلى قسمين: صحيح لذاته، وصحيح لغيره.

الصحيح لذاته: هو الحديث الذي توافرت فيه الشروط الخمسة التي ذكرناها قل قليل، ويكون من توافرت فيه هذه الشروط قد حاز على أعلى صفات القبول.

الصحيح لغيره: هو الحديث الذي لم تتوافر فيه أعلى صفات القبول: كأن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يكون راويه العدل غير تام الضبط، فتكون منزلته دون منزلة الصحيح لذاته. فهو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه.

والفرق بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره، أن الصحيح لذاته قد وصف رجال سنده بالضبط التام، وأما الصحيح لغيره فقد وصف رجال سنده بالضبط غير التام، ويسمي هذا النوع قسم من العلماء باسم (الحديث الحسن)، لكن الحسن نفسه حين يُروى من وجه آخر وراويه تام الضبط، يرتقي من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحيح لغيره: فلم يُسمّ صحيحاً لذاته؛ لوجود ثلمة في سنده: وهي أن ضبط الراوي غير تام، وهذه الثلمة قد جُبرت حين جاء الحديث من وجه آخر برواية العدل الضابط ضبطاً تاماً، فسمي صحيحاً لغيره. وهكذا صحح الحديث لأمر أجنبي عنه.

مثاله ما رواه الترمذي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»

فإن محمد بن عمرو معروف بصدقه، لكنه غير تام الضبط، فاعتبر الحديث حسناً.

على أن هذا الحديث نفسه ورد في صحيح البخاري من طريق الأعرج عن أبي هريرة، والأعرج ثقة تام الضبط، ورواية الأعرج هذه قد استوفت شروط القبول كلها، من ابتداء السند إلى منتهاه، فارتفعت رواية الترمذي من مرتبة الحديث الحسن إلى مرتبة الصحيح لغيره.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مراتب الحديث الصحيح:

للحديث الصحيح مراتب كثيرة، متفاوتة في القوة. وقد حصل التفاوت؛ بسبب تفاوت الرواة في الضبط والورع. وهذه المراتب ما يأتي:

١- اتفق العلماء على أن أصح الحديث، ما اتفق عليه (البخاري) و(مسلم) ويُعبّرُ العلماء عنه بـ(متفق عليه).

٢- ما انفرد به البخاري

٣- ما انفرد به مسلم

٤- ما كان على شرطي البخاري ومسلم ولم يخرجاه.

٥- ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه

٦- ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه .

٧- ما صححه غيرهما من الأئمة

ولقد تحدث العلماء في مراتب ما صححه غير البخاري ومسلم، فقد اتفقوا على أن صحيح (ابن خزيمة) أصح من صحيح (ابن حبان)، وأن صحيح (ابن حبان) أصح من مستدرك الحاكم.

أصح الأسانيد:

روي عن أحمد وإسحاق بن راهويه أن أصح الأسانيد ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه.

وذهب يحيى بن معين إلى أن أصح الأسانيد ما رواه الأعمش عن إبراهيم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن علقمة عن ابن مسعود.

ونقل عن الإمام البخاري أن أصحها ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر.

وذهب غيرهم إلى أسانيد أخرى.

لكننا حين ننعم النظر في هذه المسألة، نرى أن المذهب المختار ما قرره قسم من العلماء من أنه لا يجزم في أي إسناد كان أنه أصح الأسانيد مطلقاً من غير أن يقيد بصحابي أو بلد مخصوص مثلاً، فيقال: أصح أسانيد أبي بكر، وأصح أسانيد أهل المدينة .. فليس من الدقة العلمية أن يطلق الحكم على إسناد ما: أنه أصح الأسانيد، ذلك أن الحكم على الحديث يتوقف على درجات القبول في كل فرد من أفراد الرواة في سند الحديث.

الموازنة بين الصحيحين:

قام كل من الإمامين: البخاري ومسلم ببذل جهوده -كلها- متوخياً وضع كتاب يتسم بالدقة. ومن قراءاتنا لهذين الصحيحين، نرى أن كلاً منهما قد اتسم بميزات خاصة. فالإمام البخاري قام في صحيحه بتكرار قسم من الأحاديث لفوائد رآها، وقطع قسماً من الأحاديث وجعلها في مواضع عديدة؛ وذلك لتوكيد سند، أو زيادة فائدة.

أما الإمام مسلم، فقد جمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده وألفاظه المختلفة، فصار سهل التناول.

وعلى هذا، فقد اختلف العلماء في ترجيح أحد الصحيحين على الآخر: فذهب الجمهور إلى ترجيح صحيح البخاري، وذهب (أبو علي بن الحسين بن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علي النيسابوري) إلى ترجيح صحيح مسلم، ووافقه على ذلك قسم من العلماء المغاربة. ونقل (ابن الملقن) التساوي عند قسم من المتأخرين، ومال إليه (القرطبي).

والراجح: هو ما ذهب إليه الجمهور من ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم؛ ذلك أنهم استنبطوا من هذين الكتابين أن البخاري كان يشترط من الصفات ما هو أتم مما اشترطه مسلم، **وإليك سبب ترجيح الجمهور.**

١- الإمام البخاري لا يكتفي بالمعاصرة، بل يشترط معها ثبوت اللقاء بين الراوي والمروي عنه، ولو مرة واحدة، أما الإمام مسلم، فقد اكتفى بمطلق المعاصرة بين الراوي والمروي عنه، فلم يشترط اللقاء، إذا كان (اللقاء) ممكناً في العادة. وهذا -في حقيقة الأمر- لا يقلل من مكانة صحيح مسلم؛ إذ الثقة لا يروي عن شيخ إلا إذا كان قد سمعه. ومع ذلك، فيظل هذا الشرط يدلل على تشدد الإمام البخاري للوصول إلى زيادة في التثبت.

٢- ذهب كثير من العلماء إلى أن الرواة الذين اتهموا بالضعف في صحيح مسلم أكثر مما في صحيح البخاري. وعلى هذا، فيكون رواة صحيح البخاري أوفر عدالة، وأكمل ضبطاً: فقد انفرد البخاري دون مسلم بالإخراج لأربعمائة وبضعة وثلاثين رجلاً، ولم يتكلموا -منتقدين- إلا في ثمانين رجلاً منهم، أما الإمام مسلم، فقد انفرد بالإخراج لستمائة وعشرين رجلاً، وقد تكلم العلماء في مائة وستين منهم.

٣- نجد من حيث الشذوذ والإعلال، أنّ الأحاديث التي انتقدت على صحيح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البخاري أقل من التي انتقدت على صحيح مسلم[1].

٤- اتفق أكثر العلماء على أن البخاري أكثرُ معرفة بصناعة الحديث من مسلم. ولقد كان منصفاً من قال:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم ... لدي وقالوا: أي ذين تقدموا
فقلت: لقد فاق البخاري صحة ... كما فاق في حسن الصناعة مسلم

الأحاديث الصحيحة والتزام الشيخين:

دلت البحوث العلمية على أن البخاري ومسلماً لم يستوعبا في كتابيهما الأحاديث الصحيحة كلها، كما أنهما لم يلتزما بإخراج ما يحكم بصحته. روى (ابن الصلاح) عن البخاري قوله: «ما أدخلت في كتابي (الجامع) إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول»

وروي -أيضاً- عن مسلم قوله: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا -أي في كتابه- إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه»

ومع ذلك، فقد ثبت لدى العلماء أنهما صححا أحاديث ليست في كتابيهما.

---

(١) لم تكن الأحاديث التي انتقدت في كل من صحيحي البخاري ومسلم غير صحيحة، بل هي صحيحة، لكنها أقل رتبة في الصحة من غيرها، إذا نظرنا إلى ما التزم به كل منهما من شروط. وهذا لا يعني بحال أن في أحدهما أو كليهما مطعناً أو ضعفاً، وإذا كان (الدارقطني) وغيره، قد انتقد قسماً من الأحاديث، فإن انتقاده ذاك لم يتعد أن يقرر أن تلك الأحاديث (المنتقدة) لم تبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزم بها كل منهما.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلة

١- ما هو الحديث الصحيح ، وما هي شروطه؟

٢- ما هي شروط الراوي؟

٣- ما هي أقسام الحديث الصحيح ؟

٤ـ ما هو الفرق بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره ؟

٥ـ اذكر مراتب الحديث الصحيح .

٦ـ ما هي أقوال العلماء فيما يتعلق بأصح الأسانيد؟

٧- تحدث عن شروط الإمامين البخاري ومسلم في صحيحهما .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحسن

قد تتوافر شروط القبول في الحديث توافراً كاملاً، غير أن رواته أو أحدهم لم يكونوا على درجة عالية من الضبط والإتقان، بل يكون ضبطهم أو أحدهم أقل ممن روى الأحاديث الصحيحة. وهؤلاء هم رواة الأحاديث الحسنة التي تتوسط في المنزلة بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف.

ولقد كان علماء الحديث الأوائل يُقَسّمون الحديث إلى صحيح وضعيف فقط؛ لذلك نراهم يطلقون على قسم منها اسم (الأحاديث الحسنة)، مع أن (أهل السنن) أجمعوا على صحتها. وقد تكون تلك الأحاديث قد وردت في الصحيحين.

وظل العمل على هذا التقسيم حتى جاء (أبو عيسى الترمذي) فقسم الحديث تقسيماً ثلاثياً: إلى صحيح وحسن وضعيف، وإن كان اسم الضعيف قد ورد في كلام بعض من مشايخه، يقول شيخ الإسلام (ابن تيمية) -رحمه الله:

«وأما مَنْ قبل الترمذي من العلماء، فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ضعفاً يوجب تركه: وهو الواهي..»[1].

أنواع الحسن:

الحديث الحسن نوعان: حسن لذاته، وحسن لغيره.

الحسن لذاته: هو الحديث الذي نقله العدل الضابط ضبطاً أخف من ضبط الصحيح، وكان متصل السند وغير معلل، ولا شاذ، وسمي حسناً لذاته؛ لأن حسنه قد نشأ عن توافر شروط خاصة فيه، لا من أمر خارجي عنه.

ونحن نلاحظ في الفرق بين الصحيح والحسن لذاته، أن الحسن لذاته قد توافرت فيه شروط الحديث الصحيح كلها، غير أن رواته كلهم أو بعضهم أخف ضبطاً من رواة الحديث الصحيح، فيشترط في الحديث الصحيح الضبط التام، أما الحسن لذاته، فيشترط فيه أصل الضبط فقط.

مثال الحديث الحسن لذاته: ما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- قال: مر رجل من أصحاب رسول الله ﷺ بشعب فيه عيينة من ماء عذبة، فأعجبته، فقال: لو اعتزلت الناس، فأقمت في هذا الشعب، ولن أفعل حتى استأذن رسول الله ﷺ فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: « لا تفعل، فإن مقام أحدكم في سبيل الله، أفضل من صلاته في بيته سبعين عاماً، ألا تحبون أن يغفر الله لكم، ويدخلكم الجنة؟ اغزوا في سبيل الله، من قاتل في سبيل الله فُواقَ ناقة وجبت له الجنة.»[2]

الحسن لغيره: هو الحديث الذي في إسناده راوٍ ضعيف، لكونه مستوراً لم

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨/ ٢٥.

(٢) أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن.

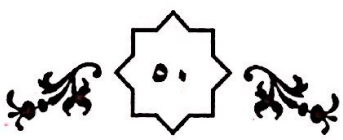

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ في الرواية، ولا متهماً بالكذب، أو ظهور الفسق، ويروي هذا الحديث راوٍ آخر عن شيخ هذا الراوي الضعيف، أو عمن فوقه بلفظه أو بمعناه.

فالحسن لغيره: هو الحديث الضعيف، لكن ضعفه ليس شديداً، وقد صار حسناً حين عضد بعاضد: فروي من وجه آخر بلفظه أو بمعناه، فارتقى إلى درجة الحسن لغيره.

ويُمثل لهذا النوع بما أخرجه (الترمذي) عن هشيم عن يزيد عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى عن البراء أن النبي ﷺ قال: «إن حقاً على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمس أحدهم من طيب أهله، فإن لم يجد، فالماء له طيب»

فهشيم هذا ضعيف، وقد روي الحديث من وجه آخر، من طريق أبي يحيى التيمي، ومع ذلك، فإن لهذا المتن شواهد من حديث (أبي سعيد الخدري) وغيره؛ فارتقى الحديث إلى درجة الحسن لغيره.[1]

---

(١) مما ينبغي أن نذكره هنا أن لضعف الحديث سببين:

١- القدح في عدالة الراوي: كالكذب على رسول الله ﷺ والكذب على الناس، والفسق، وجهالة الراوي، ... فإذا كان ضعف الحديث ناشئاً عن أحد هذه الأسباب، لا ترتقي كثرة الطرق عن درجة الضعف.

ويمثل لهذا النوع، بما أخرجه (أبو نعيم) في الحلية، (وابن الجوزي) في (العلل المتناهية) عن ابن مسعود، وابن عباس، وأنس، ومعاذ، وأبي هريرة، وآخرين:

«من حفظ على أمتي أربعين حديثاً، بعث يوم القيامة فقيهاً».

فهذا الحديث قد تعددت طرقه، لكنه ظل ضعيفاً، فلم ينجبر ضعفه بكثرة الطرق، التي لم تسلم طريق منها من علة قادحة.

٢- القدح في الحفظ والضبط، فيقدح فيه بغفلته، وكثرة غلطه، وسوء حفظه، ووهمه: كوصل مرسل =

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاحتجاج بالحديث الحسن:

ذهب جمهور الفقهاء، وأكثرُ علماء الحديث إلى أنّ الحسن لذاته يصلح للاحتجاج به: فهو كالحديث الصحيح وإن كان دونه في القوة؛ ذلك أن صفات القبول موجودة فيه وإن كانت أدنى من صفات الصحيح.

أما الحديث الحسن لغيره، فيصلح للاحتجاج أيضاً، بعد أن علمنا أن له طريقين اثنين. ويقرر هذا الرأي (السيوطي) ويُمثّل له بالمرسل إذا ورد من وجه آخر مسند، أو وافقه مرسل آخر بشرطه[1].

على أنّ قسماً من العلماء ذهبوا إلى أن الحسن بنوعيه ليس بحجة، فلا يقاس الحسن على الصحيح.

والراجح: ما ذهب إليه الجمهور من جواز الاحتجاج به.

الجمع بين صفتين أو أكثر للحديث الواحد في آن واحد .

يجمع قسم من علماء الحديث صفتين أو أكثر للحديث الواحد في آن واحد، فيقولون مثلاً: هذا حديث صحيح، ويقولون: هذا حديث حسن

= أو منقطع. فالقدح هنا لا يكون في العدالة، بل بعموم ضبط الراوي الصدوق الأمين. وهنا يتقوى الحديث الضعيف بكثرة الطرق، فيجبر ضعفه حين يجيء من وجه آخر.
ومجيئه من الوجه الآخر دليل على أن الطريق الأول مقبول، فيرتقي من درجة (الضعيف) إلى درجة (الحسن لغيره) .
وهكذا الأمر حين يكون ضعف الحديث ناشئاً بسبب إرسال أو تدليس أو جهالة بعض رواته، فيزول الضعف حين يجيء من وجه آخر، فيصير حسناً لغيره أيضاً.

(١) انظر: تدريب الراوي ١/ ١٦٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صحيح غريب. ومن هؤلاء (علي ابن المديني) و(يعقوب بن شيبة) و(أبو عيسى الترمذي).

أ- حسن صحيح:

يبدو من ظاهر هذا المصطلح أن فيه تناقضاً، إذ الحديث الصحيح غير الحسن، فكيف يجمع هذان الوصفان لحديث واحد؟

لقد وجه علماء الحديث هذا المصطلح على النحو الآتي:

١- وصف الحديث بأنه حسن صحيح يرجع إلى الإسناد: فقد يأتي الحديث بإسنادين: أحدهما حسن، والآخر صحيح، فيكون حسناً باعتبار الإسناد الأول، وصحيحاً باعتبار الإسناد الثاني.

أما إذا روي بإسناد واحد، فإن وصفه بالحسن والصحة قد يكون لتردد النقاد في راوية هل اجتمعت فيه شروط الصحة كلها أم لا؟ فحذف ناقد الحديث تردده، فلم يقل: حسن أو صحيح، بل قال: حديث حسن صحيح.

٢- مَرَّ بنا -قبل قليل- أن الحديث الصحيح نوعان: صحيح لذاته، وصحيح لغيره، وأن الحديث الحسن نوعان أيضاً: حسن لذاته، وحسن لغيره، وأن الحديث الصحيح لغيره، هو الحديث الحسن لذاته إلا أنه اعتضد بروايته من وجه آخر مساوٍ له، أو أرجح منه، فيكون معنى (حسن صحيح): حسن لذاته، صحيح لغيره.

٣- يقصد بهذا المصطلح (حسن صحيح): أنه أعلى رتبة من الحسن ودون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصحيح: فهو درجة متوسطة بين النوعين.

٤- لا تعارض بين صفتي الحسن والصحة: فهو يُشبه قول الراوي (صدوق) و(صدوق ضابط).

ويمثل للحسن الصحيح: بما أخرجه (الترمذي) في جامعه من رواية إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من يتبعه ولا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة، كان عليه من الإثم مثل آثام من يتبعه، ولا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً».

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد أخرجه -أيضاً- مسلم والنسائي وابن ماجه.

ب- حسن صحيح غريب:

الحديث الحسن الصحيح قد يوصف بالغرابة: وذلك حين يروى من وجه واحد عمن يجمع حديثه - لجلالته ووثوقه- من الأئمة كحديث: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى..».

فإن هذا الحديث غريب في الأصل، لم يروه عن النبي ﷺ غير عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر غير علقمة، ولم يروه عن علقمة غير محمد بن إبراهيم التيمي .. ثم اشتهر أو تواتر بعد ذلك عن يحيى بن سعيد.

وإذا كان الحديث الصحيح يوصف بالغرابة، فإن الحسن يوصف بالغرابة من باب أولى إذا لم يرو إلا من وجه واحد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويُمثل لهذا بحدث (عباية بن رفاعة) عن عبدالرحمن بن جبر ﷺ: قال: قال رسول الله ﷺ: «من اغبرت قدماه في سبيل الله، فهما حرام على النار»

أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن غريب صحيح.

مصطلحات تشمل الصحيح والحسن:

الحديث الصحيح والحسن مقبول عند العلماء، يصلح الاحتجاج بكل واحد منهما، وكل منهما حجة في الدين، ولقد أطلق العلماء على الحديث المقبول أسماء كثيرة منها: (الجيد) و(القوي) و(الصالح) و(المعروف) و(المحفوظ) و(المجوّد) و(الثابت)..

ولقد بلغ (علم مصطلح الحديث) في الدقة غايتها ومنتهاها، لذلك نجد شيئاً من الفوارق في هذه المصطلحات على ما يأتي:

الحديث الجيد يطلق على الحديث الصحيح؛ لذلك كان الإمام أحمد يقول: أجود الأسانيد: الزهري عن سالم عن أبيه[1].

وذهب هذا المذهب نفسه: (ابن المديني) وهو من شيوخ البخاري، و(إسحاق بن راهويه).

أما الترمذي، فقد قال في (جامعه) في قسم من الأحاديث «حديث جيد حسن» بدلاً من قوله «صحيح حسن».

على أن قسماً من علمائنا المحققين ذهبوا إلى أن هذا العدول عن الصحيح

---

(١) تدريب الراوي ١/ ١٧٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى الجيد كان لسبب، يقول (السيوطي): «..إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة: كأن يرتقي الحديث عنده عن (الحسن لذاته)، ويتردد في بلوغه (الصحيح): فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بـ(صحيح)، وكذا القوي»[1].

وهكذا نجد مصطلح (الجيد) و(القوي) يشمل (الصحيح) و(الحسن). وربما كان عدول الترمذي عن (حسن) إلى (جيد) من هذا الباب.

وذهب (الإمام النووي) إلى أن (الثابت) و(المجوّد) يشمل (الصحيح) و(الحسن) أيضاً.

وهكذا الأمر في مصطلح (الصالح).

أسئلة

١- ما هو الحديث الحسن وما هي أنواعه ؟

٢- ماذا تعرف عن الحديث الحسن لذاته ، ما المفرق بينه وبين الحديث الصحيح ؟

٣- ماذا تعرف عن الحديث الحسن لغيره ؟

٤- اذكر أسباب ضعف الحديث .

٥ـ هل يصح الاحتجاج بالحديث الحسن ؟ وما هي آراء الفقهاء في ذلك ؟

---

(١) تدريب الراوي ١/ ١٧٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦ـ اشرح قول الترمذي :

أـ حديث حسن صحيح .

ب ـ حديث حسن صحيح غريب .

٧- ماذا تدل المصطلحات التالية:

أـ حديث جيد.

ب - حديث جيد حسن .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مصطلحات حديثية

يشترك فيها

الصحيح والحسن والضعيف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المرفوع

الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، سواء كان متصل الإسناد أم منقطعاً، وسواء كان الناسب صحابياً أم تابعياً أم غيرهما: فينظر في رفعه إلى رسول الله ﷺ. ولا ينظر إلى إسناده، ويسمّى القول والفعل والتقرير والصفة (متن الحديث).

وعلى هذا، فإنّ الحديث المرفوع يشمل ما أضافه الصحابي إلى النبي ﷺ مما ذكرناه، ويشمل -أيضاً- إضافة غير الصحابي من التابعين، وتابعي التابعين إلى آخر عصور الدنيا. فإذا أضاف واحدٌ منا الآن قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة للرسول ﷺ فإنّ هذا يطلق عليه اسم (الحديث المرفوع)، أما عدم اتصال السند، فلا يُؤثّر في هذه التسمية، إذ المهم أنّ تكون الإضافة إلى الرسول ﷺ.

ويشمل الرفع إلى الرسول ﷺ هنا ما كان رفعه إليه صريحاً، وما كان رفعه إليه حكماً -أيضاً- وإليك توضيح ذلك:

١- المرفوع من القول صريحا:

وذلك مثل قول الصحابي: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول كذا، أو حدثنا رسول الله بكذا، أو قال رسول الله كذا، مثل قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه

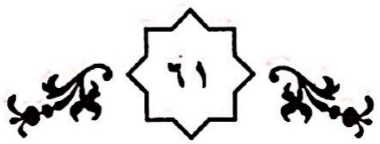

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى..»

٢- المرفوع من القول حكماً:

ويمثّلُ له بما قاله الصحابي، فيما يتعلق بالأمور الماضية والمستقبلة: كبدء الخلق، وأحوال الأنبياء، وأشراط الساعة، وأحوال يوم القيامة؛ إذ الصحابي لا يقول هذا إلا عن توقيف من رسول الله ﷺ على أن لا يكون الصحابي ممن يأخذ أو يروي الإسرائيليات، أو يقص قصص أهل الكتاب وأن لا يكون قوله من قبل الرأي . مثال هذا قول واحد من الصحابة: كنا نقول كذا في زمن النبي ﷺ فإنّ هذا مشعر بأن الرسول أقرهم عليه، إذ هو ﷺ لا يسكت على باطل.

ومثل هذا أيضاً أُمرنا بكذا، ونُهينا عن كذا، أو من السنة كذا؛ فإن الصحابي لا يقول ذلك إلا توقيفاً من الرسول ﷺ.

وهكذا يكون لقول الصحابي حكم الحديث المرفوع إذا لم يكن لقوله دخل في الاجتهاد، أو لم يكن قوله من قبل الرأي.

٣- المرفوع من الفعل صريحاً:

مثل قول الصحابي: رأيتُ رسول الله ﷺ يفعل كذا ومثاله أن يقول الراوي:

سها رسول الله ﷺ فسجد.

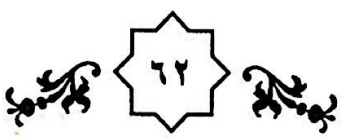

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- المرفوع من الفعل حكماً:

ومثاله أن يفعل الصحابي فعلاً لا دخل فيه للرأي والاجتهاد، كما جاء في رواية للإمام البخاري:«كان ابن عمر وابن عباس يفطران ويقصران في أربعة بُرُد»

والبُرُد: جمع بريد، فقد كانا يعتبران هذه المسافة صالحة للفطر في رمضان، ولقصر الصلاة الرباعية.

٥- المرفوع من التقرير صريحاً:

مثاله أن يقول الراوي: فعلت بحضرة رسول الله ﷺ كذا، ويذكر عدم إنكاره عليه. ولقد ورد في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه حين وجههم لقتال (بني قريظة): «ألا لا يصلّين أحد العصر إلاّ في بني قريظة»[1]

فسار الناس، ودخل وقت صلاة العصر، وأوشك على الخروج، فقال بعضهم: لا نصلي إلا في بني قريظة، وقال قوم آخرون: لم يُرِد منا رسول الله ﷺ هذا، بل أراد الإسراع: فكان منهم من صلى العصر في وقتها، ومنهم من أخّرها حتى صلاها في بني قريظة. وقد ذكروا ذلك للرسول ﷺ فأقر من تمسك بظاهر اللفظ، فلم يصل في الطريق، وأقر أيضاً من فهم أن المراد من ذلك: الإسراع ليس إلا، فصلى في الطريق.

---

(١) رواه البخاري.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثاله أيضاً أن يقول الراوي: أُكِلَ الضب على مرأى من رسول الله ﷺ ولم ينكر على من أكله.

٦- المرفوع من التقرير حكماً:

ومثاله أن يقول الصحابي: كنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ وهو بين أظهرنا، أو كان الصحابة يفعلون كذا في عهده ﷺ فإن قول الصحابي هنا يستلزم أنّ الرسول الكريم اطلع على عملهم، فلم ينكر عليهم، بل أقرَّهم، إذ الرسول الكريم لا يسكت على باطل.

٧- المرفوع من الصفة صريحاً:

ومثاله: أن يذكر الصحابي صفة لرسول الله ﷺ خَلْقية أو خُلُقية: كحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لم يكن النبي ﷺ بالطويل ولا بالقصير»

«كان رسول الله ﷺ دائم البشر، سهل الخلق، لين الجانب»

٨- المرفوع من الصفة حكماً:

مثاله أن يقول الصحابي: «أحل لنا كذا أو حُرم علينا كذا»

وهذا ظاهر في رفع الحكم إليه صلوات الله وسلامه عليه.

أما إذا قال: أُمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو من السنة كذا، فقد ذهب كثير من العلماء إلى أنه يدخل في (المرفوع) من الصفة حكماً، إذ الصحابي لا يقول هذا إلا عن النبي ﷺ ومثاله قول أنس رضي الله عنه: «من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً»

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما القسم الآخر، فلم يدخله في الحديث المرفوع إلا إذا صرح الصحابي أنّ الآمر والناهي إنما هو رسول الله ﷺ مثال هذا قول أنس: «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة»

حكم الحديث المرفوع:

لا يكون الحديث المرفوع صحيحاً أو حسناً دائماً، بل قد يكون ضعيفاً إذا كان مرسلاً أو معضلاً أو فيه راو مبهم مثلاً: فليس رفعه كافياً للحكم عليه بالصحة أو الحسن، بل لا بد من تتبع سنده، ليتبين لنا اتصاله أو انقطاعه، ولنعلم درجة رجاله إذا كان متصلاً من جهة ثانية، فيحكم عليه بالضعف إذا كان منقطعاً، وبالصحة أو الحسن إذا كان متصل الإسناد، مع شروط الصحة أو الحسن.

أسئلة

١ـ ما هو الحديث المرفوع وما هي أقسامه؟

٢ـ ما حكم الحديث المرفوع ؟

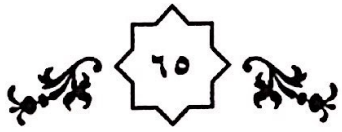

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموقوف

الحديث الموقوف: هو ما رُوي عن الصحابي من قول له أو فعل أو تقرير، متصلاً كان أو منقطعاً.

ومثاله أن يقول الراوي: قال أبو بكر الصديق كذا، وفعل عمر كذا وقيل أمام عثمان بن عفان كيت وكيت وأقره، وفعل بحضرة علي بن أبي طالب كذا فأقره ولم ينكره.

واشترط (الحاكم) أن يكون متصل الإسناد إلى الصحابي غير منقطع.

وإذا استعمل (الموقوف) في غير الصحابي، استعمل مقيداً، فيقال: «وقفه مالك على نافع» أو «وقفه معمر على همام»...[1]

أما إذا أطلق، فلا يراد به إلا الصحابي، وفي هذه الحالة، لا يكون الحديث موقوفاً إلا إذا كان خالياً من أية قرينة كانت تدل على أن له حكم الرفع إلى النبي ﷺ.

ولقد قرر علماء الحديث أن قول الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل في أسباب نزول آيات القرآن له حكم الحديث المرفوع، إذ الصحابي لا يقول ذلك

---

(١) معمر بن راشد، وهمام بن منبه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن رأيه واجتهاده، بل لا بد أن يكون سمعه من رسول الله ﷺ.

أما تفسير الصحابة للقرآن في القضايا الداخلة في مجال الرأي والاجتهاد الشخصي، فإنه من الحديث الموقوف لا المرفوع.

ويمثل للحديث الموقوف بما رواه البخاري في كتاب الفرائض: «قال أبو بكر وابن عباس رضي الله عنهما الجد أب»

وأخرج مالك عن عثمان رضي الله عنه أنه كان يقول في خطبته: «اسمعوا وأنصتوا، فإن للمنصت الذي لا يسمع من الحظ مثل ما للمنصت السامع»

وقال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «من أتى عرّافاً أو كاهناً، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»

والحديث الموقوف من مباحث المتن لا من مباحث السند.

وتختلف تسميته من منطقة إلى أخرى: فأهل (خراسان) يسمونه أثراً، ويسمون المرفوع خبراً، أما المحدثون، فيسمون كلاً من الموقوف والمرفوع أثراً. وجاءت التسمية من أثرتُ الحديث أي: رويته.

على أننا لا بد لنا أن نتحفظ تحفظاً شديداً في الأحاديث الموقوفة على (كعب الأحبار) و(ابن سلام) و(ابن عمرو بن العاص)؛ إذ أكْثَرَ هؤلاء من رواية الإسرائيليات والأقاصيص، وبخاصة فيما يتعلق بأشراط الساعة والفتن التي تقع في آخر الزمان.

حكمه:

الحديث الموقوف دون الحديث المرفوع إلا إذا دلت قرينة على رفع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموقوف، فله حينئذٍ حكم المرفوع.

أسئلة

١- عرّف الحديث الموقوف .

٢- ما هي شروط الحديث الموقوف وما حكمه؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنقطع والمقطوع

المنقطع: اسم فاعل من (انقطع)، وهو من أفعال المطاوعة، تقول: قطعتُ الحبل فانقطع، أي: قَبِلَ القطعَ.

وفي الاصطلاح، هو الذي لم يتصل إسناده بسقوط واحد من رواته قبل الصحابي، في أي موضع كان من مواضع السند، في أية طبقة كانت من الطبقات، أو ذكر فيه رجل مبهم.

والانقطاع يكون بسقوط واحد من الرواة، أو اثنين ولكن لا على التوالي.

مثال سقوط راوٍ واحد ما رواه أحمد قال: قال الشافعي، قال مالك، قال ابن عمر. فهنا قد حُذف نافع وهو بين مالك وابن عمر. ومثال سقوط راويين منه أن يقول أحمد: «قال مالك، قال ابن عمر»، فقد حُذف هنا الشافعي ونافع.

ويُعْرَفُ انقطاع الحديث حين يجيء من وجهٍ آخر، بزيادة رجل أو أكثر، فيصير لهذا الحديث أو ذاك إسنادان: أحدهما فيه زيادة رجل أو أكثر، فإذا لم يتم إسناد ذاك الحديث إلا بتلك الزيادة في السند، فيكون الحديث الآخر الذي نقص عدد رواته منقطعاً. هذا إذا عُرف الانقطاع، أما إذا لم يعرف، فيحتمل أن يكون متصلاً. وسبب ضعف الحديث المنقطع فقده الاتصال في السند.

أما الحديث المقطوع: فهو ما أضيف إلى التابعي قولاً أو فعلاً، متصلاً أو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

غير متصل، مثل ما يُروى عن: (عبيدالله بن عدي بن الخيار) و(سالم بن عبدالله) و(سعيد بن المسيب) و(الحسن البصري) و(ابن سيرين).

ويمثل للحديث المقطوع: بما جاء في صحيح مسلم عن ابن سيرين قوله: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»

ويمثل له أيضاً بما رواه البخاري في صحيحه قال: قال الحسن: «أخذ الله على الحكام أن لا يتبعوا الهوى، ولا يخشوا الناس، ولا يشتروا بآياته ثمناً قليلاً، ثم قرأ: ﴿يَادَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ الله إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ الله لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[ص : ٢٦]»[1].

وهكذا نجد الحديث الأول قد أضيف إلى (ابن سيرين) وهو من التابعين، والحديث الثاني أضيف إلى (الحسن) وهو من التابعين أيضاً.

الفرق بين المقطوع والمنقطع:

١- الحديث المقطوع من مباحث المتن، أما الحديث المنقطع، فمن مباحث السند.

٢- الحديث المقطوع ما وقف على التابعي، أما الحديث المنقطع، فينسب إلى الرسول ﷺ وفي سنده انقطاع.

ولا بدّ لنا أن نشير إلى أنّ قسماً من العلماء استعمل الحديث (المقطوع) في (المنقطع)، وكان هذا التداخل قبل أن يستقر هذا المصطلح.

---

(١) رواه البخاري في باب: (متى يستوجب الرجل القضاء) من (كتاب الأحكام).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حكم الحديث المقطوع:

الحديث المقطوع يوصف بالصحة، أو الحسن، أو الضعف، تبعاً لحال متنه وإسناده، ولا يعني تصحيحه أو تحسينه أنه أخذ عن الصحابة، فضلاً عن النبي ﷺ فلا نحتج إلا بما ورد عن أكابر التابعين: مثل (سعيد بن المسيب)، و(الشعبي) و(النخعي)، و(مسروق): فقد عاصر كل واحدٍ منهم أكابر الصحابة الكرام.

وللإمام (أبي حنيفة) رأي في الحديث المقطوع: فقد أدرك هذا الإمام الجليل عدداً من الصحابة منهم: أنس بن مالك، ومع ذلك فقد كان يقول: «ما جاء عن الرسول ﷺ فعلى العين والرأس، وما جاء عن الصحابي تخيرنا منه، وأما ما جاء عن التابعين، فهم رجال ونحن رجال»

ويبدو من قول (أبي حنيفة) هذا أنه يعتبر المقطوع نوعاً من الضعيف الذي لا يحتج به؛ لذلك نرى مدرسته التي عُرفت -فيما بعد- بمدرسة الرأي تميل إلى تفضيل العمل بالقياس الظاهر على العمل بالحديث المقطوع.

أما الإمام الزركشي، فلا يدخل الحديث المقطوع في أنواع الحديث، ومما قاله: «إن إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير؛ فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث، فكيف تعدُ نوعاً منه»؟[1].

---

(١) رسالة في علوم الحديث وأصوله ص٨٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلة

١- ما هو الحديث المنقطع والحديث المقطوع، وما الفرق بينهما ؟

٢- ما هو حكم الحديث المقطوع وآراء العلماء فيه ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسند

المسند: هو الحديث المرفوع بإسناد متصل إلى النبي ﷺ فيروي المحدّث عن شيخ يظهر أنه سمع منه، وهذا يسمع ممن روى عنه.. وهكذا إلى أن يصل السند إلى رسول الله ﷺ[1].

فالمسند على هذا يكون أخصّ من المرفوع؛ إذ كل مسند مرفوع ولا عكس: فقد يكون المرفوع منقطعاً أو معضلاً... فيصير البحث فيه في حال متنه فقط.

والمسند لا بدّ أن يتوافر فيه شرطان:

١- شرط الرفع إلى النبي ﷺ

٢- شرط اتصال السند.

ففي اشتراط الرفع يخرج: المقطوع والموقوف، وباشتراط الاتصال، يخرج المرسل والمعضل والمدلس.

على أنّ الحديث قد يكون مرفوعاً، لكنه غير متصل السند مثل أن يكون: موقوفاً، أو مرسلاً، أو معضلاً، فلا يسمى مسنداً. وكذلك لا يسمى مسنداً إذا

---

(١) انقطاع السند الخفي: كعنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت أنه لقيه، لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كان في روايته مدلس، أو كان في إسناده «وأُخبِرْتُ عن فلان»، أو «حُدِّثت عن فلان» أو «بلغني عن فلان» أو «أظنه مرفوعاً»...

مثال المسند ما جاء في صحيح البخاري: حدثنا عمر بن حفص، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، حدثنا أبو صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «تجد من شرّ الناس يوم القيامة عند الله ذا الوجهين: الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه»

فإسناد هذا الحديث متصل، وقد رُفِعَ إلى النبي ﷺ والحديث المسند يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً.

أسئلة

١- ما هو الحديث المسند وما هي شروطه؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المتصل

الحديث المتصل ويسمى (الموصول) أيضاً: هو الذي اتصل إسناده إلى النبي ﷺ أو إلى واحد من الصحابة، فيدخل تحته: المرفوع والموقوف: فيكون مرفوعاً إذا كان السند متصلاً إلى النبي ﷺ.

مثال: ما رواه الإمام مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله عن أبيه عن النبي ﷺ.

أما إذا كان السند متصلاً، لكنّ نهايته إلى واحد من الصحابة ولم يصل إلى النبي ﷺ فيكون موقوفاً على الصحابي.

مثاله: ما رواه الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر.

أما إذا اتصل الإسناد إلى التابعي فقط، فإنّ قول التابعي، يسميه علماء الحديث (موصولاً) ، بل يسمونه (مقطوعاً). ومع ذلك، فقد أجاز علماء الحديث تسميته (متصلاً)، بشرط أن يُقيّد بذكر من اتّصل السندُ إليه، فيقال مثلاً: متصل إلى (سعيد بن المسيب)، أو إلى (الزهري)، أو إلى (الحسن البصري)، أو إلى (ابن سيرين)، ولا يجوز أن نسميها متصلة -على الإطلاق- من دون ذكر التابعي الذي انتهى إليه الإسناد.

على أن قسماً من علماء الحديث منع اطلاق اسم (المتصل) على قول

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التابعي من غير التقييد الذي ذكرناه آنفاً؛ للتخلص من التضاد الـذي يـرد بـين هذا وبين تعريف الحديث (المقطوع).

تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف:

إذا تعارض وصل الحديث وإرساله: بأن رواه بعضُ الثقات متصلاً، ورواه آخرون مرسلاً، أو تعارض رفع الحديث ووقفه: بأن رفع ثقة حديثاً، ووقفه ثقة آخر، ففي هاتين الحالتين نجد لعلماء الحديث آراء مختلفة، نذكر خلاصتهـا فيمـا يأتي:

١- ذهب كثير من علماء الحديث والفقه والأصـول إلى أن الحكـم يكـون لمـن وصل الحديث أو رفعه، حتى لو كان المخالف له أكثر حفظاً وإتقانـاً منـه، فضلاً عن مماثلته. والسببُ في هذا : أن الزيادة المذكورة إنما هي زيادة ثقة؛ فهي مقبولة، قال الإمام النووي: «..الصحيح بـل الصـواب الـذي عليـه الفقهـاء والأصوليـون ومحققـو المحدثـين: أنـه إذا روي الحديـث مرفوعـاً وموقوفاً، أو موصولاً ومرسلاً: حكم بالرفع والوصل؛ لأنهـا زيـادة ثقـة، وسواء كان الرافع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد»[1]

٢- الحكم لمن رواه موقوفاً أو مرسلاً. وهذا نقيض الرأي السابق.

٣- يكون الحكم للأكثر.

٤- يكون الحكم للأكثر حفظاً وإتقاناً، حتى لو روي مرسلاً أو موقوفاً.

---

(١) شرح صحيح مسلم ٦/ ٢٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقيل: بل ذلك يقدح بعدالة الراوي إذا وصل ما أرسله الحفاظ، أو رفع ما وقفوه.

أما إذا كان المُسْنِدُ والمُرْسِلُ، أو الرافع والواقف واحداً: فإن الحكم يكون للوصل على الإرسال، وللرفع على الوقف؛ لأن ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة.

على أنّ الأصوليين لهم رأي في هذه القضية يتلخص في أنّ الكثرة لها مكانتها المهمة عندهم: فيُقدم الوصل أو الرفع إنْ كان أكثر، ويقدم الإرسال والوقف إن كان أكثر.

وإذا كان (الأصوليون) قد ذهبوا هذا المذهب، فقد ذهب قسم من المحققين مذهباً آخر قرروا فيه: أن دراسة كل حالة من الحالات مستقلة عن غيرها، فوق النظر الدقيق في القرائن التي يمكن أن يحصل بها الترجيح -أمر ضروري لا بدّ منه.

أسئلة

١- ما هو الحديث المتصل (الموصول) ؟

٢- ما هي آراء العلماء في تعارض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

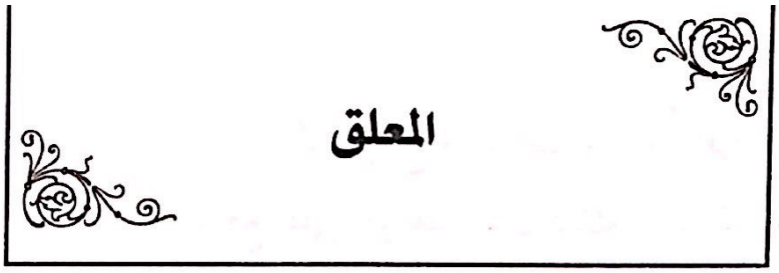

المعلق

الحديث المعلّق: هو ما حذف من مبتدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي -ولو إلى آخر الإسناد- ويُعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته. وقد سمي بهذا: أخذاً من تعليق الطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال.

ومثاله أن يقول الإمام مالك: قال ابن عمر، من غير أن يذكر (مالك) راوي الحديث الذي بينه وبين ابن عمر وهو (نافع)، أو يقول (الشافعي): قال نافع، من غير أن يذكر مالكاً، والمحذوف هنا واحد من أوّل السند.

وإذا قال الشافعي: قال ابن عمر، فإن المحذوف هنا اثنان هما مالك ونافع على التوالي

وإذا قال الشافعي: قال رسول الله ﷺ فقد حذف هنا السند كله.

أما إذا سقط راوٍ أو أكثر من وسط السند، فلا يُسمى هذا النوع من الحديث معلقاً، بل يسمى منقطعاً أو مرسلاً، أو معضلاً.

ونقرأ في صحيح البخاري، فنجد فيه أحاديث معلقة كثيرة وقد ألف فيها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفي وصلها (ابن كثير) كتاباً سماه (تغليق التعليق)[1].

ووصلت هذه الأحاديث إلى ١٣٤١ حديثاً.

والمعلق عند الإمام البخاري على نوعين:

النوع الأول: الأحاديث التي رواها معلقة، وجاءت موصولة في جامعة الصحيح من طريق آخر. وسبب ذلك أنّ الإمام البخاري لا يكرّر الحديث إلا لفائدة، فحين يحتاج إلى التكرار، يلجأ إلى الاختصار، فيعلق الإسناد؛ خشية التطويل.

النوع الثاني: الأحاديث التي رواها معلّقة، لكنها لم تأت موصولة في كتابه، وعدتها مائة وستون حديثاً. ويأتي هذا النوع في صورتين:

أ - بصيغة تدل على الجزم، ومثاله: قال، روى ، أمر، فعل، ذكر ببناء الأفعال للفاعل كقول الإمام البخاري في الصوم: «قال لي يحيى بن صالح: حدثنا معاوية بن سلاّم ، حدَّثنا يحيى - ابن أبي كثير - عن عمر ابن الحكم بن ثوبان سمع أبا هريرة رضي الله عنه: إذا قاء فلا يفطر، إنما يُخرج ولا يُولج»

ب- بصيغة التمريض التي لا تدل على الجزم، ومثاله: يُروى، يُذكر، يُحكى، ذُكر عن فلان، حُكي عن النبي ﷺ -ببناء هذه الأفعال للمجهول- ومثاله: رُوي عن رسول الله ﷺ كذا، ويُحكى عن سيدنا أبي بكر الأمر الفلاني..

---

(١) توجد نسخة خطية منه في مكتبة أيا صوفيا رقم ٤٧٢. وقد قام بتحقيقه الدكتور سعيد عبدالرحمن موسى القزي لرسالة الدكتوراه، وطبع في عام ١٤٠٥هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونقرأ في صحيح مسلم، فلا نرى التعليق عنده إلا قليلاً: لا يزيد مجيئه عن اثني عشر، أو أربعة عشر موضعاً.

حكمه:

قد يكون الحديث المعلّق صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً.

وضعفه ناشئ من حذف رواته؛ إذ لا يُعلم شيء عن عدالتهم وضبطهم. فلابد أن يَنظُرَ في رجال الحديث المعلق مَن أراد الاستدلال به؛ ليرى صلاحيته للحجة من عدمها: فإذا عرف المحذوف بعدالته وضبطه بأن كان مجيئه من طريق أخرى، موصوفاً باسمه وكنيته ولقبه يزول عنه الضعف، ويكون مقبولاً.

أما في شأن الأحاديث المعلقة في الصحيحين، فحكمها ما يأتي:

١- الأحاديث الواردة بصيغة الجزم تُعْتَبَرُ صحيحة النسبة إلى الراوي الذي أضيف إليه؛ إذْ لا يجزم البخاري ومسلم إلا بعد أن يصح ذلك عندهما .

٢- الأحاديث الواردة في صيغة التمريض، لا يُحكَمُ بصحتها ولا بعدم صحتها، إلا أنها لا تصل إلى درجة السقوط؛ لأن صيغة التمريض يستعملها العلماء كثيراً في التضعيف، وإن استعملت في الصحيح، وإذا كان هذا الحديث لا يصل إلى حدّ السقوط، فلأنه ورد في كتاب صحيح، يُشعر بصحة أصله.

على أن الإمام البخاري نجده في صحيحه يعزو إلى شيوخه بقسم من صيغ التعليق مثل: (قال لنا عفان..) وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن ذلك ليس معلقاً، بل له حكم الاتصال، إذ البخاري ليس مدلساً، ولقاؤه لشيوخه أمر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثابت لا يتطرق إليه أي شك كان.

ومن أمثلة الحديث المعلّق في الصحيحين قول الإمام البخاري في (البيوع)

`ويذكر عن عثمان بن عفان ﷺ أن النبي ﷺ قال له: «إذا بعت فكل، وإذا اشتريت فاكتل».

وروى مسلم في باب (التيمم) قال: «وروى الليث بن سعد..» فذكر حديث أبي الجهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري: «أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل[1]،فلقيه رجل فسلم عليه، فلم يرد رسول الله ﷺ عليه حتى أقبل على الجدار، فمسح وجهه ويديه، ثم ردّ عليه السلام».

فهذا الحديث صحيح، وجاء منقطعاً بين الإمام مسلم، والليث بن سعد.

أسئلة

١- ما هو الحديث المعلق ، وما هي أنواعه عند الإمام البخاري ؟

٢- ما هو حكم الأحاديث المعلقة التي وردت في الصحيحيّن؟

---

(١) موضع بقرب المدينة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعنعن

الحديث المعنعن: هو الذي يقول فيه الراوي: «عن فلان عن فلان»، من غير بيان للتحديث، أو الأخبار، أو السماع

وجمهور أهل الحديث والفقه والأصول على أنّ هذا النوع من الحديث له حكم الحديث المتصل **إذا توافر للراوي شرطان:**

١- البراءة من التدليس

٢- ثبوت اللقاء بينه وبين من روى عنه بالعنعنة.

أما ثبوت اللقاء بين الراوي والمروي عنه، فهو مذهب (علي ابن المديني) و(الإمام البخاري) لقبول الحديث. وقيل: إن (الإمام البخاري) لم يلتزم بذلك في صحة الحديث، لكنه التزمه في جامعه الصحيح.

على أن الإمام (مسلماً) لم يلتزم بهذا الشرط، بل أنكره في خطبة صحيحة، واكتفى بثبوت كونهما في عصر واحد، وإن لم يثبت أنهما اجتمعا معاً وتحدثا، وحجته في ذلك: أنّ العلماء الذين تقدموه في الزمن أو عاصروه، حملوا العنعنة على سماع الراوي للمروي عنه إذا كانا ثقتين متعاصرين، ما لم تقم بينة واضحة على أنهما لم يلتقيا قط. قال (ابن حجر) في مقدمة كتابه (فتح الباري)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسماة: (هدي الساري) ما يأتي:

«مذهب مسلم أنّ الإسناد المعنعن له حكم الاتصال، إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه -وإن لم يثبت اجتماعهما- إلا إذا كان المعنعن مدلساً، والبخاري لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة.

ولقد أظهر البخاري هذا المذهب في (تاريخه)، وجرى عليه في (صحيحه)، وأكثر منه، حتى إنه ربما خرّج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملة، ليبين سماع راوٍ من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً، وسترى ذلك واضحاً في أماكنه، وهذا مما ترجح به كتابه»[1].

ومع ذلك كله، فإن العلماء لم يأخذوا برأي (الإمام مسلم) بل أنكروه، وتحدثوا فيه، ومنهم (ابن الصلاح)، ودليله ما كان عليه أئمة علم الحديث، أنه يقول: «وفيما قاله مسلم نظر، وقد قيل: إن القول الذي ردّه مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم: علي ابن المديني، والبخاري وغيرهما»[2].

وقال الإمام النووي: «وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف، والذي ردّه هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن»[3].

ومما يؤيد هذا أيضاً أنّ التلاقي إذا حصل بين الراوي والمروي عنه، غلب على الظن الاتصال إلا إذا قام دليل على خلاف ذلك.

---

(١) هدي الساري ١/٨.

(٢) علوم الحديث ص٦٠.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وننظر في الصحيحين، فنجد الأحاديث المعنعنة فيهما كثيرة، وكذلك في السنن كلها. وفي صحيح مسلم من العنعنة أكثر مما في صحيح البخاري. وقد يكون السببُ في ذلك أنّ الإمام مسلماً لم يشترط ثبوت اللّقاء بين الراوي ومن عنعن عنه.

وإذا كانت الأحاديث المعنعنة في الصحيحين قد كثرت، وبخاصة في صحيح مسلم، فإنّ ذلك لا يقلّلُ من أهميته، ولا ينزله عن مكانته العالية؛ ذلك أننا نجد الكتب المستخرجة[1] عليهما فيها طرق كثيرة، جرى التصريح بالتحديث والإخبار والسماع.

وفوق ذلك، فإن طرق الحديث الواحد في الصحيح نفسه قد كثرت - أيضاً- وليست كلها بالمعنعنة وهذا يضفي على الحديث قوة حين تكثُرُ طرقه - وقد ذكرنا- قبل قليل -قول (ابن حجر) في نهج البخاري في الحديث: «أنه - البخاري- ربما خرّج الحديث الذي لا تعلّق له بالباب جملة، ليبين سماع راوٍ من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً»[2].

حكمه:

ذهب قسم من العلماء إلى أن الحديث المعنعن لا يصلح للاحتجاج به، لأنه

---

(١) صنف العلماء عدداً ليس بالقليل من الكتب المستخرجة، فأتى بعض العلماء على صحيح مسلم - مثلاً- فخرّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق الإمام مسلم، وبهذا يجتمع معه في شيخه، أو من فوقه. والذي يقوم بهذا العمل يسمى (المستخرج) مثل مستخرج أبي بكر الإسماعيلي على صحيح البخاري، ومستخرج أبي جعفر النيسابوري، والمسند المستخرج لأبي نعيم الأصفهاني على صحيح مسلم.

(٢) هدي الساري ١/ ٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منقطع أو مرسل، ويظل الحكم على هذا حتى يتبين اتصاله من طريق آخر، يتضح فيه أن الراوي قد سمع ممن عنعن عنه.

ولم يرتض جمهور العلماء هذا المذهب، بل اعتبروه متصلاً، شرط أن لا يكون المعنعن مدلساً، وبشرط إمكان لقاء من أضيفت إليه العنعنة. فإذا فقد الحديث أحد الشرطين فلا يكون متصلاً. وصرّح (الإمام النووي) أنّ قول القائل: إن الحديث المعنعن لا يصلح للاحتجاج به مردود بإجماع السلف[1].

أسئلة

١- ما هو الحديث المعنعن وما حكمه؟

٢- بين مذهب كل من الإمام البخاري ومسلم في شرط ثبوت اللقاء بين الراوي والمروي عنه، وأيها أصح؟

---

(١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المؤنن

الحديث المؤنّن: هو الذي يقال في إسناده: حدّثنا فلان، أن فلاناً، قال: كذا. مثاله: حدّث مالك عن ابن شهاب أنّ ابن المسيب حدثه بكذا.

ومما يُروى عن الإمام مالك أنه كان لا يُفرّق بين (المؤنن) و(المعنعن)، بل يعتبرهما نوعاً واحداً.

أما الإمام (أحمد بن حنبل) و(يعقوب بن شيبة) و(أبو بكر البرديجي)، فكانوا يحملون الحديث المؤنن على الانقطاع إلا إذا تبيّن السماع في الخبر نفسه بصيغته من طريق آخر.

ولقد رجح العلماء الرأي الأول: فذكر (ابن عبدالبر) أنّ جمهور أهل العلم يسوّون بين (عن) و(أن)، وأنّ الاعتبار بعد السلامة من التدليس، إنما يكون باللقاء والمجالسة والسماع، لا بالحروف والألفاظ، فإذا كان سماع الرواة بعضهم عن بعض صحيحاً، كان حديثهم محمولاً على السماع، حتى يتبين فيه الانقطاع، ولو ورد بأي لفظ كان، إذ الألفاظ والحروف تخضع للعرف والعادة عند المحدثين[1] قال ابن عبدالبر: «وعندي لا معنى لهذا، لإجماعهم على أنّ الإسناد المتصل بالصحابي سواء فيه قال رسول الله ﷺ أو أن رسول الله ﷺ

(١) علوم الحديث ص٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال أو عن رسول الله ﷺ أنه قال أو سمعت رسول الله ﷺ يقول» .

أسئلة

١- ماذا تعرف عن الحديث المؤنن، وما هي آراء العلماء به ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفرد والغريب

أولاً: الفرد:

يأتي الحديث الفرد على نوعين: الفرد المطلق، والفرد النسبي:

١- الفرد المطلق:

هو الحديث الذي انفرد به راوٍ واحد عن كل واحد من الثقات وغيرهم، وإن تعددت الطرق إليه.

فإذا انفرد بالحديث واحد من الصحابة عن رسول الله ﷺ، أو انفرد به تابعي عن الصحابي، أو تابع التابعي عن التابعي، ولم يرو ما تفرد به من طريق آخر لا باللفظ ولا بالمعنى، يكون عندنا (الفرد المطلق). فإذا قلنا: تفرد بهذا الحديث (سعيد بن المسيب) بكذا وكذا عن أبي هريرة -فإن هذا يعني أنّ ما تفرد به (سعيد بن المسيب) عن أبي هريرة لم يأتي إلا من طريقه، ولو تعددت الطرق إليه.

ويمثل لهذا النوع من الفرد المطلق الصحيح، بحديث النهي عن بيع الولاء وهبته، وهو قوله ﷺ: «الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يُباع، ولا يوهب، ولا يورث» فقد تفرّد به (عبدالله بن دينار) عن ابن عمر رضي الله عنهما فإن (ابن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمر) صحابي جليل، و(عبدالله بن دينار) تابعي حافظ متقن، لذلك حكموا له بالصحة.

وقد ينفرد به راوٍ عن ذلك المنفرد. مثاله: حديث شُعب الإيمان: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أفضلها: لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»

فهذا الحديث تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة، وتفرد به عبدالله بن دينار عن أبي صالح.

وقد يكون التفرد مستمراً في أكثر الرواة أو كلهم.

والفرق بين هذا النوع من الحديث والشاذ: أنّ الحديث الشاذ، لابدّ أن تتوافر فيه المخالفة مع التفرد، أما الفرد المطلق، فيكفي فيه التفرد.

حكمه:

والحكم لهذا النوع من الحديث بالصحة أو عدمها يتوقف على حقيقة الراوي الذي انفرد بالحديث فإن كان عدلاً ضابطاً للحديث، كان حديثه صحيحاً مقبولاً يحتج به، وإن كان ضبطه خفيفاً، اعتبر حديثه حسناً، وصار صالحاً للاحتجاج به أيضاً. أما إذ نزل الراوي عن هذه الرتبة: فلم يكن ضابطاً للحديث، اعتبر حديثه مردوداً.

وهكذا نجد أن هذا النوع من الحديث تعتريه الأوصاف الثلاثة التي هي: الصحة والحسن والضعف، يقول (ابن قيم الجوزية) في أمر الاحتجاج به: «..فكم من حديث تفرّد به واحد من الصحابة، لم يروه غيره، وقبلته الأئمة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كلهم، فلم يرده أحد منهم؟ وكم من حديث تفرّد به من هو دون (طاووس) بكثير، ولم يردّه أحدٌ من الأئمة؟! ولا نعلم أحداً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً قال: إن الحديث إذا لم يروه إلا صحابي واحد لم يقبل وإنما يحكى عن أهل البدع ومن تبعهم في ذلك أقوال لا يُعرفُ لها قائل من الفقهاء، قد تفرد (الزهري) بنحو ستين سُنة لم يروها غيره، وعملت بها الأمة، ولم يردّوها بتفرده»[1].

٢- الفرد النسبي:

ويسمى (الفرد المقيد) أيضاً وسمي نسبياً، لأن التفرد فيه حصل بالنسبة إلى راوٍ معين، وقد عُرِّف: بأنه الفرد الذي يكون مقيّداً بالنسبة إلى جهة خاصة، وهو على أنواع:

أ- ما قُيد بثقة، فيقال: لم يرو هذا الحديث ثقة إلا فلان. مثاله: أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأضحى والفطر بـ(ق) و(اقتربت الساعة). وهذه الرواية تفرد بها (ضمرة بن سعيد) عن (عبيدالله بن عبدالله) عن (أبي واقد الليثي)، ولم يروه أحد من الثقات إلا ضمرة.

أما غير الثقات، فقد رواه منهم (ابن لهيعة) -وقد ضعّفه الجمهور- عن خالد بن يزيد عن الزهري، عن عروة عن عائشة[2].

ب- ما قُيد ببلد معين، فيقال مثلاً: «تفرد به أهل مكة، أو أهل الشام..» مثاله: حديث أبي داوود: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»

---

(١) إغاثة اللهفان ١/ ٣١٣.

(٢) شرح الزرقاني على البيقونية ص٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال الحاكم: تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره، لم يشركهم في هذا اللفظ سواهم»[1].

ج- **ما قُيّد بإمام أو حافظ ونحوه**، فيقال مثلاً: «لم يروه إلا فلان عن فلان» ويحتمل أنه قد رواه عن غيره كثيرون -مثاله: ما رواه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داوود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس: «أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر»

فقد تفرّد بهذا الحديث وائل عن أبيه، ولم يروه عنه غير سفيان.

فإن تفرد وائل به عن أبيه لا يلزم منه تفرده به مطلقاً، إذ روى الحديث عن غيره كثيرون.

وهكذا لا يحمل الفرد النسبي اسم (التفرد المطلق)، بل هو تفرد مقيد بصفة خاصة، إلا إذا أريد بالتفرد أهل بلد تفردوا بحديث واحد من ذلك البلد: ففي هذه الحالة يكون من الفرد المطلق.

حكمه:

١- القيد بالنسبة للراوي الثقة حكمه حكم الفرد المطلق أو قريب منه، إذ لا عبرة بغير الثقة، فلا يعتد بروايته، فكأن الثقة قد انفرد بالحديث انفراداً مطلقاً.

٢- يكون الحاكم على الحديث بالنسبة للقيدين الأخيرين تابعاً للطريق الذي ورد منه، فحين يستوفي شروط الصحيح نحكم له بالصحة، وإن كان دون

---

(١) معرفة علوم الحديث ص٩٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذلك بقليل فهو الحسن، وإلاّ كان ضعيفاً.

ثانياً: الغريب:

الحديث الغريب: هو الذي انفرد راوٍ بروايته عمن يجمع حديثه -لجلالته ووثوقه- من الأئمة: كالزهري، وقتادة، وأشباههما في المتن أو في السند. فلابد أن يكون المروي عنه ممن تجمع رواياته ويقبل عليه المحدثون، لكننا نجد شخصاً واحداً قد انفرد عنه وهذا هو الشرط الذي يفارق به الحديث الغريب الحديث الفرد ظاهراً.

وسُمي هذا النوع من الحديث غريباً: تشبيهاً له بالغريب المنفرد عن وطنه.. والمحدثون لا يطلقون هذا الاسم على (المفرد المطلق) الذي انفرد به راوٍ واحد عن النبي ﷺ من الصحابة ولو تعددت الطرق إليه. ويدخل في الحديث الغريب الذي انفرد بروايته راوٍ أو برواية زيادة في إسناده أو متنه.

ويمثل للغريب بحديث: «إنما الأعمال بالنيات..» قد تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وظل هذا التفرد إلى (يحيى بن سعيد)، ثم اشتهر بعد ذلك، لذلك نجد الترمذي يقول في هذا النوع: «غريب من هذا الوجه».

والغرابة في الحديث قد تكون في الإسناد وحده، أو بالزيادة في المتن وحده، أو في الإسناد والمتن معاً.

١- الغرابة في الإسناد وحده:

قد يكون متن الحديث معروفاً بروايته عن جماعة من الصحابة، فإن تفرد بعض الرواة برواية الحديث عن صحابي آخر، صار الحديث غريباً من ذلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوجه، مع أنّ متنه غير غريب. مثاله الحديث الذي رواه عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «الأعمال بالنية..» قال أبو يعلى الخليلي: أخطأ فيه عبدالمجيد، وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه. وقال ابن سيد الناس: هذا مما أخطأ فيه الثقة، هو إسناد غريب كله والمتن صحيح[1].

٢- الغرابة في بعض المتن:

لا تكون الغرابة في المتن وحده دون السند، ذلك أن المتن حين يكون غريباً بسند معين، فإن السند نفسه يكون إلى هذا المتن سنداً غريباً، خلافاً لما ذهب إليه ابن الصلاح[2]. ويمثل له بالحديث الذي رواه الترمذي عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر، وصاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين»

ففي هذه الرواية تفرّد (الإمام مالك) عن سائر رواة الحديث بزيادة (من المسلمين) ولو لم يتفرد بهذه الزيادة، لما كان الحديث غريباً، فصارت غرابة المتن تستلزم غرابة السند.

---

(١) تدريب الراوي ٢/ ١٨٣.

(٢) يرى (ابن الصلاح) أن الغرابة قد تكون في المتن وحده دون السند إذا روى الحديث الفرد عدد كثير، فيصير الحديث غريباً مشهوراً، وغريباً متناً وغير غريب إسناداً، مثل حديث: «إنما الأعمال بالنيات..» وانظر علوم الحديث ص٢٤٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- الغرابة في السند والمتن معاً:

كالحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد. ومثاله: حديث محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة الله، فإن المُنْبَتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى»

فهذا الحديث لم يروه عن ابن المنكدر عن جابر غير محمد بن سوقة[١].

حكمه:

تعتري الحديث الغريب أقسام الحديث الثلاثة: الصحة، والحسن، والضعف: فيكون الحديث صحيحاً إذا توافرت فيه شروط الصحة، ويكون حسناً أو ضعيفاً إذا توافرت في كلٍّ منهما شروطه.

ونجد الغريب الصحيح في الأفراد المخرجة في الصحيحين، أما الحديث الغريب الحسن، فنجد عدداً كثيراً منه في جامع (الترمذي)، أما الحديث الضعيف، فهو الغالب في الغرائب.

ولقد كثرت الأحاديث الغريبة المتسمة بسمة الضعف في كتب الحديث، الأمر الذي جعل الإمام (أحمد بن حنبل) ينبّهُ عليها ويحذر منها، فقال:

«لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرايب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[٢].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص٩٦.

(٢) علوم الحديث ص٢٤٤، وتدريب الراوي ٢/ ١٨٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال الإمام مالك: «شرُّ العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس»[1].

بين الفرد والغريب:

يختلف الحديث الفرد عن الغريب في الظاهر، لكننا نستطيع أن نجد رابطاً وعنصراً مشتركاً بينهما في اللغة والاصطلاح: وهو التفرد.

وهذا الرابط هو الذي سوّغ لقسم من العلماء أن يسوّي بينهما، فيحكم بترادف الفرد والغريب، فيقولوا تارةً: «تفرد به فلان»، ويقولوا تارةً أخرى: «أغرب به فلان»، والقصد في كلا التعبيرين واحد.

على أننا حين ننعم النظر في أقوال أكثر المحدثين، نرى أنهم يفرقون بينهما: فيطلقون الفرد على (الفرد المطلق) الذي لم يقيد بقيد، أما اسم الغريب، فأكثر ما يطلقونه على (الفرد النسبي) المقيد: فلا تكون المغايرة إلاّ في التسمية الاصطلاحية.

والتفرد بالحديث الغريب يقع في أيّ موضع كان من السند، فيقيّد بذلك الموضع الذي وقع فيه.

أما التفرد في الحديث الفرد، فلا يكون إلا في أصل السند الذي يدور عليه الإسناد، وهو الصحابي، ولو تعددت الطرق إليه.

---

(١) تدريب الراوي ٢/ ١٨٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلة

١- ما معنى قولنا : تفرد فلان بهذا الحديث ؟

٢- ما الفرق بين الفرد المطلق والشاذ؟

٣- علام يتوقف الحكم على الفرد المطلق ، وهل يحتج به؟

٤- ماذا تعرف عن الفرد النسبي (المقيد)، وما هي أنواعه وحكمه؟

٥- عرّف الحديث الغريب ، وما الفرق بينه وبين الحديث الفرد؟

٦- ما هي أنواع الغرابة في الحديث ؟

٧- ما هو حكم الحديث الغريب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العزيز

اختلف العلماء في تعريف الحديث (العزيز): فذهب (ابن الصلاح) و(النووي) وغيرهما إلى أنّ الحديث العزيز: هو ما انفرد بروايته اثنان أو ثلاثة، فإن رواه أكثر من ذلك سُمّي مشهوراً.

أما (ابن حجر)، فذهب إلى أنه: ما انفرد بروايته عن راويه اثنان، فلا يرويه أقل من اثنين، عن اثنين، أو يرويه في إحدى طبقات السند اثنان فقط إلى منتهاه، أو إلى رسول الله ﷺ.

أما إذا رواه عن الاثنين جماعة، فيسمّى (عزيزاً مشهوراً)، فتنضم إليه صفة الشهرة: فيكون الحديث عزيزاً حين يرويه اثنان عن راويه، ويكون مشهوراً في الوقت نفسه حين يرويه جماعة عن هذين الاثنين. وهذا الذي اختاره (ابن حجر) اعتبره كثير من علماء الحديث هو الصواب.

وإذا كان الغريب: هو ما تفرد بروايته واحد عن راويه، فإنّ العزيز لا يرويه أقلّ من اثنين عن اثنين. وبهذا يختلف الغريب عن العزيز أما لماذا سُمّي عزيزاً؟

فقد تكون التسمية قد جاءت من قلة وجوده: من عز يعِز- بكسر العين- أو لأنه صار قوياً حين جاء من طريق أخرى من عزّ يَعَزُ -بفتح العين-.

ويمثل للحديث العزيز: بما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حديث أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من والده وولده..»

فقد رواه عن أنس: قتادة وعبدالعزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبدالعزيز: إسماعيل ابن علية، وعبدالوارث، ورواه عن كل جماعة.

يتضح مما تقدّم أن هذا الحديث رواه عن رسول الله ﷺ صحابيان اثنان هما: أنس وأبو هريرة، ورواه عن كل واحد منهما مالا يقل عن اثنين.

حكمه:

يكون الحديث العزيز صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، تبعاً لحال رواته. ولا يشترط في الحديث العزيز أن يكون صحيحاً، كما لا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً.

أسئلة

١- ما هو الحديث العزيز ، ولماذا سمي بذلك؟

٢- ما هو حكم الحديث العزيز.

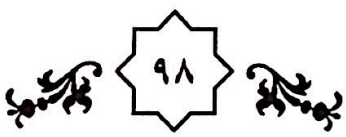

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاعتبار والمتابع والشاهد

لا يحكم الإمام الناقد بتفرد راوٍ عن شيخه بحديث ما إلاّ بعد أن يتتبع طرق الحديث، ويجمعها من مظانها: من الجوامع والمسانيد والمعاجم والأجزاء .. ليعرف: هل شارك الراوي غيره في رواية الحديث نفسه عن شيخه بلفظه، أو بلفظ مقارب له، أو شارك أحد شيخه في روايته عن شيخ شيخه؟؟

ويقوم الإمام الناقد بتتبع السند من أوّله إلى آخره: فإن وُجِدَتْ رواية أخرى باللفظ أو المعنى كان للحديث أصل يرجع إليه. وإلا كان -الحديث- فرداً مطلقاً، أو غريباً.. وهذا الذي يتوصل إليه الإمام الناقد: قد يكون متابعاً، وقد يكون شاهداً. هذا النوع من البحث أطلق عليه علماء الحديث اسم (الاعتبار) فهو ليس قسيماً للمتابع والشاهد، بل هو الطريق إلى معرفتهما، قال (ابن حجر): «واعلم أنّ تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم: هل له متابع أم لا هو الاعتبار، وقول (ابن الصلاح): (معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد) قد يوهم أنّ الاعتبار قسيم لهما، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصل إليهما»[1]

---

(١) نزهة النظر ص٢٣ الطبعة الأولى ١٣٥٢/ مطبعة الاستقامة/ مصر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- المتابع:

هو الحديث الذي يرويه بلفظ الحديث الأول راوٍ يصلح حديثه للاعتبار عمّن روى عنه الراوي الأول.

مثاله: حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فإذا جاء غير حماد ورواه عن أيوب، أو غير أيوب ورواه عن محمد، أو غير محمد ورواه عن أبي هريرة، أو غير أبي هريرة ورواه عن النبي ﷺ فهذه متابعات.

أقسام المتابعة:

المتابعة قسمان:

أ- المتابعة التامة

ب- المتابعة القاصرة أو الناقصة.

أما المتابعة التامة، فصورتها: أن يشارك الراوي الأول راوٍ آخر في شيخه المباشر: وذلك إذا روى راوٍ ثقة آخر عن أيوب الذي ذكرناه آنفاً.

وأما المتابعة القاصرة، فصورتها: أن تكون لشيخ الراوي فمن فوقه، حتى لو فارقه في الصحابي: وذلك إذا وجد راوٍ ثقة آخر روى الحديث نفسه عن ابن سيرين غير أيوب.

ويمثل له بما رواه مسلم عن زهير بن حرب، عن سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»[1].

فقد تابع زهير بن حرب في هذا الحديث متابعة تامة جماعة من الرواة رووا الحديث عن شيخه سفيان، وتابعه بعضهم متابعة قاصرة، وذلك حين جاؤوا بروايته عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[2].

٢- الشاهد:

هو الحديث الذي يُروى عن صحابي مشابهاً لما روي عن صحابي آخر في اللفظ أو المعنى أو بهما معاً: فيروى الحديث الثاني بمعنى الحديث الأول، أو يُروى متن الحديث الأول من رواية صحابي آخر، فيقال: حديث له شاهد من رواية فلان.

مثاله: ما رواه الترمذي بسنده عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «من أتى الجمعة فليغتسل»[3].

فهذا الحديث له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- في البخاري ومسلم عن الرسول ﷺ أنه قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»

والشاهد نوعان:

١- الشاهد اللفظي.

٢- الشاهد المعنوي.

---

(١) صحيح مسلم ١/ ٢٢٠ حديث ٢٥٢

(٢) سنن الترمذي ١/ ٣٤ حديث ٢٢.

(٣) رواه الترمذي ٢/ ٣٦٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهناك حديث يصلح أن يكون مثالاً للمتابعة التامة، والمتابعة الناقصة، والشاهد باللفظ، والشاهد بالمعنى.

فيمثل للمتابع التام بما رواه الإمام الشافعي في كتابه (الأم) عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، أنّ رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»

فلقد ظنّ قوم أنّ هذا الحديث تفردّ به الإمام الشافعي عن مالك؛ فعدوه في (غرائبه)، إذ إنّ أصحاب الإمام مالك رووه بهذا الإسناد، ولكن بلفظ: «..فإن غُمّ عليكم فاقدروا له»

ولقد تبين للعلماء بعد البحث، أنهم وجدوا للإمام الشافعي متابعاً هو: عبدالله بن مسلمة القعنبي.

وهكذا نجد المتابعة قد جاءت للراوي نفسه.

أما المتابع القاصر، فيمثل له بالحديث نفسه: فقد ورد في صحيح (ابن خزيمة) من رواية عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبدالله بن عمر بلفظ: «..فكملوا ثلاثين»

وجاء الحديث في صحيح مسلم من رواية عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر بلفظ: «..فاقدروا ثلاثين»

وهنا تكون المتابعة فيه لشيخ الراوي فمن فوقه.

ويمثل للشاهد اللفظي بالحديث المتقدم في سنن النسائي من رواية محمد بن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حنين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ فذكر حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر سواء، وهنا يعزز متن الحديث لفظاً.

أما الشاهد المعنوي، فيمثل له بما رواه البخاري من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ: «..فإن غمّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»

وهكذا نجد أن المتابع يطلق في غالب الاستعمال على ما يكون باللفظ، أما الشاهد فيطلق على ما يكون بالمعنى.

على أنّ بعض أهل العلم خصّ المتابعة بما حصل من ذلك باللفظ والمعنى، سواء أكان من طريق ذلك الصحابي أم لا، وخصّ الشاهد بما حصل بالمعنى كذلك، قال (ابن حجر): «وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس»[1]

وإذا كان نُقّاد الحديث لهم موقفهم الخاص، المتسم بالتساهل وعدم التشدد في أمر الراوي عند المتابع أو الشاهد؛ إذ لم يحصروا ذلك بالثقة، بل قبلوا في الشاهد أو المتابع من لا يحتج بحديثه وحده فقد كان ذلك؛ لأن المتابع أو الشاهد، ليس -هو- موضع الاعتماد في الحديث، وإنما الاعتماد على ما قبله؛ لذلك نجد نُقّاد الحديث يقولون: «هذا يصلح للاعتبار» و«هذا لا يصلح أن يعتبر به».

---

(١) شرح نخبة الفكر ص١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلة

١ـ ما هو الاعتبار عند المحدثين؟

٢ـ ما هو الحديث المتابع ؟

٣ـ ما هي المتابعة عند المحدثين ، وما هي أقسامها ؟

٤- ما هو الحديث الشاهد، وما هي أنواعه ؟

٥- ما الفرق بين المتابع والشاهد؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المدرج

كملة (المدرج) جاءت من (أدرج) بمعنى: أدخل وطوى، تقول: أدرج الشيء في الشيء إذا أدخله فيه.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي دخله ما ليس منه ورُوي على أنه منه، وخالف فيه الراوي بتغيير سياق الإسناد، أو الزيادة في المتن. وهو على نوعين: إدراج في المتن، وإدراج في السند.

١- الإدراج في المتن:

هو أن يُدخل الراوي شيئاً من كلامه في حديث الرسول ﷺ فيتوهم السامع أنّ هذا الكلام المدرج من حديثه ﷺ ويكون الإدراج في أوّل متن الحديث، أو في وسطه، أو في آخره، والإدراج في آخر المتن هو الغالب، وهذه أمثلة على ذلك:

أ- مثال ما أدرج في أول المتن: ما رواه الخطيب البغدادي من رواية أبي قطن وشبابة عن شعبة بن الحجاج عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»

فقوله: «أسبغوا الوضوء» مدرج في الحديث. يدل عليه ما أخرجه البخاري

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأحمد أنّ أبا هريرة ﷺ رأى ناساً يتوضؤون، فقال لهم: أسبغوا الوضوء؛ فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: «ويل للأعقاب من النار».

فقد وهم (أبو قطن) و(شبابة) حين رويا عن شعبة بن الحجاج، وظنا أنّ عبارة «أسبغوا الوضوء» من كلام الرسول ﷺ فرويا الحديث كله عنه.

ب- ومثال ما أدرج في وسط المتن حديث عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد»

فجملة «وهو التعبد» من كلام الزهري، وقد ذكره للتفسير، فأدرج في الحديث.

ومثاله أيضاً ما رواه النسائي، من حديث فضالة مرفوعاً: «أنا زعيم - والزعيم: الحميل- لمن آمن بي وأسلم وجاهد في سبيل الله ببيت في ربض الجنة..»

فلم تكن عبارة «والزعيم: الحميل» من أصل الحديث، بل أدرجها فيه (ابن وهب) أحد رواه الحديث تفسيراً للفظ (الزعيم).

ج- ومثال ما أدرج في آخر المتن حديث (عبدالله بن مسعود) الذي جاء فيه: أن رسول الله ﷺ أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة، وقال: « قل: التحيات لله والصلوات.. » ثم ذكر التشهد، وقال له بعد إتمام التشهد: «إذا قلت هذا، أو قضيت هذا، فقد قضيت صلاتك: إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد»

فقد ذكر الحفاظ المتقنون أنّ عبارة: «إن شئت أن تقوم فقم...» هي من كلام (ابن مسعود)، لكن بعض الرواة وصل هذه الجملة بالحديث المرفوع.

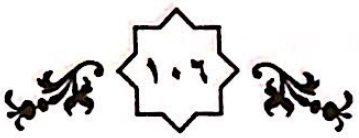

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويدل على هذا ما رواه جماعة من طريق شبابة بن سوار عن زهير، وقالوا فيه: «قال عبدالله: إن شئت أن تقوم فقم..» وشبابة ثقة.

وممن نصّ على إدراج هذه العبارة: الحاكم، والبيهقي، والخطيب البغدادي، ونقل الإمام النووي اتفاق الحفاظ على أنها مدرجة.

٢- الإدراج في السند:

مرجع مدرج الإسناد في الحقيقة إلى المتن، وأهم صوره ما يأتي:

أ- أن يكون لدى الراوي متنان بإسنادين، فيروي المتنين بإسناد واحد من هذين الإسنادين، أو يروي واحداً من الحديثين بإسناده الخاص به، ويزيد فيه شيئاً من المتن الآخر.

مثال هذا حديث سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا...»

فعبارة «ولا تنافسوا» مدرجة، أدرجها ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إياكم والظن؛ فإنّ الظن أكذبُ الحديث، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا..»

ففي الحديث الأول لا توجد عبارة: «ولا تنافسوا»، بل أدرجت من الحديث الثاني.

ب- أن يكون لدى راوٍ حديث بإسناد إلا طرفاً منه، ولديه هذا الطرف، ولكن بإسناد آخر، فيُروى الحديث كاملاً رواية تامة بأحد الإسنادين، فيصير الإسنادان إسناداً واحداً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مثال هذا ما رواه أبو داوود والنسائي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاته ﷺ: «صليت خلف أصحاب النبي ﷺ، فكانوا إذا سلّمُوا يشيرون بأيديهم كأنها أذناب خيل شهب، ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد، فرأيت الناس عليهم جيد الثياب: تحرك أيديهم تحت الثياب».

والمدرج في هذا الحديث من قوله: «ثم جئتهم بعد ذلك..»

فلم يأت بهذا الإسناد، بل جاء بإسناد آخر.

ج- أن يسمع راوٍ حديثاً من جماعة مختلفين في الإسناد أو المتن، فيرويه عنهم باتفاق، وبإسناد واحد، من غير أن يذكر الخلاف بينهم.

كيف يُعرفُ المدرج:

يُعرف الحديث المدرج بواحد من الأمور الآتية:

١- أن يأتي الحديث من طريق آخر ليست فيه هذه الزيادة المدرجة.

٢- أن يُقرّ الراوي أنّ هذه الزيادة من قول فلان.

٣- أن يقرّ الحفاظُ المتقنون المطّلعون بموضع الإدراج من الحديث.

٤- أن تكون العبارة المدرجة مما يستحيل صدروها عن رسول الله ﷺ.

مثال هذا ما رواه أبو هريرة مرفوعاً: «للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده، لولا الجهاد والحج وبرّ أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»

فإن قوله: «والذي نفسي بيده..» مدرج من قول أبي هريرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذه قضية تُعرف بالبداهة، لأن الرسول الكريم ﷺ توفيت أمهُ وهو طفل صغير؛ ولأنه ﷺ يمتنع أن يتمنى الرق، وهو أفضل الخلق.

دواعي الإدراج وحكمه:

دواعي الإدراج كثيرة: منها تفسير الألفاظ الغريبة في الحديث، وتبيان حكم شرعي، واستنباط حكم من حديث نبوي، وقد كان الرواة الثقات يفعلون ذلك: كالإمام (الزهري) وغيره.

أما تعمّدُ الإدراج لغير هذه الدواعي، فقد ذهب علماء الحديث والفقه إلى حرمته ، بل قالوا: إن حرمة تعمد الإدراج بأنواعه قضية مجمعٌ عليها، ومما قاله (ابن السمعاني) في هذا: «من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يُحرّف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين»[1].

ولا يشمل هذا ما ذكرناه من التفسير اللغوي، وشرح الكلمات الغريبة: فقد فعل (الإمام الزهري) وغيره من أئمة الحديث هذا، ولو كان الأولى أن ينص الراوي على بيانه.

ولا يشمل قول (ابن السمعاني) أيضاً: ما وقع به الراوي من الإدراج عن خطأ أو سهو؛ لأن ابن آدم معرّض للخطأ والنسيان. أما إذا كثر خطأ الراوي وسهوه، فإن ذلك يقدح في ضبطه وإتقانه.

ولقد كان اهتمامُ علمائنا كبيراً بقضية الحديث (المدرج)، لكيلا يلتبس حديث الرسول بغيره من الناس، فقام الخطيب البغدادي بتصنيف كتاب سماه

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(الفصل للوصل المدرج في النقل)، وقد لخص هذا الكتاب (ابن حجر) وزاد عليه في كتابه (تقريب المنهج بترتيب المدرج).

أما (السيوطي)، فقد استخلص من كتاب (ابن حجر) جزءاً لطيفاً سماه (المَدْرَج إلى المُدْرَج) وكان اقتصاره فيه على مدرج المتن دون مدرج الإسناد.

أسئلة

١- ما هو الحديث المدرج؟

٢- ما هو الإدراج في المتن وكيف يكون؟

٣- ما هو الإدراج في السند؟

٤- كيف يعرف الحديث المدرج؟

٥- ما هي الأسباب التي تدعو إلى الإدراج؟

٦- ما حكم الإدراج؟

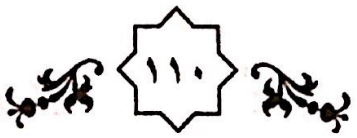

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زيادة الثقة

في قسم من أحاديث الرسول ﷺ زيادة تفرّد بها العدلُ الحافظ الثقة، لم يذكرها غيره من المحدثين الآخرين الذين رووا الحديث نفسه. ونجد في قسم آخر من تلك الأحاديث أنّ الحديث الواحد يرويه الراوي نفسه بروايتين: في إحداها زيادة ليست في الرواية الأخرى، أفتقبل هذه الزيادة أم ترد؟

وننظر في هذه المسألة، فنجد العلماء قد اتفقوا على أنّ زيادة الراوي الثقة إذا كان صحابياً تقبل، لكنهم اختلفوا في زيادة الراوي الثقة إن كان من التابعين، أو ممن بعدهم على أقوال كثيرة، أوصلها بعضهم إلى تسعة، وأهم هذه الأقوال ثلاثة هي:

القول الأول: ذهب جمهور المحدثين والفقهاء إلى أنّ زيادة الثقة مقبولة مطلقاً، من غير تفريق بين كون الزيادة من الحافظ نفسه: بأن روى الحديث مرتين: مرةً بعدم الزيادة، ومرةً أخرى بالزيادة، أو أن تكون من حافظ آخر، سواء تعلّق بها حكم شرعي أم لا، وسواء كانت (الزيادة) توجب تغيير الحكم الثابت أم لا، وسواء أوجبت نقصان أحكام تثبت بخبر ليست هي فيه أم لا.

القول الثاني: ذهب بعض العلماء إلى أن زيادة الراوي الثقة لا تقبل مطلقاً، سواء أكان راوي الزيادة غير راوي الحديث المجرّد عن الزيادة، أم كان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هو راوي الحديث بدونها.

القول الثالث: الزيادة على أنواع ثلاثة:

١- تقبل الزيادة إذا كانت غير منافية لحديث ليست فيه، وحينئذٍ تكون في حكم الحديث المستقل الذي انفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره.

٢- يترجح قبول الزيادة إن كانت مخالفة لحديث ليست فيه، أما مخالفتها، فتكون بتقييد المطلق ليس إلاّ. ويمثل له بما رواه البخاري ومسلم عن ابن مسعود ﷺ قال: «سألت رسول الله ﷺ: أيُّ العمل أفضل؟ فقال: الصلاة لوقتها، زاد الحسن بن مكرم، وبندار في روايتهما، في أول وقتها».

٣- تردّ الزيادة ولا تُقبل إن كانت منافية لحديث ليست فيه.

أسئلة

١- هل تقبل الزيادة في الحديث الذي يتفرد بها الثقة؟

٢- ما هي آراء العلماء في زيادة الراوي إن كان صحابياً أو إن كان من التابعين الثقات ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

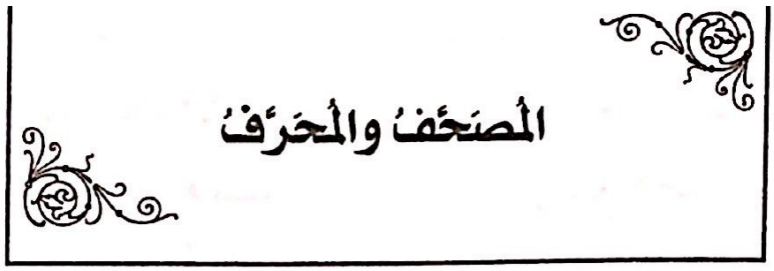

المُصحَّفُ والمُحرَّفُ

بـذل علمـاء الحديـث جهـوداً كبـيرة بغيـة ضبـط ألفـاظ الحديـث؛ خشـية التحريف والتغيير، فوق اهتمامهم بمعرفة الأسماء المتشابهة؛ كيلا يلتبـس اسـم بآخر، والذي يقوم بهذا العمل الكبير الجليـل، لا بـدّ لـه أن يتلقـى الأحـاديث بأسانيدها ومتونها مشافهة عن الشيوخ؛ ليتقـن مـا يكتـب؛ ذلـك أنّ المسـلمين ظلوا فترةً ليست بالقصيرة من الزمن، يكتبون الكتب والصحف من غير إعجام في الحـروف؛ فكتبـوا عـدداً كثـيراً مـن أحـاديث رسـول الله ﷺ، لكـن هـذه الأحاديث وقع فيها ما وقع من أخطاء، لمـا ذكرنـاه مـن عـدم وجـود النقـط في الكتابة، وعدم استكمال وضوحها.

وهكذا نرى الذين اهتموا بالبحث عن الحديث في العصر الإسلامي الأول قد لازموا حلقات العلماء، وقرؤوا على أيديهم؛ فسميت القرون الثلاثة الأولى بـ(عصر الرواية)؛ إذ اعتمد أهل هذه العصور على السماع والحفـظ والروايـة، أكثر من اعتمادهم على ما في الصحف، بل كانوا يعيبون علـى مـن يـأخذ عـن الصحف والكتب حتى صار الناس يتناقلون العبارة الآتية: «لا تـأخذوا القـرآن من المصحفيين، ولا العلم من الصحفيين»

وإذا كان سلفنا الصالح قد وقف هذا الموقف الرائع في أمر أخذ العلوم من الصحف والكتب فلأنهـم أرادوا أن يـدرس التلاميـذ علـى الشـيوخ مباشـرة؛

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خشية أن يتكل التلاميذ على ما في الصحف والكتب، فتزل أقدامهم، ويقعوا في أخطاء. وأطلق على من يعتمد على الصحف اسم (الصحفيين)، وقالوا فيمن يخطئ: (صَحَّفَ)، «لأنه أخطأ كما يخطئ من يأخذ العلم عن الصحف، والمصدر منه التصحيف، فالمُصَحَّفُ -بضم الميم وفتح الحاء وتشديدها-: ما وقع فيه التغيير في اللفظ أو المعنى، وخصه بعضهم بما كان فيه تغيير حرف أو حروف، بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط- وهو المعنى الاصطلاحي الذي ذهب إليه المحدّثون كتصحيف:

«من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال..» الحديث إلى «..شيئاً من شوال»[1].

أقسام التصحيف:

التصحيف قسمان: تصحيف سمع، وتصحيف بصر. وكل واحد منهما ينقسم إلى تصحيف في السند، وتصيف في المتن.

١- تصحيف السمع في السند:

وهو أن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه .. وتكون الحروفُ مختلفةً في الشكل والنقط، فيشتبه ذلك على السمع. ومثاله: أن يقول الشيخ حدثنا (عاصم الأحول) فيرويه بعض الرواة: واصل الأحدب)

وكذلك تصحيف (بُكير) إلى (أُكَيل)

---

(١) أصول الحديث وعلومه ومصطلحه ص٣٧١ وقد قام بتصحيف الحديث المذكور أبو بكر الصولي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- تصحيف السمع في المتن:

ومثاله الحديث الذي رواه عبدالله بن لهيعة في حديث زيد بن ثابت ﷺ أن النبي ﷺ «احتجر في المسجد» أي اتخذ في المسجد حجرة من حصير أو غيره، فصحّفه (ابن لهيعة) فقال: «احتجم في المسجد»

٣- تصحيف البصر في السند:

ويمثل له بحديث شعبة بن العوام بن مراجم عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «لتؤدُّن الحقوق إلى أهلها»

فقد وقع التصحيف هنا في اسم (مراجم)، صحّفها يحيى بن معين إلى (مزاحم) بدل (مراجم)

ويمثّلُ له -أيضاً- بما كان من تصحيفات الإمام مالك، فقد قال المزني: سمعت الشافعي يقول: «صحف مالك في عمر بن عثمان، وإنما هو عمرو بن عثمان، وفي جابر بن عتيك، وإنما هو جبر بن عتيك»[1].

٤- تصحيف البصر في المتن:

ويمثل له بما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن معاوية بن أبي سفيان قال:

«لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر»

فقد صحفه (وكيع بن الجراح) فرواه هكذا: «لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الحطب تشقيق الشعر»

---

(١) معرفة علوم الحديث ص١٥٠.

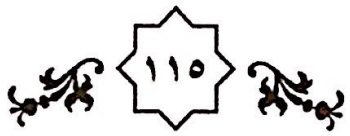

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فكان أصل الحديث (الخُطب) بالخاء، فصار بعد التصحيف: الحطب - بالحاء-.

ويمثل له -أيضاً- بحديث الرسول ﷺ الذي يداعب به (أبا عمير) وهو أخو أنس بن مالك، فقد قال له: «يا أبا عمير، ما فعل النغير»[1].

فصحّفه شيخ يسمى (مَحْمِش)، فقرأه هكذا: «يا أبا عمير، ما فعل البعير»؟

فالحديث هو: (النغير)، فصحّفه إلى (البعير)

المحرف: أما المحرّف، فهو ما كان التغيير فيه في الشكل، أي في ضبط حركاته. ويمثل له بحديث جابر رضي الله عنه.

«رُمِي أُبيٌّ يوم الأحزاب على أكحله، فكواه رسول الله ﷺ»

وقد صحفه (غندر) فقال: «رُمي أبي» -بالإضافة- بينما الحديث يُقصد به (أبي بن كعب)، أما والد جابر، فقد استشهد قبل ذلك في (غزوة أحد).

إنّ هذه التفرقة بين التصحيف والتحريف لم تكن إلا عند المتأخرين من علماء الحديث، أما المتقدمون ، فلم يُفَرّقوا بينهما، بل اعتبروهما مترادفين.

فـ (ابن الصلاح) ومن تابعه جعلوهما فناً واحداً، لكن الحافظ (ابن حجر) جعلهما شيئين.

ويعرفُ التصحيف والتحريف الحفاظ المتقنون من علماء الحديث -

---

(١) النغير -بالتصغير-: طائر صغير يشبه العصفور، منقاره أحمر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعرفون ذلك من أسلوب الحديث، ومن معرفة الأسانيد التي تتقدّم كل حديث.

وكثيراً ما يؤدي تصحيف المتن إلى تغيير المعنى، وتشويه الحقائق: كما وجدنا ذلك في الأمثلة المتقدمة.

وأوّل من كَتَبَ في هذا الفن الإمام (أبو أحمد: الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري) المتوفى سنة ٢٨٣هـ[1].

أسئلة

١- ما هو التصحيف ، وما هي أقسامه واضرب مثالاً لكل قسم؟

٢- ما هو التحريف ؟ اذكر أمثلة عليه .

(١) ألف حمزة بن الحسن الأصبهاني المتوفى سنة ٣٦٠ هـ كتابه (التنبيه على حديث التصحيف) وقد حققه الأستاذ محمد أسعد طلس، وطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٨٨هـ، ولأبي أحمد العسكري كتابان: أحدهما شرح ما يقع منه التصحيف والتحريف حققه الأستاذ عبدالعزيز أحمد وطبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي ثم طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق محققاً.
والثاني: تصحيفات المحدثين حققه الدكتور محمود أحمد ميرة طبع سنة ١٤٠٢ بالمطبعة العربية الحديثة بالقاهرة في ثلاثة أجزاء.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الضعيف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الضعيف

ذكرنا -فيما مضى- الشروط التي اشترطها علماء الحديث في كلٍّ من الحديثين: الصحيح والحسن. فما لم يستوف هذه الشروط يعتبر ضعيفاً.

فالحديث الضعيف: هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول. وعرفه (ابن الصلاح) فقال: «كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف»[1].

على أن بعضاً من العلماء عرَّفه تعريفاً آخر فقال: هو «ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن»[2].

ذلك أنه إن لم يجمع صفات الحديث الحسن، فهو لم يجمع صفات الحديث الصحيح من باب أولى.

أما صفات القبول التي تحدثنا فيها من قبل فهي:

١- اتصال السند.

٢- العدالة.

---

(١) علوم الحديث ص ٣٧.
(٢) تدريب الراوي ١/ ١٧٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- الضبط .

٤- عدم الشذوذ .

٥- عدم العلة .

٦- مجيء الحديث من طريق أخرى، حيث كان في سنده من هو سيِّئ الحفظ أو مستور لم تعرف أهليته.

ومن أمثله الحديث الضعيف: «إذا حدّثتم عني بحديث يوافق الحقَّ فصدّقوه وخذوا به: حدثتُ به أو لم أحدّث».

فقد روى هذا الحديث (الدارقطني) في (الأفراد) و(العقيلي) في (الضعفاء) و(أبو جعفر البختري) في (فوائده) من طريق أشعث بن براز عن قتادة عن عبدالله بن شقيق عن أبي هريرة مرفوعاً. قال السخاوي: (وقال الدارقطني: «إنّ أشعث تفرد به» وهو شديد الضعف، والحديث منكر جداً، استنكره العقيلي وقال: إنه ليس له إسناد يصح).

أنواع الحديث الضعيف:

الحديث الضعيف أنواع كثيرة، ويتوقف كلُّ نوع منها على طبيعة الثغرة التي نزلت به عن القبول إلى الضعف: وذلك كفقد صفة أو أكثر من صفات القبول، فذكر (ابن الصلاح) اثنين وأربعين نوعاً، وغالى بعضهم فأوصلها إلى تسعة وعشرين نوعاً ومائة، وغالى بعضهم أكثر من ذلك فأوصلها إلى واحد وثمانين نوعاً وثلاثمائة ٣٨١. غير أن كثيراً من هذه الأقسام غير واقعي، لذلك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال (ابن حجر) في هذا التقسيم وأمثاله: «تعب ليس وراءه أرب»[1].

والحديث الضعيف: إما أن يكون ضعفه بسبب حذف راوٍ أو أكثر من السند، أو بسبب طعنٍ براوٍ من الرواة. ووجوه الطعن كثيرة أشهرها عشرة: خمسة منها تتعلق بالعدالة، وتتعلق الخمسة الأخرى بالضبط.

أما التي تتعلق بالعدالة فهي:

١- الكذب.

٢- تهمة الكذب.

٣- ظهور الفسق.

٤- الجهالة: فلا يُعرَفُ الراوي أهو من أهل العدالة أم من المجروحين.

٥- البدعة.

وأما التي تتعلق بالضبط فهي:

١- الغلط الفاحش.

٢- الغفلة الفاحشة.

٣- الوهم.

٤- مخالفة الثقات.

٥- سوء الحفظ.

---

(١) ألفية السيوطي في مصطلح الحديث بشرح محمد محيي الدين عبدالحميد ص٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مراتب الحديث الضعيف:

لم يكن الحديث الضعيف في مرتبة واحدة، بل هو في مراتب كثيرة: فمنه ما هو شديد الضعف: كالمتروك أو المطروح، ومنه ما هو أعلى درجة منه: فهو يتفاوت حسب تفاوت شدة الضعف في الرواة؛ لذلك نرى علماء الحديث قد تَكَلَّمُوا في أوهي الأسانيد، كما تحدَّثوا في أصحها -أيضاً- وفائدة هذه الدراسة ترجيح بعضِ الأسانيد على بعض، ومعرفةُ ما يصلح مما لا يصلح .

العمل بالحديث الضعيف:

ذكرنا -فيما مضى- أنّ الحديث الصحيح والحسن يحتج بكل واحد منهما، أما الحديث الضعيف، فقد اختلف العلماء في العمل به على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يُعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، سواء كان في الأحكام الشرعية، أم في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال .. نقل هذا (ابن سيد الناس) عن (يحيى بن معين).

وحين ننعم النظر في شروط قبول الحديث، يظهر أنّ هذا هو ما ذهب إليه (البخاري)، وما ذهب إليه (مسلم) أيضاً، وقد مال إليه (أبو بكر بن العربي) المالكي، و(أبو شامة المقدسي) والشافعي، و(ابن حزم) الظاهري، وقد ارتضاه وسار عليه (الشوكاني) أيضاً.

ووجهةُ هذا القول: أن الإسلام لا يؤخذ إلا من كتاب الله أو سنة ثابتة .. أما الأحاديث الضعيفة فلم تثبت نسبتها إلى النبي ﷺ فيكون الأخذ بها زيادة في الدين من غير علم أو حجة.

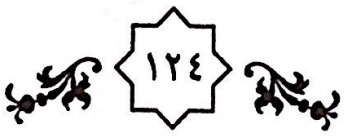

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القول الثاني: لا مانع من العمل بالحديث الضعيف مطلقاً إذا لم يكن في الباب غيره.

ونُسِبَ هذا القولُ إلى الإمام (أحمد بن حنبل) و(أبي داوود)، ونُقِل عن (الإمام أحمد) قوله: «ضعيفُ الحديث عندنا أحبّ من رأي الرجال»[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الإمام (أحمد بن حنبل) لا يُقدّم الحديث الضعيف الذي لم يجمع شروط الصحيح والحسن، بل يُقدم الضعيف في اصطلاح المتقدمين الذين كانوا يقررون: أنّ الحديث قسمان: صحيح، وضعيف، وعلى هذا فإن الحديث الضعيف يشمل الحديث الحسن.

ولقد أبان (ابن قيم الجوزية) عن هذا الأمر بياناً واضحاً فقال: «وليس المراد بالضعيف عنده -أي عند الإمام أحمد بن حنبل- الباطل ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب..»[2].

القول الثالث: الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب والمواعظ، ولا يعمل به في العقائد، ولا في الأحكام الشرعية التي تتحدث في الحلال والحرام، قال: (عبدالرحمن بن مهدي): « إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام : شدَّدنا في الأسانيد، وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل ، والثواب والعقاب ، سَهَّلنا في الأسانيد ، وتسامحنا في

---

(١) قواعد التحديث للقاسمي ص١١٣.
(٢) إعلام الموقعين ١/ ٣١-٣٢ تحقيق عبدالرحمن الوكيل. مطبعة المدني. القاهرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرجال »[1].

ومما روي عن الإمام أحمد بن حنبل:

الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم .

ونذكر أن الحديث الضعيف عند (الإمام أحمد) يشمل الحديث الحسن، بعد أن قُسِّمَ تقسيماً ثلاثياً.

ويقول الإمام النووي:

« قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل ، والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً، وأما الأحكام، كالحلال والحرام، والبيع، والنكاح والطلاق، وغير ذلك، فلا يعمل فيها إلاّ بالحديث الصحيح والحسن، إلاّ أن يكون في احتياط في شيء من ذلك..»[2].

شروط العمل بالحديث الضعيف:

ذكر (ابن حجر) ثلاثة شروط للعمل بالحديث الضعيف. وهذه الشروط الثلاثة كانت موجودة قبل (ابن حجر)، **لكنها لم تنقل عن العلماء بالتفصيل** وهي:

١- أن لا يكون الضعف في الحديث شديداً: فلا يعمل بحديث من انفرد به من المتهمين بالكذب، ومن فحش غلطهم.

---

(١) فتح المغيب بشرح ألفية الحديث للسخاوي ص ١/ ١٤٢ الطبعة الأولى ١٣٥٥- ١٩٣٧.
(٢) الأذكار ص٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- أن يكون مندرجاً تحت أصل عامّ من أصول الإسلام معمولٍ به، فلا يصير العمل به غريباً عن قواعد الإسلام المقررة.

٣- أن لا يعتقد إذا عمل به ثبوته، بل يعمل به وهو يعتقد احتمال صحة نسبته إلى النبي ﷺ لا مع صحة نسبته الراجحة لكيلا ينسب إلى النبي ﷺ حديثاً لم يقله.

الترجيح:

أدلةُ القائلين بالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال مقبولة، لكن الأخذ بالحيطة التامة في هذه القضية لا بدّ منه. ويُمَثّلُ هذه الحيطة القول الأول الذي ذهب إلى عدم العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، سواء كان في الأحكام الشرعية، أم الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال.

ونستطيع أن نجد من الأحاديث الصحيحة والحسنة في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب، والمواعظ، والقصص ثروة عظيمة، تغنينا عن الأحاديث الضعيفة التي لم تثبت نسبتها إلى رسول الله ﷺ.

وإذا كان قسم من علماء الحديث قد تسامح بالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، فقد تُوُسِّع في فتح هذا الباب كثيراً، حتى دخل عدد كثير من تلك الأحاديث الواهية التي بلغت مبلغاً كبيراً في الضعف، خلافاً لما شرطه العلماء الأعلام.

وعلى هذا، فيكون تضييق العمل بالحديث الضعيف أمراً ضرورياً سداً للذريعة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فائدة:

ذكر العلماء أن من أراد رواية حديث ضعيف، أو ما يشك في صحته بغير إسناد أن لا يرويه بصيغة الجزم، فلا يقول فيه: قال رسول الله ﷺ كذا، بل يرويه بصيغة تدل على الشك في صحته فيقول مثلاً: رُوي أو نُقل عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا عنه كذا، وما أشبه ذلك. أما الأحاديث الصحيحة، فيرويها بصيغة الجزم فيقول: قال أو فعل رسول الله ﷺ كذا.

وبعد هذه الفذلكة في الحديث الضعيف آن لنا أن نذكر أقسامه المهمة فقط، من غير أن نتوسع في تلك التقسيمات.

أسئلة

١- ما هو الحديث الضعيف ؟

٢- ما هي صفات القبول عند المحدثين؟

٣- ما هي أنواع الحديث الضعيف ؟

٤- ما هي أسباب ضعف الحديث ؟

٥- ماذا تعرف عن مراتب الحديث الضعيف ؟

٦- هل يُعمل بالحديث الضعيف ويحتج به أم لا ؟

٧- ما هي شروط العمل بالحديث الضعيف ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المضعف

هناك أحاديث لم يجمع العلماء على الحكم بضعفها، بل منهم من ضعّف متنها أو سندها، ومنهم من حكم بصحتها أو حسنها، لكن تضعيف هذه الأحاديث راجح لا مرجوح.

ونقف أمام قسم من أحاديث أخرى، فنجد أنّ قضية الترجيح غير ممكنة؛ نظراً لقوة أدلة كل من الطرفين؛ ذلك أنّ معرفة (الجرح والتعديل) علم واسع، وأنّ تضعيف الرواة أو توثيقهم أمر اجتهادي، وقد قال (الحافظ الذهبي) في ديباجة (تذكرة الحفاظ): «هذه تذكرة بأسماء معدّلين حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف»[1].

يتضح من هذا أنّ اسم المضعف لا يطلق على ما رجحت تقويته، وبهذا يكون (المضعف) أعلى مراتب الضعيف، فيُحتج به في الأحكام، أما الضعيف، فلا يحتج به في الأحكام اللهم إلا في فضائل الأعمال.

أسئلة

١- ما هو الحديث المضعف ، وهل يحتج به ؟

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المرسل

يطلق لفظ (المرسل) في اللغة على عدم التقييد، فتقول: أرسلت الغنم إذا أطلقتها ولم أقيّدها.

وفي الاصطلاح: هو ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، صغيراً كان التابعي مثل (الزهري)، أو كبيراً مثل (سعيد بن المسيب) من غير ذكر الصحابي كقول سعيد بن المسيب: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو كان من صفته كذا ونحو ذلك.

وسمي مرسلاً؛ لأن راويه أطلقه ولم يقيده بالصحابي الذي تحمله من رسول الله ﷺ.

أما رواية دون التابعي لأحاديث الرسول ﷺ مع إسقاط الصحابي أو التابعي، فلا يُسمّى مرسلاً، إذ المرسل يختصّ بالتابعي فقط خلافاً لما ذهب إليه كثير من الفقهاء والأصوليين[1].

يتضح من هذا أنّ التابعي يروي حديثاً يقول فيه: قال رسول الله ﷺ من غير أن يذكر الصحابي الذي سمع منه الحديث. مثال هذا في مرسل واحد من

---

(١) عرّف كثير من الفقهاء والأصوليين المرسل، فقالوا: هو «ما رفعه إلى النبي غير الصحابي، سواء كان تابعياً أو غير تابعي».

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كبار التابعين ما يأتي:

قال الشافعي: أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أنّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان.

فإن (سعيد بن المسيب) لم يسمع من رسول الله ﷺ هذا النهي مباشرة؛ لأنه تابعي، بل سمعه من صحابي، فروى الحديث من غير أن يذكر اسم الصحابي الذي سمع منه الحديث.

ومثال مرسل واحد من صغار التابعين: ما رواه يحيى بن مالك عن ابن شهاب الزهري قال: بلغني أنّ رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين، وأنّ عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس.

فابن شهاب الزهري يعتبر من صغار التابعين، وقد روى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ من غير أن يذكر اسم الصحابي الذي روى عنه الحديث.

هذا هو الحديث المرسل الذي اعتبره (علماء مصطلح الحديث) نوعاً من أنواع الحديث الضعيف؛ لأنه فَقَدَ الاتصال في السند، فصارت حالة الراوي المحذوف مجهولة؛ حيث يحتمل أنه تابعي ضعيف. بل حتى لو كان التابعي ثقة، فيحتمل أنه روى عن تابعي ضعيف، ذلك أن التابعين يروي بعضهم عن بعض.

مراسيل الصحابة:

قد يروي الصحابي حديثاً عن رسول الله ﷺ، وحين ننعم النظر فيه يتبين لنا أنه لم يسمعه من رسول الله ﷺ مشافهة إذ قد يكون قد أسلم في آخر حياة النبي ﷺ، بينما الرواية التي يرويها كانت قد وقعت في صدر البعثة النبوية. فهذا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصحابي غالباً ما يكون قد روى روايته تلك عن صحابي آخر.

وعلى هذا، فقد ذهب أكثر العلماء إلى الاحتجاج بمراسيل الصحابة؛ لأن الصحابة -كلهم- عدول، فلا يضير إسقاط الصحابي الآخر من السند، والجهل بحال الصحابي الذي أسقط من السند لا يضعف الحديث؛ إذ يكفيه شرف الصحبة في تعديله. ويذهب (ابن الصلاح) إلى أنّ مرسل الصحابي في حكم الموصول المسند فيقول: «..ثم إنّا لم نعدّ في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في (أصول الفقه) مرسل الصحابي: مثل ما يرويه (ابن عباس) وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند، لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأنّ الصحابة كلهم عدول والله أعلم»[1].

ويقول (السيوطي) في أمر مراسيل الصحابة: «وفي الصحيحين من ذلك - أي من مراسيل الصحابة- ما لا يحصى؛ لأنّ أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بيّنوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات»[2].

إنكار مراسيل الصحابة:

وإذا كانت مراسيلُ الصحابة كثيرة كثيرة، فلا يصح إنكارها.

ونستطيع أن نجد كثيراً من الروايات الصحيحة التي رويت عن (ابن

---

(١) علوم الحديث ص٥٠-٥١.
(٢) اختصار علوم الحديث ص٣٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عباس) و(عبدالله بن عمر) و(عبدالله بن الزبير) إنما هي روايات مرسلة؛ ذلك أنّ (ابن عباس) لم تزد سنه عن ثلاث عشرة سنة حين توفي رسول الله ﷺ.

وهذه الروايات الصحيحة حكمها حكم الروايات المتصلة، لأن الظاهر أنهم كانوا يروون عن الصحابة، والصحابة كلهم عدول.

وهناك من العلماء من ذهب إلى أنّ مرسل الصحابي لا يحتج به إلا إذا قال الصحابي: لا أروي إلاّ ما سمعته من رسول الله ﷺ أو عن صحابي. وحجتهم: أنّ الصحابي قد يروي عن غيره. وهذا هو مذهب (أبي إسحاق الإسفراييني)، لكن هذا الرأي لا يعتدُّ به، بل يحتج بمراسيل الصحابة، وإذا روى الصحابي عن التابعي بيّن ذلك.

الاحتجاج بالحديث المرسل:

اختلف الفقهاء في جواز الاحتجاج بالحديث المرسل: فمنهم من احتج به مطلقاً، ومنهم من منع، ومنهم من فصّل فيه.

١- جواز الاحتجاج:

قال بجواز الاحتجاج به (أبو حنيفة) وأصحابه، وهو المشهور عن (مالك)، وإحدى الروايتين عن (أحمد)، وجماهير المعتزلة، وتبعهم الآمدي في ذلك.

وحجتهم أن التابعي الذي أسقط الصحابي من الرواية: إما أن يكون عدلاً أو لا: فإن كان غير عدل بطل الاحتجاج بحديثه لعدم عدالته لا لإرساله، وإن كان عدلاً، فلا يجوز أن يُسقط الواسطة بينه وبين النبي ﷺ إلاّ وهو يعلم تمام العلم أنّ الذي أسقطه من الصحابة عدل غير متردد في عدالته، فإن لم يكن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذلك صار تلبيساً قادحاً في عدالة التابعي، فكان سكوته إخباراً بعدالته، وهو لو أخبر بعدالته لقبل ذلك منه .. إنّ هذا الأمر جعل قسماً من علماء مصطلح الحديث يُغالون بالمرسل، حتى قالوا: إنّ المرسل أقوى من المتصل. ودليلهم في هذا أنّ الراوي حين يذكر من أخذ عنه، فإنه يحيلك على ما تعرفه من صفات القبول أو عدمها. أما حين يسقط التابعيُّ الصحابيَّ، فإنه يلتزم لك أنّ الساقط عدل، وعلى هذا قيل: «من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفّل لك»

٢- عدم جواز الاحتجاج:

قال بعدم جواز الاحتجاج بالمرسل جمهور المحدثين، والظاهرية،وجماعة من الفقهاء والأصوليين، قال الإمام (مسلم) في مقدمة (صحيحه): «المرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»[1]

وحجة أصحاب هذا القول أنّ الحاجة إلى معرفة عدالة من روى عنه التابعي ضرورية لا بدّ منها، إذ إنه قد يروي عمن لم يلقه، وقد يروي عن الضعيف: فلابد من معرفة عدالة الناقل. ولما كان الناقل مجهولاً، فلا يصح الاحتجاج بالمرسل.

٣- جواز الاحتجاج بشروط:

ذهب (الإمام الشافعي) إلى أن المرسل لا يقبل إلا إذا اعتضد بحديث مسند، أو بمرسل آخر، أو بقول صحابي، أو بقول الجمهور من أهل العلم، أو بالقياس.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١/ ١٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واشترط الإمام الشافعي فوق ما تقدم من الاعتضاد الشروط الآتية:

أ - أن يكون التابعي من كبار التابعين.

ب - أن يكون ذا حفظٍ جيد لا يخالفه الحفاظ المأمونون لو شاركوه.

ج- أن يكون شيوخه -كلهم- قد عُرفُوا بالضبط والعدالة وأن يعتضد (المرسل) بقول صحابي، أو بفتوى أكثر العلماء. فإذا انتقض شرط من هذه الشروط لا يعمل الإمام الشافعي بالمرسل.

وإذا كان (الإمام الشافعي) قد عمل بأكثر مراسيل (سعيد بن المسيب) وهو من كبار التابعين، فلأنه تتبع مراسيله، فوجدها متصلة من طرق أخرى، أو لأنه ما كان يروي إلا عن ثقة.

تقوية المرسل:

يتقوى المرسل حين يُسند عن ثقات، فتكون له حينئذ صورتان:

صورةُ الإرسال، وصورة الإسناد، فإذا ورد حديث آخر مسند معارض لهما لا يكون أقوى منهما، فلا يترجح عليهما، لأن المرسل كان قد تقوّى بالمسند المتصل إلى منتهاه.

مراتب المرسل:

١- ما أرسله صحابي ثبت سماعه.

٢- ما أرسله صحابي له رؤيا فقط، من غير أن يثبت سماعه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- ما أرسله المخضرم[1].

٤- ما أرسله المتقن: كسعيد بن المسيب

٥- ما أرسله من يتحرى في شيوخه: كالشعبي ومجاهد.

٦- ما أرسله من كان يأخذ عن كل أحد: كالحسن البصري.

أسئلة

١- ما هو الحديث المرسل ؟

٢- هل يحتج بمراسيل الصحابة؟

٣- ما هي آراء العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل ؟

٤- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى تقوية الحديث المرسل ؟

٥- ما هي مراتب الحديث المرسل ؟

(١) المخضرم: من أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم في حياة النبي ﷺ من غير أن يلقاه؛ فلم تتوافر فيه شروط الصحبة. وسمي بذلك؛ لأنه لم يلحق بمعاصريه من الصحابة، ولم يجعل في طبقتهم، فكأنه اقتطع منهم. وقد عدّ منهم الإمام مسلم عشرين شخصاً. وألف (ابن سبط العجمي) جزءاً سماه (تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: أنه مخضرم).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعضل

المعضل في اللغة: اسم مكان. وتقول: أعضلني الأمر وأعضل بي: إذا أعياني وشقّ علي.

وفي الاصطلاح: هو ما سقط منه أكثر من راوٍ على التوالي من السند في أية طبقة كانت من طبقاته، سواء كان الحذف من أوّل السند، أو من وسطه، أو من آخره. مثال ذلك في حديث متصل الإسناد أن يقول الإمام أحمد: قال الشافعي، قال مالك، قال نافع، قال ابن عمر.

فإذا قال الإمام أحمد: قال الشافعي، قال ابن عمر عن النبي ﷺ صار الحديث معضلاً، لأنه حذف مالكاً ونافعاً على التوالي، والمعضل هنا في وسط السند.

وإذا قال الإمام أحمد: قال الشافعي، قال مالك عن النبي ﷺ كان معضلاً في آخره، لأنه حذف من السند نافعاً وابن عمر أما إذا قال الإمام أحمد: قال نافع، قال ابن عمر عن النبي ﷺ كان معضلاً في أوله، لأنه حذف الشافعي ومالكاً.

ويُعرف إسقاط الرواة حين تجيء تلك الأحاديث من روايات أخرى متصلة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإذا ترك من إسناد الحديث راويان في الموضع الواحد، صار الحديث معضلاً.

أما إذا ترك راويان في موضعين، فهو منقطع من موضعين.

ويعتبر المعضل قسماً من أقسام المنقطع، إذ كل معضل منقطع ولا عكس، وسبب ضعفه: عدم اتصال سند.

ومن المعضل -أيضاً- ترك تابعي وصحابي، مثل قول الإمام مالك: قال رسول الله ﷺ كذا.

ومنه أيضاً أن يروي التابعي مع ترك الصحابي والرسول ﷺ وهذه الروايات لا يؤخذ بها إلا بثلاثة شروط:

١- أن يكون الكلام المروي مما لا مجال فيه للرأي.

٢- أن لا يكون التابعي راوي الحديث قد أخذه عن الإسرائيليات أو نحو ذلك.

٣- أن يروى الحديث مرفوعاً من طريق ذلك التابعي في رواية أخرى.

مثال المعضل: ما رواه الأعمش عن الشعبي قال: «يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا كذا، فيقول: ما عملتهُ فيختم على فيه..»

فإن هذا الحديث قد أعضله (الأعمش) بإسقاطه أنساً ورسول الله ﷺ من إسناده، ووصله (فضيل بن عمرو) عن الشعبي عن أنس قال:

«كنا عند رسول الله ﷺ فضحك، فقال: هل تدرون مم ضحكت؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قلنا: الله ورسوله أعلم

قال: من مخاطبة العبد ربه يوم القيامة فيقول يا رب، ألم تجرني من الظلم؟ فيقول: بلى. قال: فإني لا أجير اليوم على نفسي شاهداً إلا مني، فيقول: كفى بنفسك اليوم عليك شهيداً، وبالكرام الكاتبين عليك شهوداً، فيختم على فيه، ثم يقال لأركانه: انطقي، فتنطق بأعماله، ثم يُخلى بينه وبين الكلام فيقول: بُعداً لَكنَّ وسحقاً، فعنكنّ كنتُ أناضل»[1].

وهذا النوع من الأحاديث إن كان الكلام المروي مما فيه مجال للرأي، فيصير مرسلاً بسقوط الصحابي، أو يصير موقوفاً على التابعي.

أما إذا لم يرو مرفوعاً من طريق هذا التابعي، فهو موقوف عليه.

أسئلة

١- ما هو الحديث المعضل ، وكيف يعرف ؟

٢- ما هي شروط اعتبار الحديث معضلاً ؟

(١) معرفة علوم الحديث ص٣٨.

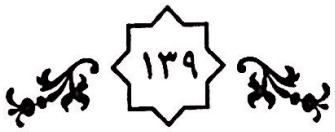

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المدلس

التدليس في اللغة: إخفاء العيب، من الدلس: وهو اختلاط الظلام.

والحديث المدلس: هو الحديث الذي أخفي شيء من متممات وضوح صحة روايته.

ولقد سُمّي بهذا الاسم، لأن الراوي لم يسمّ من حدّثه، فأخفاه، أو لأنه أوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به، فأخفى حالته. فاختلاط الظلام يغطّي الأشياء عن البصر، والذي يسقط من السند شيئاً، أو يخفي وصف الشيخ، ويصفه بغير وصفه فقد دلّس.

والحديث المدلس يروى بألفاظ تحتمل السماع وغيره، وراويه بهذه الألفاظ صادق في حالتي سماعه وعدم سماعه،وهذه الألفاظ مثل:(روى، وقال، وعن.).

أقسام التدليس:

قسم كثير من العلماء التدليس إلى قسمين:

أ- تدليس الإسناد

ب- تدليس الشيوخ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- تدليس الإسناد:

وصورته أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ من غير أن يسمع منه، وهذا الشيخ: إماأن يكون قد عاصره ولم يلقه، وإما أن يكون قد لقيه لكنه لم يسمع منه، فيقول مثلاً «عن فلان»، أو «قال فلان» أو نحو هذا. ومثاله:

«قال علي بن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: قال الزهري كذا، فقيل له (أي لسفيان): أسمعت منه (من الزهري) هذا؟ قال: حدثني به عبدالرزاق عن معمر عنه»[(١)].

فنحن نلاحظ أنّ (سفيان بن عيينة) قد عاصر (الزهري) ولقيه، لكنه لم يأخذ عنه فيصح سماعه منه، بل أخذ عن (عبدالرزاق)، الذي أخذ عن (معمر)، وأخذ معمر عن الزهري.

فالتدليس هنا يتمثل بإسقاط (سفيان) لشيخيه، وإيراده الحديث بصيغة توهم سماعه من (الزهري) مباشرة.

٢- تدليس الشيوخ:

هو أن يسمى الراوي شيخه، أو شيخ شيخه باسم أو كنية أو لقب لم يشتهر به، أو يصفه بوصف يتفق مع صفة آخر؛ موهماً أنه لقي ذلك المشهور بهذه الصفة، وهو ثلاثة أنواع:

أ- تسمية الشيخ بغير ما اشتهر به. ومثاله: قول أبي بكر بن مجاهد المقرئ:

«حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله»، وهو يريد بذلك أبا بكر بن داوود

---

(١) انظر: تدريب الراوي ١/ ٢٢٤، وعلوم الحديث ص٦٦، والباعث الحثيث ص٤٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السجستاني.

وهذا النوع من التدليس مكروه عند علماء الحديث؛ لأنه يؤول إلى جهالة شيخه، فيبحث عنه الباحث، فلا يتوصل إلى معرفته. ومع هذا، فقد ذهب الأكثرون من العلماء إلى أنّ هذا النوع من التدليس غير قادح في الراوي.

ب- أن يعطي شيخه اسماً اشتهر به غيره تعميةً لحاله: كقول (ابن السبكي):

«حدثنا أبو عبدالله الحافظ» يعني الحافظ الذهبي، وهو يعني الحاكم، والبيهقي يكثر من ذلك.

وهذا النوع لا يقدح في الراوي المدلّس، لأنه من المعاريض الجائزة، وليس من الكذب.

ج- أن يذكر وصفاً يوهم الرحلة كقول أحدهم: «حدثنا من وراء النهر»

فالسامع يظن أنه يعني نهر (جيحون)، بينما كان يقصد نهر النيل بمصر، أو نهر عيسى ببغداد.

وحكم هذا النوع حكم ما سبقه: فلا يقدح في الراوي؛ إذ ليس من الكذب.

٣- اقسام اخرى:

وهناك أقسام أخرى من التدليس مثل:

أ - تدليس التسوية: وصورته أن يروي الراوي حديثاً عن ثقة، وقد رواه الثقة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن ضعيف، ورواه الضعيف عن ثقة، فيحذف الراوي الأول الضعيف الواقع بين الثقتين؛ فيكون الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ موهم؛ ليصير السند كله ثقات. وهذا أفحش أنواع التدليس، وأشدّها قدحاً وتجريحاً بالراوي.

ب- تدليس العطف: وصورته أن يقول المدلس: حدثنا فلان وفلان، وهذا المدلس لم يسمع من كليهما، بل سمع من واحد منهما فقط دون الآخر، فيصرح بسماعه عن الأول، ويعطف الثاني عليه.

ويمثل لهذا بما نقله الحاكم والخطيب عن (هشيم بن بشير) أنّ أصحابه قالوا له: نريد أن تحدثنا اليوم شيئاً لا يكون فيه تدليس، فقال: خذوا، ثم أملى عليهم مجلساً يقول في كل حديث منه «حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم. فلما فرغ قال لهم: « هل دُلّستُ لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي»[1].

ومن أقسام التدليس -أيضاً- (تدليس القطع) و(تدليس البلاد..)

حكم التدليس:

وقف قسم من سلفنا الصالح -رضوان الله عنهم- موقفاً حازماً من التدليس: فكان (الإمام الشافعي) يرد أحاديث من عرف بالتدليس بالإسناد حتى لو كان تدليسه مرة واحدة. ومما يروى عن شعبة بن الحجاج قوله: «لأن أزني أحبّ إليّ من أن أدلّس»[2]

---

(١) تدريب الراوي ١/٢٢٦-٢٢٧، ومعرفة علوم الحديث ص١٠٥.
(٢) تدريب الراوي ١/٢٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال: «التدليس أخو الكذب»[1].

ومع هذا الموقف الحازم، فإن أكثر العلماء ذهبوا إلى أنّ الراوي الذي نسب إلى التدليس تُقبلُ روايته إذا صرح فيها بلفظ السماع، أما إذا كانت عبارته محتملة مبهمة فترد.

وقد تلخص لنا في هذه القضية ما يأتي:

١- إذا جاء التدليس عفوياً فحُذف الثقة، لأن الراوي الثقة قد وثق بصدقه، ولم تكن غاية المدلس التعمية والإلباس، فتقبل هذه الرواية وأمثالها، ويوثق بمن عرف بذلك التدليس. وهناك كثير من الأئمة من عُرف بهذا، منهم: (سفيان الثوري) و(هشيم بن بشير).

٢- إذا كان التدليس بقصد التعمية والإلباس، وجاءت الرواية صريحة لا تقبل التدليس مثل: (حدثني) و(سمعت): فإنها تقبل مطلقاً إن كان المدلّس ثقة وشيخه ضعيفاً، وقام بحذفه لئلا يترك الحديث.

٣- إن كان المدلس ثقة، لكن اللفظ يقبل التدليس وغيره، مثل: (قال وروى وعن)، فلا يؤخذ بها إلاّ إذا جاءت موصولة بطرق أخرى بصيغ لا تقبل ذلك، أو من شيخ لم يعرف بالتدليس.

وفي الحالتين الأخيرتين لا يقدح التدليس في عدالة المدلس ولا ضبطه.

على أنّ التدليس بأشكاله كلّه إن كان متعمداً يكره كراهة شديدة، وذهب قسم من العلماء إلى تحريمه.

---

(١) تدريب الراوي ١/٢٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلة

١- ما هو الحديث المدلس ، وما هي أقسام التدليس؟

٢- ما هي آراء العلماء في التدليس ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المضطرِب

المضطرب -بكسر الراء- اسم فاعل من الاضطراب، ومعناه:

اختلالُ الأمر، وفسادُ نظامه. ويفتح الراء اسم مكان للاضطراب.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي رواه الثقة أو الثقات على أوجه مختلفة في متنه أو في سنده، بشرط أن لا يترجح بعضها على بعض.

وللحديث المضطرب صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون الاختلاف في رواية الحديث من راوٍ واحد ثقة، حيث رواه مرة على وجه، ورواه مرة أخرى على وجه آخر، يختلف عن روايته الأولى من جهة لفظه أو معناه، أو في سنده في إثبات راوٍ أو حذفه.

الصورة الثانية: أن يكون من روى الحديث أكثر من واحد من الرواة الثقات، بأن رواة جماعة على وجه ، ورواه جماعة أخرى على وجه آخر .. لرواية الجماعة الأولى، وقد وقع فيه الاختلاف في لفظه أو معناه ، أو وقع في سنده في إثبات راوٍ حذفه.

وللحديث المضطرب شرطان:

١- أن تتساوى الأوجه في الصحة: فإن رجحت إحدى الروايات بوجه من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وجوه الترجيح، فالحكم لها، ولا يحكم على الوجه الراجح بالاضطراب.

٢- أن يكون الجمع بين الروايات المختلفة متعذراً، فإن أمكن الجمع زال الوصف بالاضطراب.

فالحديث المضطرب يُروى بوجوه مختلفة في السند، أو في المتن، أو في كليهما. وإذا وجد الاضطراب في المتن فكثيراً ما يوجد معه الاضطراب في السند.

الاضطراب في السند:

إذا ورد الحديث بسند معين عن راوٍ، وبالسند نفسه عن راوٍ آخر، ولكن حصل اختلاف بين السندين في اسم أحد الرواة أو لقبه أو كنيته، أو وجوده في السند، فقد حدث اضطراب في السند. ومثاله: حديث أبي بكر أنه قال: يا رسول الله أراك شبت؟ قال: «شيبتني هود وأخواتها»[1].

قال الدارقطني: «هذا مضطرب؛ فإنه لم يُرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك، ورواته ثقات، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر»[2].

---

(١) قد يراد بقوله: «شيبتني هود» أي بعض سورة هود: وهو قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ وقد اورد ذلك مفصلاً في بعض طرق الحديث.
(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٦٥-٢٦٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صور الاضطراب في السند:

ذكر العلماء ستاً من صور الاضطراب في السند هي ما يأتي:

١- تعارض الوصل والإرسال.

٢- تعارض الوقف والرفع.

٣- تعارض الاتصال والانقطاع.

٤- أن يروي الحديث قوم عن رجل عن تابعي عن صحابي، ويرويه ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي نفسه.

٥- زيادة رجل في أحد الإسنادين.

٦- الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف.

الاضطراب في المتن:

يروى متنُ الحديث بألفاظ مختلفة، لكن طرقه المختلفة في الألفاظ متساوية في ثقة رواتها وضبطهم، ويتعذر الجمع بين هذه المتون المختلفة، وليس لدينا وجه للترجيح، ومثاله حديث البسملة الذي رواه مسلم في صحيحه عن أنس ابن مالك أنه قال: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا يذكرون ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في أول قراءة، ولا آخرها»

فقد نصّ الراوي في عبارته الأخيرة على نفي قراءة البسملة، بينما نجد رواية أخرى عن (أنس) تفيد أنه سئل عن افتتاح الصلاة بالبسملة؛ فأجاب: أنه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لا يحفظ في ذلك شيئاً عن رسول الله ﷺ.

فالرواية قد اختلفت في أمر البسملة في افتتاح الصلاة بها عن هذا الصحابي، فصار من العسير ترجيح ما يتعلق بالبسملة إثباتاً أو نفياً. وهذا التعذر في أمر الترجيح، هو الذي جعل علماء الحديث يصفون هذا المتن بالاضطراب.

وقد ذكر هذا المثال -أيضاً- في الحديث (المعل)، لأن الاضطراب نوع من الإعلال.

حكمه:

الحديث المضطرب من الأحاديث الضعيفة، وقد نشأ ضعفه بسبب ما وقع من الاختلاف حول حفظ رواة الحديث وضبطهم؛ لأن الروايات في الدرجة الواحدة حين تتساوى في درجتها مع اختلاف وجوه الرواية، فلا نستطيع أن نرجّح إحداها على الأخرى إلاّ بمرجح، ولا مرجح لدينا.

وعلى هذا، فلا نحكم بضبط الشخص الواحد إذا تعددت روايته إن كانت مختلفة في الأمر نفسه. هذا إذا كان الراوي واحداً، فأما إذا كان رواة الحديث كثيرين، فكل واحد منهم يشترك في عدم الضبط، ويزول ذلك عند وجود الترجيح.

على أنّ الحديث المضطرب قد يكون صحيحاً إذا وقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبه إذا كان ثقة، فيحكم له بالصحة، ولا يعتبر هذا الاختلاف قادحاً بصحة الحديث مع تسميته مضطرباً. وفي صحيحي (البخاري) و(مسلم) أحاديث من هذا القبيل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلة

١- عرّف الحديث المضطرب ، وما هي صوره؟

٢- ما هي شروط الحديث المضطرب؟

٣- ماذا تعرف عن الاضطراب في السند، وما هي صوره؟

٤- ماذا تعرف عن الاضطراب في المتن ؟ اذكر مثالاً على ذلك .

٥- ما هو حكم الحديث المضطرب؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقلوب

وردت كلمة (المقلوب) في اللغة من (قلبه) بمعنى: صرفه عن وجهه أو غيّره.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي انقلب فيه على راوٍ بعض متنه، أو اسم راوٍ، أو نسبه في الإسناد، فقدم ما حقّه التأخير، وأخّر ما حقه التقديم، أو وضع سند متن لآخر.

وعلى هذا فيكون القلب في الإسناد، كما يكون في المتن أيضاً.

أ- القلب في الإسناد:

يأتي القلب في الإسناد على وجهين:

١- أن يقدّم ويؤخر في اسم الراوي وأبيه: فإذا كان أصل السند «عن كعب بن مرة» يصير بعد القلب «عن مرة بن كعب» وقد ألّف الخطيب البغدادي كتاباً في هذا الموضوع سماه: (رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب).

٢- أن يعرف الحديث عن راو من الرواة، أو يكون مشهوراً بسند من الأسانيد فيأتي أحدُ الوضاعين، فيغيّر الراوي بآخر مثله: فإذا كان الحديث معروفاً

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(عن سالم بن عبدالله) يجعله عن (نافع). وإذا كان مشهوراً (عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة) يجعله (عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة) فقد روي عن (حماد بن عمرو النصيبي) الكذاب، عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام»

فقلب حماد إسناد هذا الحديث فجعله عن الأعمش، وإنما هو عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

ويكون الحكم بالضعف على هذا الإسناد فقط، إذ الأمر أمر الإسناد، فلا نحكم بضعف المتن مطلقاً بمجرد ضعف الإسناد، إذ قد يأتي الحديث بإسناد آخر صحيح، اللّهم إلا إذا قرر ضعف المتن إمام من الحفاظ المتقنين ممن لهم اطلاع واسع على الطرق.

ب- القلب في المتن:

ويمثل له بما رواه (مسلم) في السبعة الذين يظلهم الله في ظله، يوم لا ظلّ إلا ظله، ومنهم: «..ورجل تصدّق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»

فقد انقلب المتن على أحد الرواة؛ إذا أصل الحديث كما في الصحيحين، وموطأ الإمام مالك: «..حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»[1].

ومثل هذا القلب في المتن ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة: «إذا

---

(١) صحيح مسلم ٢/ ٧١٥ حديث ١٠٣١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمرتكم بشيء فأتوه، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم»

فهذا الحديث قد انقلب متنه على بعض الرواة، وأصله كما في الصحيحين: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم».

والقلب في هذه الأمثلة سواء كان بالإسناد أم المتن وقع سهواً، ولو كان القلب عمداً، لصار حينئذٍ ضرباً من الوضع.

على أنّ القلب في الحديث قد يكون بجعل متن الحديث على إسناد آخر، وإسناده على متن غير متنه، فيجعل إسناد قوي لمتن ضعيف، وهذا لا يجوز قط أن يأتي عمداً، وإن جاء سهواً فهو مغتفر.

أسباب القلب:

أسباب القلب في إسناد الحديث أو متنه كثيرة، منها:

١- رغبة الراوي في إيقاع الغرابة؛ كي يقبل عليه المحدثون، وهذا غير جائز أبداً.

٢- أن يقع الراوي في الخطأ من غير عمد.

٣- رغبته في اختبار المحدّث: أحافظ هو أم غير حافظ؟ فإن كان حافظاً، فإنه يفطن للقلب، وإلا فلا. فإذا تأكد من حفظه أقبل على سماع حديثه، وإلاّ أعرض عن ذلك.

ولقد قام علماء بغداد باختبار الإمام (محمد بن إسماعيل البخاري) حين قدومه إلى بغداد:فعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الحديث في إسناد آخر، وإسناد هذا الحديث لمتن آخر، ودفعوا الأحاديث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المائة إلى عشرة أشخاص، لكل واحد منهم عشرة أحاديث فلما حضر (الإمام البخاري)، واطمأن بالناس المجلس، قام واحد من هؤلاء الأشخاص العشرة، وسأله عن الحديث الأول -المقلوب- فقال الإمام البخاري: لا أعرفه. وسأله عن الحديث الثاني والثالث.. إلى أن قرأ الأحاديث العشرة والإمام البخاري يقول في كل حديث: لا أعرفه ثم قام الشخص الثاني فألقى أحاديثه، والإمام البخاري يقول في كل حديث: لا أعرفه... وهكذا إلى أن انتهت الأحاديث المائة. كل هذا والإمام البخاري لا يزيد على قوله: لا أعرفه. فلما علم أنهم فرغوا من أسئلتهم التفت إلى الشخص الأول وقال له: أما حديثك الأول، فقد قلت كذا وصوابه كذا، وأما حديثك الثاني، فقد قلت كذا وصوابه كذا .. وهكذا حتى جاء إلى مائة الحديث فردّ الأسانيد إلى المتون، وصحّح ما كان فيها من خطأ .. عند ذاك اعترف أهل بغداد له بالفضل.

حكمه:

إذا وقع الراوي عن غفلة وسهو -بغير قصد- بقلب السند أو المتن، يصير الحديث ضعيفاً، لضعف ضبط الراوي، ولما وقع فيه من تقديم وتأخير، واستبدال شيء بشيء: وذلك إذا عرف الراوي بذلك، وتكرر وقوعه منه.

أما إذا قلب اسم راوٍ ثقة سهواً، فإنّ هذا لا يُخرج الحديث الصحيح أو الحسن عن الصحة والحسن، يقول الإمام (الزركشي): «قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن»[1].

---

(١) تدريب الراوي ١/٢٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلة

١- متى يوصف الحديث بالمقلوب؟

٢- تحدث عن القلب في الإسناد؟ وما هي وجوهه؟

٣- ماذا تعرف عن القلب في المتن ؟ اذكر مثالاً على ذلك.

٤- عدّد أسباب القلب في إسناد الحديث ومتنه .

٥- ما هو حكم الحديث المقلوب ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشاذ

الشاذ في اللغة: هو المنفرد، من قولهم: شذ أي انفرد عن الجمهور.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي يخالفُ فيه الثقة منفرداً غيره من الثقات في المسألة التي يتكلم فيها الحديث.

فلا يتحقق الشذوذ إلا حين تتحقق المخالفة في رواية الحديث، فيرويه غيره على غير الوجه الذي رواه هو عليه.

والشذوذ يكون في المتن، ويكون في السند أيضاً.

فيكون في المتن حين يروي الثقة الحديث، ويروي الثقات الحديث نفسه بصيغة تختلف عن الصيغة الأولى.

ومثاله ما رواه أبو داوود والترمذي من حديث عبدالواحد بن زياد عن الأعمش، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه»

ولقد اعتبر علماؤنا هذا الحديث شاذاً؛ لأنَّ (عبدالواحد) قد خالف عدداً كثيراً من الرواة في روايته: فقد رواه الرواة على أنه من فعل النبي ﷺ أما (عبدالواحد)، فقد رواه على أنه من قوله، فانفرد (عبدالواحد) عن ثقات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أصحاب (الأعمش)، حيث رواه (عبدالواحد) من قوله، ورووه من فعله صلوات الله وسلامه عليه.

وأما الشذوذ في السند، فهو أن يروي الثقات حديثاً متصلاً بسند، ويرويه غيرهم بالسند نفسه، لكنه مرسل أو منقطع. مثاله «ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس: أنّ رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو اعتقه، فدفع إليه النبي ﷺ ميراث سيده»[1].

فقد خالف (حماد بن زيد) الثقات، فرواه عن (عمرو بن دينار) عن (عوسجة) مرسلاً.

هذا هو الشذوذ في المتن، والشذوذ في السند.

أما إذا روى الحديث عدل ضابط ولم يروه غيره، بل تفرّد هو به، وليس له مخالف يرويه على غير ما رواه، فإنّ هذا يُقبل. وكم من أحاديث تفرّد بها واحد من الرواة وحكم لها بالقبول؟! فقد تفرّد (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه بحديث: «إنما الأعمال بالنيات..» وحكم علماؤنا بصحته وهذا الحديث «لا يصح عن النبي ﷺ إلا من حديث عمر، ولا عن عمر إلاّ من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلاّ من حديث محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم إلاّ من حديث يحيى ابن سعيد»[2].

ويقول ابن قيم الجوزية رحمه الله: «..وإنما الشذوذ أن يخالف الثقات فيما رووه، فيشذ عنهم بروايته، فأما إذا روى الثقة حديثاً منفرداً به ولم يرو الثقات

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٣٥.
(٢) اختصار علوم الحديث ص٥٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خلافه، فإن ذلك لا يُسمى شاذاً، وإن اصطلح على تسميته شاذاً -بهذا المعنى- لم يكن هذا الاصطلاح موجباً لردّه، ولا مسوّغاً له»[1].

أما الراوي الذي ينفرد بالحديث: فإن كان لا يوثق بحفظه ولا إتقانه لما ينفرد به، فيردّ حديثه، ولا يؤخذ به.

أقسام الشاذ:

قسم بعض علمائنا الحديث الشاذ إلى أنواع أربعة:

١- شاذ صحيح: وهو الذي لم يخالف الراوي المنفرد العدلُ الضابطُ فيه ثقةً أعلى منه، بل روى شيئاً لم يروه غيره.

٢- الشاذ الحسن: وهو الذي لم يخالف الراوي المنفرد العدل القريب من درجة الضابط فيه ثقةً أعلى منه، بل روى شيئاً لم يروه غيره.

٣- الشاذ المنكر: وهو الذي لم يكن المنفرد العدل فيه مخالفاً، لكنه بعيد عن درجة الضابط.

٤- الشاذ المردود:وهو الذي خالف فيه المنفرد من هو أكثر حفظاً وضبطاً منه.

أسئلة

١- ما هو الحديث الشاذ؟ وما هي أقسامه؟

٢- تحدث عن الشذوذ في المتن والسند واذكر أمثلة على ذلك ؟

---

(١) إغاثة اللهفان ١/ ٣١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنكر

الحديث المنكر: هو الحديث الذي تفرد بروايته ضعيف لا يقبل تفرده، خالف فيه الثقات في متن أو سند.

يتبين من هذا أنّ الحديث المنكر: ما كان راويه ضعيفاً قد طُعن به بكثرة غفلته، وفحش غلطه، وظهور فسقه، وخالف فيه الثقة .. بل قد يكون انفراد الراوي الضعيف بالحديث منكراً مردوداً حتى لو لم يخالفه غيره في روايته؛ لأنه انفرد بها، والضعيف لا يُقبل تفرده بالحديث، فكيف إذا خالف في روايته الثقة؟!

وزيادة في إيضاح هذا الأمر نقول :

إنّ درجة الرواة تختلف من واحد إلى آخر: فمنهم من وصل إلى درجة عالية في العدالة والضبط والحفظ والإتقان، حتى إذا انفرد برواية الحديث قُبل منه ذلك، ومنهم من كان ضعيفاً في حفظه وإتقانه وعدالته وضبطه، ففي الطائفة الأولى تؤخذ أحاديثهم التي تفرّدوا بها، وفي الطائفة الثانية لا تؤخذ أحاديثهم إن كانوا قد تفردوا بها، بل يعتبر حديثهم هذا منكراً، وبخاصة إذا خالف في هذه الرواية غيره من الثقات.

مثاله «ما رواه ابن أبي حاتم عن طريق حبيب بن حبيب -وهو أخو حمزة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ابن حبيب الزيات المقرئ أحد القرّاء السبعة، عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحجّ البيت، وصام، وقرى الضيف دخل الجنة»

فلا يُقبل من حبيب بن حبيب تفردّه بهذا الحديث، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً.

أما حكم الحديث المنكر، فهو الضعف.

أسئلة

١- ما هو الحديث المنكر ؟ وما هي صفات راويه؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المتروك

الحديث المتروك: هو الذي يتفرد بروايته متهمٌ بالكذب في الحديث النبوي، أو كذاب في كلامه أو من ظهر فسقه بالفعل أو بالقول، أو من فَحُشَ غلطه، وكثرت غفلته.

يتضح من هذا أنّ الحديث المتروك: هو الذي يرويه من اتهم بالكذب، سواء كان حديثه لا يُروى إلاّ من جهته وهو مخالف للقواعد العامة، أو عُرف بالكذب في غير الحديث النبوي، وإن لم يقع منه الكذب في الحديث.

ويُمَثّلُ له بحديث صدقة الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرّة الطيب عن أبي بكر، وهو أضعف الأسانيد إلى أبي بكر الصديق.

ويمثل له -أيضاً- بحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي: وهو أضعف أسانيد أهل البيت.

والحديث المتروك لا يُعدُ من الحديث الموضوع؛ إذ اتهام الراوي بالكذب مع تفرده، لا يسوّغ الحكم عليه بالوضع.

وإذا كان (الحافظ الذهبي) قد أطلق على نوع مستقل من أنواع الحديث اسم (الحديث المطروح) أخذاً من قولهم: «فلان مطروح الحديث»، فنحن نميل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى الرأي الذي يقـرر أنّ الحديـث المـتروك والمطـروح نـوع واحـد ولـو سمـي باسمين، فلا فرق بينهما إلا بالتسمية.

أسئلة

١- متى يعتبر الحديث متروكاً ؟ وما حكمه ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعَلُ

المعلُ في اللغة: اسم مفعول من (أعله) أي: أنزل به علة. يقال: لا أعلّك الله: أي لا أصابك الله بعلة. ويقال: حديث معل، أو معلل، أو معلول.

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة قادحة مع أن الظاهر سلامته منها.

والحافظ الماهر، الحاذق بالأسانيد والمتون، يستطيع بالبحث والتنقيب أن يعثر على علة تقدح في صحة قسم من الأحاديث، وقد تكون هذه العلة بوصل مرسل، أو رفع موقوف، أو إدخال حديث في حديث، أو إبدال راوٍ ثقة براوٍ ضعيف، أو أن يروي الراوي عمن لا يعرف، أو أن يكون الحديث معروفاً عند صحابي، فيروي عن غيره.

اهمية معرفة علل الحديث:

تعتبر معرفة عللِ الحديث مهمةً جداً، بل هي من أجل موضوعات هذا العلم، ومن أدقّها وأكثرها وعورة في الوقت نفسه، ومن أغمض علوم الحديث، ولا يستطيع أن يدلي بدلوه فيه ويميز بين صحيح الحديث وسقيمه إلاّ من كان ذا نظر ثاقب، وفكر وقاد، وكان من أهل الحفظ والخبرة والفهم السليم والاطلاع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الواسع في كل ما يتعلق بهذا العلم الجليل، فوق ما يملكه من الذوق الخاص بمعرفة عبارة الرسول ﷺ التي عليها أنوار النبوة، وجلال الرسالة.

لذلك نرى الذين تصدّوا لهذه المهمة العظيمة عددهم ليس بالكثير، يتمثل بالجهابذة من الحفاظ المتقنين الذين وهبهم الله علماً واسعاً، وفكراً حصيفاً، ودراية دقيقة مثل: (علي ابن المديني)، و(أحمد بن حنبل)، و(الإمام البخاري)، و(يعقوب بن شيبة)، و(أبي حاتم)، و(أبي زرعة الرازي)، و(الترمذي)، و(الدارقطني)...

ويُعرفُ الحديث المعلول حين تجمع طرقه، وينظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم، وبتفرد الراوي بالرواية بمخالفة غيره له ممن هو أكثر حفظاً منه وضبطاً، أو أكثر عدداً، مع قرائن أخرى تضم إلى ذلك، فيقع في نفس العالم أنّ الحديث فيه علة؛ فيحكم بعدم صحته، أو يتوقف فيه. وقد تقصر عبارة العالم عن إقامة الحجة على ما يدّعيه، إذ معرفة علل الحديث قد تكون -في بعض الأحيان- موهبةً يملكها العالم ولا يستطيع أن يعلل معرفتها، يقول (عبدالرحمن ابن مهدي): «معرفة علل الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك»[1].

وقيل له: «إنك تقول للشيء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد، فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا بهرج أكنت تسأل عمن ذلك، أو تسلّم له الأمر؟

---

(١) اختصار علوم الحديث ص٦١ ، وشرح ألفية السيوطي ص١١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال: بل أسلّمُ له الأمر.

قال: فهذا كذلك، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة»[1].

وسئل (أبو زرعة): «ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ فقال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد (ابن دارة)، فتسأله عنه، فيذكر علته، ثم تقصد (أبا حاتم)، فيعلله، ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث: فإن وجدت بيننا خلافاً، فاعلم أن كلاً منا تكلّم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة، فاعلم حقيقة هذا العلم، ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام»[2].

علل الحديث:

قد تكون العلة في سند الحديث، فيكون القدح بالإسناد فقط، وقد تكون في السند، فيكون القدح بالإسناد والمتن معاً، وقد تكون في المتن فقط.

١- العلة بالإسناد فقط:

تكون العلة بالإسناد فقط، إذا روي الحديث بإسناد آخر، مثاله: الحديث الذي رواه يعلى بن عبيد الطنافسي -أحد الثقات- عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال:«البيعان بالخيار..» الحديث.

فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلول، وإسناده غير صحيح والمتن صحيح؛ لأن (يعلى بن عبيد) غلط على (سفيان) في قوله

---

(١) اختصار علوم الحديث ص٦١.
(٢) اختصار علوم الحديث ص٦١-٦٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(عمرو بن دينار)، وإنما صوابه (عبدالله بن دينار).

هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان: كأبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد ابن يوسف الفريابي، ومخلد بن يزيد، وغيرهم، رووه عن سفيان عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر»[1].

فهذا الإسناد متصل بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلاّ أن فيه علة؛ إذ وهم (يعلى)، فذكر (عمرو بن دينار) بدل (عبدالله بن دينار) الذي هو أخوه -ولو أنّ كلاً من الروايين ثقة- فالعلة هنا بالإسناد فقط، ولا تقدح في صحة المتن؛ لأنه جاء بإسناد صحيح آخر.

٢- العلة بالمتن:

وقد تكون العلة بمتن الحديث: كحديث (البسملة) الذي رواه (مسلم) من رواية الوليد بن مسلم: «حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس ابن مالك أنه حدّثه قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»[2].

فقد أعلّ هذا الحديث: (الشافعي) و(الدارقطني)، و(البيهقي)، و(ابن عبدالبر).

---

(١) اختصار علوم الحديث ص٦٢.
(٢) رواه مسلم، وانظر اختصار الحديث ص٦٢-٦٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وجه العلة:

ووجه العلة تتمثل في العبارة الأخيرة التي نفى فيها الراوي قراءة البسملة. وقد قال ذلك لظنّه عدم قراءتها، فكان حديثاً مرفوعاً. وقد أخطأ راوي الحديث في حديثه هذا؛ إذ الحديثُ المذكور لا علاقة له بالبسملة، ومعناه: أنّ السورة التي كانوا يفتتحون بها الصلاة هي سورة الفاتحة.

ويدلنا على هذا أيضاً ما ثبت عن أنس بن مالك ﷺ أنه سئل عن الافتتاح بالبسملة؛ فذكر أنه لا يحفظ فيها شيئاً عن رسول الله ﷺ.

أجناس العلل:

ذكر الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث) عشرة أجناس من العلل، ومثّل لها بأمثلة، وذكر أن هناك أجناساً غير هذه العشرة لم يذكرها، وإليك هذه الأجناس العشرة ملخصاً بعضها بتصرف قليل مع قسم من الأمثلة:

١- أن يكون السندُ ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه. ومثاله حديثُ موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلاّ أنت، أستغفرك وأتوب إليك، غفر له ما كان في مجلسه ذلك»

فإنّ كلاً من موسى بن عقبة، وسهيل بن أبي صالح ثقة، وهما متعاصران، ولكن لم يُعرف لموسى أنه سمع من سهيل.

٢- أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسندُ من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وجه ظاهره الصحة.

٣- أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن غيره، لاختلاف بلاد رواته: كرواية المدنيين عن الكوفيين، فإنّ الصحابي الذي يسكن في الكوفة ورواته كلهم من المدينة، قد يوقع باللبس، فيتوهم واحد من الرواة، فيجعل السند ينتهي بصحابي من المدينة؛ لأن بقية رجال السند من المدينة: كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً: «إني لأستغفرُ الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة»

فالذي ينظر في هذا الإسناد يظنه -في أوّل الأمر- قد رُوي على شرط الصحيح، ولكن هذا الحديث فيه رواية مدني عن كوفي، وقد صار مشهوراً أنّ المدنيين إذا رووا عن الكوفيين زلقوا.

٤- أن يكون محفوظاً عن صحابي، ويُروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته: كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور .

والعلة في هذا الحديث أن أبا عثمان لم يسمع من النبي ﷺ ولا رواه، وإنما رواه عثمان عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

فالذي رواه إذن هو: عثمان بن أبي سليمان، فكان سقوط نافع بن جبير ابن مطعم من السند قد أوهم أنّ أبا سليمان سمع الحديث من رسول الله ﷺ.

٥- أن يكون الحديث قد روي بالعنعنة (فلان عن فلان) وقد سقط منه راوٍ، دلّ على سقوطه ورود الحديث نفسه عن طريق أخرى محفوظه.

٦- أن يحصل اختلاف على وجود رجل في الإسناد وعدم وجوده في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حديث معيّن، والأحاديث التي وردت عن هذا الطريق يكون فيها ذلك الرجل موجوداً. أما في هذا الحديث، فلا وجود له في سنده، فيحصل التوهم في وجوده، لأنه تكرر في الطريق نفسه لغير هذا الحديث:

مثاله: حديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبدالله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: «قلت يا رسول الله، مالك أفصحنا...؟ » الحديث.

علة هذا الحديث أنّ وجود عبدالله بن بريدة في غير هذا الحديث محفوظ، أما هذا الحديث، فلم يأت عن طريقه.

٧- أن يحصل الاختلاف على رجل في تسمية شيخه، أو تجهيله، كأن يقول الراوي: «حدثني فلان» ثم يقول في حديث آخر: «حدثني رجل».

٨- أن يكون الراوي سمع أحاديث من شيخ ولم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا روى الأحاديث التي لم يسمعها منه، وإنما سمعها من غيره، فيحصل في ذلك الحديث علة: وهي عدم سماعه للحديث من الشيخ، بينما هو يرويه عنه: كحديث يحيى بن أبي كثير عن أنس أنّ النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: «أفطر عندكم الصائمون».

علة هذا الحديث أنّ يحيى رأى أنساً، لكنه لم يسمع منه هذا الحديث.

٩- أن تكون طريق معروفة، وقد يروي أحدُ رواتها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع الراوي في الوهم، فيرويه من الطريق المعروفة.

ولا ريب أنه في كلتا الحالتين يكون رجالها ثقات. مثال هذا ما رواه المنذر ابن عبدالله الحزامي عن عبدالعزيز بن الماجشون عن عبدالله بن دينار عن ابن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: «سبحانك اللهم..»

فهذا السند المذكور لهذا الحديث معروف، وقد روي فيه أحاديث أما هذا الحديث، فقد وهم فيه الراوي، فجعله عن هذه الطريق، بينما طريقه ما رواه أبو غسان مالك بن إسماعيل قال: حدثنا عبدالعزيز بن سلمة، قال: حدثنا عبدالله بن الفضل عن الأعرج عن عبيدالله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ «أنه كان إذا افتتح الصلاة..»

وقد أوقع الراوي في الوهم، الطريق التي يروي بها عبدالعزيز بن أبي سلمة، إذ غالباً ما يروي بالطريق الأولى، فلما ورد هذا الحديث عن طريقه، رواه الراوي من هذا الطريق، بينما هو من الطريق الثاني.

١٠- أن يُروى الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه آخر:

فيُروى من وجه على أنه من لفظ الرسول ﷺ ويُروى من وجهٍ آخر على أنه من فتوى الصحابي: مثل حديث أبي فروة يزيد بن محمد، حدثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: «من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء».

أسئلة

١- ما هو الحديث المُعَلُّ (المعلل) ؟

٢- ما هي أهمية معرفة علل الحديث ؟

٣- ماذا تعرف عن علل الحديث ؟

٤- اذكر ما تعرفه عن أجناس العلل مع ضرب الأمثلة لذلك.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الموضوع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع

الحديث الموضوع: هو الحديث المختلق المصنوع، الذي رواه كذاب من كلامه أو من كلام غيره، ونسبه عمداً وافتراءً إلى النبي ﷺ. وقد سمي (موضوعاً) لانحطاط رتبته؛ فلا ينجبر أصلاً، وسُمّي (حديثاً) من باب التجاوز، حسب دعوى من اختلقه، بل هو في الأصل ليس من الحديث .

أنواع الحديث الموضوع:

الحديث الموضوع نوعان:

النوع الأول: حديث يختلقه كذاب من كلامه، وينسبُه إلى النبي ﷺ.

النوع الثاني: حديث يرويه كذاب من كلام غيره، وينسبه عمداً وافتراءً إلى النبي ﷺ.

وقد يتجاوز الكذاب المختلق وضع الحديث إلى وضع السند، فيقوم بوضع سندٍ للحديث الموضوع، ينتهي إلى شيء من الإسرائيليات، أو يضع سنداً لعبارة لها مدلولها من الحكم والأمثال أو غير ذلك، وينسبُ ذلك إلى النبي ﷺ مثل: «المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء»

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإن هذا الكلام لم يثبت رفعه إلى النبي ﷺ، بل قاله طبيب العرب (الحارث ابن كلدة).

ومثله أيضاً: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»

فهو من كلام (مالك بن دينار)، وقيل: بل من كلام سيدنا (عيسى) عليه السلام.

متى بدأ الوضع في الحديث:

بقيت السنة النبوية مصونة محفوظة في حياة رسول الله ﷺ من إفك الكذابين، وافتراء المفترين؛ ذلك أنّ الصحابة الكرام عدول كلهم، وقد بذلوا كل ما يملكون من أجل نصرة الإسلام، وإعلاء كلمة الله في الأرض، فلا يُعقل أن يقوم واحد منهم بوضع الأحاديث على رسول الله ﷺ.

أما المنافقون، فكان الواحد منهم إذا سوّلت له نفسه أن يكذب على رسول الله، لا يجد الجرأة في ارتكاب هذه الفعلة الشنعاء، إذ سرعان ما ينقدح في ذهنه أنّ الوحي قد ينزل على الرسول الكريم بفضحهم، وتبيان إفكهم، يقول الله عز وجل: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِم﴾ سورة التوبة/ ٦٤.

وبعد أن لحق الرسول الكريم بالرفيق الأعلى، تشدد (أبو بكر الصديق) في قبول الحديث؛ خشية أن يجد (الدساسون) لهم منفذاً في الكذب عليه ﷺ، وكان موقف سيدنا (عمر بن الخطاب) ﷺ لا يقل عن موقف (أبي بكر) في أمر التشدّد في الحديث إن لم يزد عليه. ويتجلى موقفه في تشدده بما رُوي من أنّ أبا (موسى) سلّم على (عمر بن الخطاب) من وراء الباب ثلاثاً، فلم يؤذن له

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فرجع؛ فأرسل سيدنا عمر في إثره فقال: لم رجعت؟

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلّم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع»

قال: لتأتيّني على ذلك ببينة، أو لأفعلن بك.

فجاء (أبو موسى) إلى مجلس من مجالس الصحابة وقد امتقع لونه؛ فقالوا له: ما شأنك؟

فأخبرهم ما قاله له سيدنا عمر، وقال لهم: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم، كلنا سمعه. فأرسلوا معه (أبا سعيد الخدري) فأخبره.

وبعد أن هدأ روع (أبي موسى) عاتب عمر فيما فعله، فقال له سيدنا عمر: إني لم أتهمك، لكنه الحديثُ على رسول الله ﷺ.

أما موقف سيدنا (علي بن أبي طالب) ﷺ فكان قريباً من موقف الصاحبين: فقد كان يستحلف الراوي: أسمع ذلك من رسول الله ﷺ؟

وإذا كانت سياسة سيدنا (عثمان بن عفان) تتسم باللين؛ فإن ذلك جرّاً قسماً من اليهود من أتباع (عبدالله بن سبأ) على وضع الأحاديث المفتراة، لكنّ هذا الوضع كان في نطاق ضيّق محدود، وكان يسيراً لا يكاد يذكر؛ لكثرة الصحابة الكرام آنذاك.

ولم يظهر الوضع وينتشر إلاّ بعد أن حلت الفرقة في المجتمع الإسلامي: فانقسمت الأمة شيعاً وأحزاباً! وهي الفترة التي ظهر الخلاف فيها بين أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب) ﷺ و(معاوية بن أبي سفيان) أمير الشام ﷺ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد وجد (الوضّاعون) مرتعاً خصباً لوضع الحديث إذ انقسمت الأمة إلى فرق دينية وسياسية، وكلّ فرقة تعمل على تأويل قسم من آيات القرآن لصالحها. وكذلك تأويل أحاديث رسول الله ﷺ لكنّ كثيراً من هذه الفرق لم تستطع أن تصل إلى مبتغاها عن هذا الطريق، فلجأت إلى وضع أحاديث في فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم، وظهرت أحاديث تدعم قسماً من الفرق الدينية والسياسية، لذلك قرّر العلماء أن الحدّ الفاصل بين نقاء الشريعة ووضع الأحاديث هي سنة إحدى وأربعين فما بعدها.

ونستطيع أن نقول: إنّ حركة الوضع لم تنتشر انتشاراً واسعاً إلاّ بعد القرن الثاني للهجرة؛ ذلك أن الخلاف بين عليّ ومعاوية لم يظهر إلاّ قبيل منتصف القرن الهجري الأول بقليل، وقد ازداد نشاط حركة الوضع حين ازداد انتشار الفتن في الأمة، فوجد أعداء الإسلام لهم منفذاً لوضع الحديث.

أسباب الوضع في الحديث:

هناك أسباب كثيرة يعود إليها وضع الحديث، ومن تلك الأسباب:

١- حين انتصر الإسلام في كل مكان، وارتفعت راية التوحيد في كثير من الأقطار والأمصار، وصارت كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا السفلى، ما كان من المنافقين والذين في قلوبهم مرض والمنحرفين عن الإسلام إلاّ أن يمتلؤوا غيظاً وحقداً، بعد أن صار للإسلام الكلمة المسموعة في كل مكان، فلم يستطع هؤلاء أن يحملوا السيوف بأيديهم، ويناوشوا حصون العقيدة وقلاع الإيمان؛ لقوة الدولة الإسلامية آنذاك، فاتبعوا طريقاً آخر ينفّرون به الناس من الإسلام، ويصوّرون عقيدته وعبادته وتشريعه بأبشع الصور، لكنهم لم ينجحوا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في عملهم هذا، بل أخفقوا إخفاقاً ذريعاً، فلجؤوا إلى طريقة أخرى: هي أن يتظاهروا بدخولهم في الإسلام، ويظلوا في باطنهم على كفرهم، وبعدهم عن صراط الله المستقيم، وهكذا كان.

لقد فكّروا وقدّروا في كيدهم للإسلام، فعلموا أنهم لا يقدرون على تحريف القرآن لأكثر من سبب، فاتجهوا إلى السنة النبوية، فوضعوا عدداً من الأحاديث كذباً وافتراءً على رسول الله ﷺ، ومن هؤلاء: (بيان بن سمعان النهدي) الذي ادعى أن (علياً) هو الإله المستحق للعبادة، و(عبدالكريم بن أبي العوجاء)، و(محمد بن سعيد الأسدي الشامي)، وهؤلاء -كلهم- من الزنادقة، ولقد وضع (محمد بن سعيد) هذا عدداً من الأحاديث لنشر الكفر والزندقة: فكان يدعو بطريق خفي إلى ادعاء النبوة، ومما رواه عن أنس مرفوعاً: «أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله»

أما موقف العلماء من قضية الوضع، فكان رائعاً -كل الروعة- فاستطاعوا أن يميطوا اللثام عن عدد كبير من تلك الأحاديث المفتراة.

روى العقيلي بسنده إلى (حماد بن زيد) قال: «وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث»[1]

وقال (ابن لهيعة): «دخلت على شيخ وهو يبكي؛ فقلت له: ما يُبكيك؟ قال: وضعتُ أربع مائة حديث، أدخلتها في برنامج الناس، فلا أدري كيف أصنع»[2].

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ١٤.
(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولقد قُتل عدد من هؤلاء الذين ثبت عنهم وضع الحديث، فاعترف قسم منهم بذلك قبل أن تضرب أعناقهم، ومن هؤلاء (عبدالكريم بن أبي العوجاء) الذي قال لما أخذ لتضرب عنقه: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث: أحرّم فيها الحلال، وأحلل فيها الحرام.

٢- السير وراء الهوى، والانتصار للرأي والبدع الضالة، يقول (عبدالله بن يزيد المقري): «إنّ رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنّا كنّا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً»[1].

وهذا هو من أسباب رفض أكثر المحدثين لأحاديث (أهل البدع والأهواء).

٣- ما قام به (القصاص) الذين دخلوا في قلوب كثير من الناس العامة، حين رووا كثيراً من الغرائب، بغية جمع الناس حولهم، أو التكسب بما يقصونه على الناس. ولقد ساعد في تأثيرهم بالناس حين تولّى قسم منهم مهمة الوعظ، فكانوا لا يهمهم سوى التأثير بعواطف الناس، ونستطيع أن نقول: إن هؤلاء (القصاص) أساؤوا إساءة كبيرة إلى المجتمع الإسلامي؛ لأنهم كانوا يكذبون على رسول الله ﷺ، ويفسدون عقول الناس، وكثيرون أولئك الذين عرفوا بالوضع على هذه الطريقة.

ومما يبعث على الأسى والحزن، أن يجد هؤلاء (القصاص) آذاناً صاغية لأقاصيصهم الباطلة من الناس العوام الذين صدّقوا كذبهم، بل صاروا يدافعون عنهم. وإني أسوق هذه الحادثة من حوادث كثيرة؛ لتتضح السطحية في التفكير التي كان عليها (القصاص)، والصلافة التي كان يقابل بها العلماء

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٨٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حين يفتضح أمرهم:

«فقد وقف قاصٌ في مسجد الرصافة، فحدّث عن (أحمد بن حنبل) و(يحيى ابن معين) بحضورهما حديثاً طويلاً نحو عشرين ورقة. فلما فرغ جمع العطايا من الناس؛ فناداه (ابن معين)؛ فأقبل عليهما، فعرفاه بنفسيهما، ونفيا تحديثه الحديث، فما كان منه إلا أن قال: لم أزل أسمع أن (يحيى بن معين) أحمق ما علمته إلا الساعة: كأن ليس في الدنيا يحيى وأحمد غيركما؛ لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا ثم انصرف عنهما»[1].

لهذا وغيره نجد العلماء يحذّرون تحذيراً شديداً من (القصاص) في ذلك العهد.

٤- وضع الأحاديث لأغراض خاصة: وذلك كحب التقرب إلى الخلفاء بما يوافق أهواءهم، وقد فعل ذلك من لا ورع له وبئس ما فعل. ولم ينقل أن شيئاً من هذه الأحاديث وضعت لخلفاء (بني أمية)، بل وضعت في العصر العباسي. روى الخطيب البغدادي أن (غياث بن إبراهيم) دخل على (المهدي العباسي) وكان يحب الحمام التي تجيء من البعد، فحدّثه حديثاً رفعه إلى النبي ﷺ: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح»

فلما خرج (غياث) قال المهدي: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، ثم أمر بذبح الحمام لتسببهن في كذب هذا على رسول الله.

فزيادة (أو جناح) هي من وضع (غياث)، لأن أصل الحديث: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر»

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص٢٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهو حديث صحيح رواه عن أبي هريرة الإمام أحمد بن حنبل، وأصحاب السنن والحاكم. وغياث هذا طرده (هارون الرشيد) عن بابه لحادثة مشابهة[1].

وفي هذا المعنى ما وضع من أحاديث في الرفع من قدر قسم من المهن، والحط من غيرها.

٥- أحاديث من ينتسبون إلى الزهد والتصوف:

أراد قسم ممن ينتسبون إلى الزهد والتصوف وضع أحاديث لصدّ الناس عن المعاصي، وتوجيههم نحو الخير والصلاح، فوضعوا عدداً من الأحاديث في الترغيب والترهيب والفضائل، ولقد انتشرت هذه الأحاديث، وقبلها كثير من الناس، لوثوقهم بمن يروونها، واعتقادهم أنهم لا يكذبون على رسول الله ﷺ لما عرفوه عنهم من الزهد والورع والتقوى. يقول (يحيى بن سعيد القطان): «ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينتسب إلى الخير»[2].

ومن هؤلاء من وضع أحاديث في فضائل السور: كما فعل (نوح بن أبي مريم)، فقد قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورةً، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: «إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه (أبي حنيفة) ومغازي (ابن إسحاق)؛ فوضعت هذا الحديث حسبة»[3].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢/ ٣٢٤.
(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٨٢ ، واللآلئ المصنوعة ٢/ ٢٤٨.
(٣) رواه الحاكم، وهذا لا يعني أنّ كل ما ورد في فضائل السور من الأحاديث موضوعة، فلقد ثبت بأحاديث صحيحة فضائل قسم من سور القرآن مثل: (البقرة) و(آل عمران) و(النساء) و(المائدة) و(الأنعام) و(الأعراف) و(التوبة) و(الكهف) و(يس) و(الدخان) و(الملك) و(الزلزلة) و(النصر) و(الكافرون) و(الإخلاص) والمعوذتين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦- العصبية للإمام: مما لا ريب فيه أن كل إمام من أئمة المسلمين، يجل الأئمة الآخرين، ولا يقدم على انتقاص واحدٍ منهم، غير أن التعصب المذهبي، بلغ بقسم من أتباع المذاهب، حتى صاروا يتراشقون بالتهم، وكل منهم ينتصر لإمامه، ويغضون من قدر غيره، وينسبون ذلك إلى رسول الله ﷺ، ومن تلك الأحاديث المفتراة:

«يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي»

ومن أمثلة هذا النوع من الأحاديث الموضوعة: «كما أنا خاتم النبيين، كذلك علي وذريته يختمون الأوصياء إلى يوم الدين»

فقد اتهم في وضع هذا الحديث إبراهيم بن همام.

ومثل هذا أيضاً: «من لم يقل عليٌّ خير الناس فقد كفر»

فقد قام بوضعه محمد بن كثير الكوفي.

كيف يعرف الحديث الموضوع:

كانت جهود علماء الحديث كبيرةً عظيمة؛ بغية معرفة الحديث المقبول من المردود، فصار ناقدُ الحديث ينظر في سند الحديث، فيحكم عليه بالصحة أو الضعف. ولم يكتف علماء الحديث بهذا، بل وضعوا ضوابط يستطيع بها الباحث أن يعرف بها الحديث الموضوع، وبيّنوا لنا -أيضاً- أصناف الوضاعين، وقسَّموا علامات الوضع في الحديث إلى قسمين: أحدهما يرجع إلى السند، والآخر يرجع إلى المتن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- علامات الوضع في السند:

١- إذا روى الحديث راوٍ كذاب، ولم يعرف الحديث نفسه من غيره. ولقد استقصى العلماء الكذابين، وبيّنوا الأحاديث التي كذبوا فيها، ودرسوا تاريخ حياتهم ومماتهم.

٢- إذا أقر واضع الحديث بوضعه. ولقد اعترف قسم من هؤلاء بفعلتهم الشنيعة، ومن هؤلاء: (عبدالكريم بن أبي العوجاء) الذي أقرّ بوضع أربعة آلاف حديث، وكذلك أقرّ (أبو عصمة نوح بن أبي مريم) بوضع أحاديث في فضائل السور في القرآن الكريم، وأقرّ (ميسرة بن عبد ربه) الفارسي، أنه قام بوضع أحاديث في فضائل القرآن، وبوضع سبعين حديثاً في فضائل (علي) رضي الله عنه!.

٣- أن يكون الراوي قد روى الحديث عن شيخ توفي قبل أن يولد راوي الحديث بسنين، أو لم يثبت اللقاء بينهما، ويجزم بالسماع منه، أو يروي عن شيخ يسكن بلداً لم يرحل الراوي إليه.

ويمثل لهذا بما ادعاه (مأمون بن أحمد الهروي) أنه سمع من (هشام بن عمار)؛ فسأله الحافظ (ابن حبان): متى دخلت الشام؟

قال: في سنة خمسين ومائتين.

فقال له (ابن حبان): فإن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

فقال: هذا هشام بن عمار آخر.

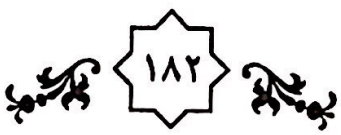

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- يُعرف الحديث الموضوع من معرفة أحوال الراوي، والدوافع النفسية التي حملته على الوضع: فقد وضع (محمد بن الحجاج الثقفي) حديث: «الهريسة تشد الظهر»

وقد دفعه على وضعه، أنه كان بائعاً للهريسة.

ومثل هذا ما حدث لسعد بن طريف حين جاء ابنه من الكتاب يبكي، فسأله: مالك؟

قال: ضربني المعلم.

قال: لأخزينهم اليوم: حدّثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً:

«معلمو صبيانكم شراركم، أقلُّهم رحمةً لليتيم، وأغلظهم على المسكين».

ب- علامات الوضع في المتن:

وأما علامات الوضع في المتن فهي:

١- أن يكون ركيك اللفظ، ويدّعي الراوي أنّ هذا هو لفظ النبي ﷺ، أما إذا لم يدع ذلك، فلا تكون الركّة في اللفظ، لاحتمال أنه راوه بالمعنى، فغيّر اللفظ الفصيح بغير الفصيح، أو أن تظهر الركة في المعنى، ومن أمثلة ذلك: «لا تسُبوا الديك، فإنه صديقي»

ومن أمثلته -أيضاً-: «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً ما أكله جائع إلا أشبعه»

٢- أن يكون مخالفاً للعقل لا يقبل أيّ تأويل كان، أو كان مخالفاً للحس

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المشاهد، مثل: «خلق الله الخيل فأجراها فعرقت؛ فخلق نفسه من عرقها»

ومثل : « الباذنجان شفاء من كل داء ».

ومثل: «إنّ سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلت عند المقام ركعتين»

٣- أن يكون مخالفاً لدلالة القرآن القطعية، أو السنة المتواترة، أو إجماع العلماء، من غير أن يحتمل التأويل، مثل الحديث الوارد في المدة المتبقية من عمر الدنيا، وقدّروها بسبعة آلاف سنة؛ فإنّ هذا يتناقض مع آيات كثيرة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللهِ﴾ سورة الأعراف/ ١٨٧ ومثل: «لو أحسن أحدُكم ظنه بحجر لنفعه»

وكذلك كل حديث ينص على أن يكون (علي بن أبي طالب) خليفة للمسلمين بعد رسول الله ﷺ؛ لمخالفة ذلك ما أجمع عليه الصحابة: من أنّ الرسول الكريم لم ينصّ على أن يكون أحدٌ بعينه خليفة من بعده.

ومن هذا النوع -أيضاً-:«ولد الزنا لا يدخل الجنة»

لمخالفة هذا النص لقوله تعالى:﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[الأنعام:١٦٤].

٤- منح الأجور العظيمة، والمقامات الرفيعة في الجنة على عمل قليل زهيد، ووضع الوعيد الشديد على مخالفة يسيرة، مثل:

«من قال: لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له»

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثل: القمة في بطن جامع الفضل من بناه الف جامع»

ومثل: «من أكل الثوم ليلة الجمعة، فليهو في النار سبعين خريفاً»

٥- اختلافه مع المنطق السليم مثل: «جور الترك ولا عدل العرب»

ذلك ان المنطق السليم يقضي بان الجور مذموم من اي مصدر كان، وان العدل محمود من اي مصدر كان منبعه.

٦- مناقضته للتاريخ الصحيح مثل ما يروى عن انس بن مالك انه قال:

«دخلت الحمام، فرأيت رسول الله ﷺ جالساً، وعليه مئزر، فهممت ان أكلمه، فقال: يا انس، إنما حرمت دخول الحمام بغير مئزر»

ويدل على بطلان الحديث ان الحمامات لم تكن معروفة في عصر النبي ﷺ.

٧- إذا كان الخبر في امر مهم وقع في مشهد عظيم امام الناس ولا يرويه إلا واحد، مثل روايتهم: «ان الشمس ردت الى علي ﷺ والناس يشاهدونها»

وفي هذا المعنى كل حديث ينص على ان الصحابة تواطؤوا على كتمان امر وعدم نقله، وذلك كحديث: «ان النبي ﷺ اخذ بيد علي بن ابي طالب ﷺ بمحضر من الصحابة ثم قال: «هذا وصيي واخي والخليفة من بعدي»

ثم اتفق الصحابة على كتمان هذا وتغييره.

مقاومة الوضع:

ما كادت ظاهرة الوضع تنتشر بين الناس، حتى احسّ العلماء بالخطر الذي يهدد سنّة رسول الله ﷺ، فنهضوا لمقاومتها، وابلوا بلاءً حسناً، بغية معرفة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الموضوع، ودوافعه، وأسباب الوضع، ووفقوا في عملهم توفيقاً لا مثيل له: فميزوا الحديث الصحيح من غيره وكان عملهم جليلاً عظيماً، شمل الإسناد والمتن معاً. وقد ابتدأ العلماء بدراسة كل راوٍ من الرواة منذ عهد الصحابة إلى أن جمع الحديث في الكتب والمصنفات. وفي هذا العمل الجليل، تمكن العلماء من إماطة اللثام عن وجوه الوضاعين؛ فجرحوهم أمام الأمة، ولم يقبلوا شيئاً من أحاديثهم، وأشاروا إلى الأحاديث الموضوعة وقاموا بنقد سند الحديث ومتنه وفق منهج علمي سليم، فكوّنوا لنا علماً دقيقاً يدعى بعلم (الجرح والتعديل)، ووضعوا ضوابط لمتن الحديث، يعرف في ضوئها إن كان الحديث موضوعاً، وصدق (يزيد بن زريع) حين قال: «لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد»[1]

وهذا (هارون الرشيد) يأخذ زنديقاً ليقتله، فيقول له الزنديق: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟

فيردّ عليه الرشيد:

أين أنت -يا عدو الله- من (أبي إسحاق الفزاري)، و(ابن المبارك) يتخللانها، ويخرجانها حرفاً حرفاً؟[2]

وبعد هذا نذكر قسماً من الخطوات التي اتبعها العلماء حفاظاً على السنة:

١- التزام الإسناد:

التزم التابعون ومن بعدهم التزاماً تاماً في طلب الإسناد من الرواة؛ ذلك

---

(١) تنزيه الشريعة ١/٦.
(٢) تنزيه الشريعة ١/٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنّ حدوث الفتن جرأت الوضاعين على وضع الأحاديث. قال الإمام (محمد ابن سيرين): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم»[1].

ولقد شاع التزام الإسناد وذاع في المجتمع الإسلامي كله: فلم يقتصر على العلماء وطلاب العلوم الإسلامية، بل صار يطلبه حتى العامة من الناس، وبهذا صار واجباً على المحدّث أن يبيّن سند ما يروي.

ولم يكتف العلماء بالبحث عن الإسناد، بل كانوا يتتبعون الحديث بكل وسيلة، قال (أبو العالية): «كنّا نسمع الحديث عن الصحابة، فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم»[2].

٢- النشاط العلمي في طلب الحديث:

كانت رحلة العلماء ونشاطهم في طلب الحديث والتثبت منه، تكاد تكون معجزةً من المعجزات. وقد ابتدأت هذه الرحلة في عهد الصحابة والتابعين، فجال كثير من علماء الحديث في الآفاق البعيدة؛ بغية طلب الحديث، والتعرف على الصحيح منه والضعيف والموضوع. والسبب الذي جعل علماء الحديث يجوبون المشرق والمغرب: هو أنّ الصحابة الكرام كانوا قد تفرّقوا في الأمصار؛ فلا بدّ من مواصلة الرحلة إلى تلك الأمصار لأخذ الأحاديث التي سمعوها من رسول الله ﷺ.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١/ ٨٤.
(٢) مباحث في تدوين السنة المطهرة ص٧٤.

CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا بدّ أن نقرّر هنا أنّ التابعين رضوان الله عنهم قد تشدّدوا كثيراً في أخذ الحديث: فكانوا إذا سمعوا حديثاً من غير الصحابة، أسرعوا إلى من بقي من الصحابة؛ يسألونهم عنه، وكان صغار التابعين يفعل مع كبارهم مثل هذا؛ ليتأكدوا من صحة الأحاديث، ويأخذوا بالحيطة التامة.

أما أئمة الحديث، فكانوا قد اطّلعوا اطلاعاً واسعاً على الحديث، فلم يكتفوا بحفظ الحديث الصحيح والضعيف، بل حفظوا -أيضاً- الأحاديث الموضوعة، خشية أن يلتبس المقبول بالمردود.

٣- مقاومة الكذابين:

وإذا كان علماء الحديث قد وقفوا هذا الموقف الرائع في أمر التثبت من صحة الحديث، فقد قاوموا -في الوقت نفسه- الكذابين والقصاصين: ففضحوا أمرهم، ومنعوهم من التحديث. وفي حلقات الدرس كان العلماء يحذرون طلابهم من الكذابين، ويبينون لهم الحديث الموضوع من غيره، وممن تصدّى للكذبة والقصاصين، ووقف في وجههم موقفاً قوياً: (عامر الشعبي)، و(شعبة ابن الحجاج)، و(عبدالرحمن بن مهدي)، وغيرهم.

وقد جعل هذا الموقف القوي الكذابين يحجمون عن الإقدام في تلك الطريق التي تقود صاحبها إلى الخزي في الحياة الدنيا، والعذاب في الحياة الآخرة.

٤- معرفة الرواة:

درس علماء الحديث أحوال الرواة الخاصة والعامة، وسيرتهم الذاتية؛

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ليتمكنوا من الحكم عليهم بالصدق أو الكذب، وليميزوا صحيح الحديث من ضعيفه أو موضوعه: فقاموا بنقد الرواة: بتعديلهم أو تجريحهم، من غير أن تأخذهم في الله لومة لائم، ومن غير أن يتحرجوا في جرح من يرونهم مجروحين، ولقد قيل لـ(يحيى بن سعيد القطان): «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عندالله يوم القيامة؟

فقال: لأن يكون هؤلاء خصمي أحبّ إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ لِمَ لَمْ تذبّ عن حديثي»[1].

وهكذا تأسست قواعدُ علم (الجرح والتعديل)، ثم ألفت المؤلفات الواسعة في أحوال الرواة، وما قاله النقاد فيهم.

حكم الوضع:

وضع الحديث على رسول الله ﷺ محرم، وهو من الكبائر، فقد قال ﷺ: «..ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»

وتشدّد العلماء في هذا الأمر، حتى ذهب بعضهم إلى تكفير من وضع الأحاديث المتعلقة بالعقائد، أما في مجال (الترغيب والترهيب والفضائل)، فاكتفوا بالقول بحرمته، من غير تكفير فاعله.

على أن (أبا محمد الجويني) -وهو والد إمام الحرمين- ذهب إلى تكفير من يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ في أيّ معنى كان من المعاني.

---

(١) مباحث في تدوين السنة المطهرة ص٧٤-٧٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هل تجوز رواية الحديث الموضوع:

أما رواية الحديث الموضوع، فحكمها الحرمة إلاّ إذا اقترنت ببيان وضعها، وأنه لا أصل لها، سواء كانت في العقائد أم التشريع، أم الفضائل، أم الترغيب والترهيب. والدليل على هذا حديث رسول الله ﷺ: «من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»

أشهر الوضاعين:

الذين قاموا بوضع الحديث كذباً وافتراءً على رسول الله ﷺ عدد ليس بالقليل، ومن أشهرهم:

١- عبدالله بن سبأ، وقد كان له دور كبير في إذكاء الفتن في المجتمع الإسلامي الأول، وقد كان يهودياً، تظاهر بالإسلام لينفث سمومه في الصميم، وتظاهر بحب آل البيت رضوان الله عنهم!

٢- محمد بن القاسم الطائكاني، قال عنه الحاكم: كان يضع الحديث على مذهبهم -أي مذهب المرجئة- وكان من رؤسائهم.

٣- غياث بن إبراهيم.

٤- أبو عصمة نوح بن أبي مريم.

٥- عمر بن صبح.

٦- ميسرة الفارسي.

٧- أحمد الهروي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هل للوضع أثر في التشريع:

لقد وقف العلماء أعظم موقف من ظاهرة الوضع؛ فلم يتمكن (الوضاعون) من بلوغ غايتهم في هدم حصون الإسلام، لكنهم بعملهم هذا وضعوا عقبات ليست بالقليلة أمام الفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من سنة رسول الله ﷺ، فصار عمل الفقهاء بطيئاً؛ إذ صار واجباً على الفقيه قبل أن يستنبط حكماً من الأحكام أن يكثر من البحث في سند الحديث ومتنه؛ ليتأكد من صحتهما.

المؤلفات في الموضوعات:

ألف العلماء عدداً ليس بالقليل من الكتب: ذكروا فيها أحوال الوضاعين، كما ألّفوا كتباً في (الجرح والتعديل)، وكتباً في (علل الحديث)، وكتباً في الأحاديث المشتهرة على الألسنة وهي موضوعة.

ومع هذا، فقد ألفت كتب مستقلة في الأحاديث الموضوعة، بلغت أربعين كتاباً أو أكثر، ومن هذه الكتب: (تذكرة الموضوعات) لمحمد بن طاهر المقدسي بـ(ابن القيسراني)، رتبه على طريقة حروف المعجم، و(كتاب الأباطيل) للحسين بن إبراهيم الجوزقي، وكتاب (الموضوعات الكبرى) لابن الجوزي، و(الباعث على الخلاص من حوادث القصاص) للحافظ العراقي، وقد لخّصه (السيوطي) في كتابه (تحذير الخواص من أكاذيب القصاص)، و(اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للسيوطي، و(تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) للكتاني، و(الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) للشوكاني.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكان لكتاب (الموضوعات الكبرى) لابن الجوزي المكان الأول من اهتمام العلماء: فقام بعضهم بانتقاده: كالحافظ (ابن حجر) الذي أشار إلى أربعةٍ وعشرين حديثاً، قال عنها (ابن الجوزي): إنها موضوعة، وحكم عليها (ابن حجر) بعدم الوضع.

أما السيوطي، فقد استدرك على كتاب (الموضوعات الكبرى) بكتاب سماه (اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوعة).

وممن اختصر كتاب ابن الجوزي -أيضاً- عمرو بن بدر الموصلي في كتاب له سماه: (المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب)

كما قام باختصاره -أيضاً- الفيروز آبادي في خاتمة كتابه (سفر السعادة).

وأحسن من اختصر كتاب ابن الجوزي هو (ابن قيم الجوزية) في كتابه (المنار المنيف في الصحيح والضعيف).

ونختم هذا الفصل بما قرره الجهابذة من العلماء في هذا الأمر، فقد قال (ابن الجوزي):

«الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه على الغالب»[1].

وقال -أيضاً-: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع»[2].

ويمثل (البلقيني) لهذه القضية، فيقول: «وشاهد هذا أنّ إنساناً لو خدم

---

(١) الباعث الحثيث ص٨٥.
(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إنساناً سنين، وعرف ما يحب وما يكره، فادّعى إنسانٌ أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه»[1].

وقال الربيع بن خثيم التابعي أحد أصحاب ابن مسعود: «إنّ من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار تعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها»[2].

أسئلة

١- ما هو الحديث الموضوع؟ وما هي أنواعه؟

٢- متى بدأ الوضع في الحديث ؟

٣- ما هي الأسباب التي أدت إلى وضع الأحاديث ؟

٤- كيف يعرف الحديث الموضوع ؟

٥- ما هي علامات الوضع في السند؟

٦- ما هي علامات الوضع في المتن ؟

٧- كيف تمت مقاومة الوضع وما هي الخطوات التي اتبعها العلماء في ذلك؟

٨- ما هو حكم وضع الأحاديث ؟

---

(١) اختصار علوم الحديث ص٨٥.
(٢) معرفة علوم الحديث ص٦٢، وعلوم الحديث ومصطلحه ص٢٦٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩- هل تجوز رواية الحديث الموضوع ؟

١٠- من أشهر من قام بوضع الأحاديث ؟

١١- ما هو تأثير الأحاديث الموضوعة في التشريع؟

١٢- تحدث عما تعرفه من المؤلفات في الموضوعات .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

طرق تحمل الحديث وصيغ أدائه
(أهلية الراوي)

يُقصدُ بالأهلية هنا: صلاحية الإنسان لسماع الحديث وتلقيه، وصلاحيته - أيضاً- لرواية الحديث وتبليغه. هذا السماع والتلقي أطلق عليه العلماء اسم (التحمل)، وأطلقوا على رواية الحديث وتبليغه اسم (الأداء).

فالتحمل: هو أخذ الطالب الحديث عن الشيخ.

والأداء: هو نقل الشيخ الحديث إلى الطالب.

والتحمل والأداء ركنا الرواية، وتنعقد بين الشيخ والطالب. فإذا نظرنا إلى الطالب، وجدناه طريقاً للتحمل، أما الشيخ، فهو طريق للأداء، فإذا روى الحديث عمر بن الخطاب ﷺ عن الرسول ﷺ يكون عمر متحملاً للحديث، أما الرسول ﷺ فيكون شيخاً. فإذا أدّى عمر بن الخطاب الحديث إلى ابنه عبدالله، فإن (عمر) هنا يصير شيخاً مؤدياً، وابنه (عبدالله) طالباً متحملاً.

وهكذا تكون أهلية الراوي أهلية تحمل، وأهلية أداء.

أولاً: أهلية التحمل:

اختلف العلماء في جواز سماع الصبي: وهو من لم يبلغ سن التكليف: فذهب الجمهور إلى جواز ذلك، ومنعه غيرهم والراجح ما ذهب إليه الجمهور،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذلك أنّ الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم، قبلوا روايـة أحـداث الصحابـة، وممن قبلت روايتهم: (الحسن) و(الحسين) و(عبدالله بن الزبـير) و(عبـدالله بـن عباس) ... ولم يفرّق بين ما تحملوه قبل البلوغ أو بعده.

وإذا كان الجمهور قد ذهبوا إلى جواز السماع من الصبي، فقـد اختلفـوا في السن التي يصحّ فيها السماع، ذلك أن تمييز الصبي يختلف من شخص إلى آخر، وقد كثرت أقوال العلماء في تحديد السن التي يجوز سماع الصبي فيها، ومن أهم تلك الأقوال ما يأتي:

أ - أقل سن السماع خمس سنين ودليلهم ما رواه الإمام البخاري في صحيحه، عن محمود بن الربيع ﷺ قال: «عقلت من النبي ﷺ مجّة مجّهـا في وجهـي وأنا ابن خمس سنين من دلو»[1].

ب- يصح سماع الصبي إذا كـان يفـرّق بـين البقـرة والحمـار، ذهـب إلى هـذا الحافظ: موسى بن هارون ويغلب علـى الظـن أن مـراده التمييـز ليـس غير.

ج- يصح سماع الصبي إذا كان مميزاً، ولو كان دون خمس السنين.

والتمييز: هو أن يفهم الصغير الخطاب، ويردّ الجواب.

وحين نتأمل في هذه الأقوال الثلاثة: يتضح لنا أنهم يكادون يجمعون علـى قبول السماع بتمييز الصغير وضبطه.

---

(١) رواه البخاري في باب: متى يصح سماع الصغير.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا: أهلية الأداء:

اشترط جمهور أئمة الحديث والأصول والفقه الشروط الآتية فيمن يحتج بروايته، سواء كان ذكراً أم أنثى:

١- الإسلام: وهو الاعتقاد بوحدانية الله، وبرسالة محمد ﷺ وبكل ما علم مجيئه من الدين بالضرورة. فلا تقبل رواية الكافر حتى لو علم احترازه عن الكذب، ذلك أنّ الله أمرنا أن نتوقف في أمر الفاسق فقال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُواْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

فهذا نصّ صريح في أمر التوقف في رواية الفاسق، وردّ رواية الكافر من باب أولى.

٢- البلوغ: فلا يُقبل أداء الصبي لاحتمال كذبه، إذ هو غير مكلف، وقد قال -صلوات الله وسلامه عليه-: «رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم»[(١)].

ولقد نيط التكليف بالبلوغ، لأنه مظنة الإدراك، إذ لا يقدّر الصبي في بعض الأحيان -ما يترتب على الكذب من آثار سيئة.

وإذا كان الإسلام لا يجعل للصبي ولاية في الأمور المتعلقة بأمر الدنيا، فلا تقبل روايته من باب أولى، إذ في قبولها ولاية على المسلمين كلهم.

٣- العقل: فلا يقبل أداء (المجنون) ولا (المعتوه) ومن في حكمه، لأنهم لا

---

(١) رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن عمر وعلي -رضي الله عنهما- وله أكثر من طريق عن السيدة عائشة رضي الله عنها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يمكنهم أن يتحرزوا عن الخلل، فلا يوثق برواياتهم، وإذا لم يجعل الإسلام لهم أن يتصرفوا في شؤون أنفسهم، فمن باب أولى لا يتصرفون فيما يترتب عليه أثر في الإسلام.

٤- **العدالة**: وهي «صفة، راسخة في النفس، تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة: فتحصل ثقة النفس بصدقه، ويعتبر فيها اجتناب الكبائر وبعض الصغائر»[(١)].

٥- الضبط: وهو أن يكون الراوي يقظاً من وقت تحمله الحديث، إلى أن يؤديه، ويشمل: الحفظ في الصدر، أو الحفظ في الكتاب، ويعرف ضبط الراوي بموافقة روايته لراوية الثقات الضابطين: فإن وافقهم في غالب الروايات فضابط، أما المخالفة اليسيرة، فلا تقدح بالضبط.

أولاً: طرق تحمل الحديث:

١- السماع: وصورته أن يقرأ الشيخ الحديث من حفظه أو من كتاب ويسمع الحضور لفظه، وهذه أرفع أقسام التحمل. وهنالك من يرى أن السماع من الشيخ، والكتابة عنه أرفع من السماع فقط، إذ الشيخ منشغل بالتحديث، والراوي منشغل بالكتابة عنه. وقد جرت العادة أن يقابل النص بعد الإملاء.

---

(١) الكبائر: ما توعد الشارع على فعله أو تركه بخصوصه غالباً وهي:
١- الشرك بالله
٢- الكذب على الله أو على رسوله ﷺ
٣- قتل النفس المؤمنة بغير حق
٤- قذف المحصنة
٥- الفرار من الزحف
٦- أكل أموال اليتامى ظلماً
٧- عقوق الوالدين
٨- الإلحاد بالبيت الحرام
٩- السحر
١٠- الزنا
١١- السرقة
١٢- شرب الخمر
١٣- القضايا التي لم ينص الشارع عليها إذا كانت مفسدتها تساوي مفسدة (الكبيرة) أو أكثر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا روى التلميذ الأحاديث التي أخذها سماعاً عن شيخه يقول: «حدثني، أو حدّثنا، أو سمعت فلاناً يقول. وأعلاها حدثني»

٢- القراءة: وتسمى بـ(العرض) و(عرض القراءة) وصورتها:

أن يقرأ الطالب على الشيخ من حفظه، أو من كتاب مقابل صحيح، ويستمع الشيخ إليه، معتمداً على حفظه، أو على أصله، أو على نسخة مصححة.

وقد سلك العلماء هذا المسلك؛ لأنهم أرادوا أن يتثبتوا من صحة الأحاديث التي تروى عن راوٍ ثقة، فيكتبوا هذه الأحاديث ثم يذهبوا إليه، ويقرؤوها عليه، فإن أقرَّ بها وثقوا منها، وحدثوا بها عن الثقة الذي قرأت عليه، فيقول قارئ تلك الأحاديث، أو مستمع القراءة «حدثني فلان قراءة عليه» أو «قرأ عليه وأنا أسمع، أو أخبرني قراءة عليه»

وهذه المنزلة دون منزلة السماع، ولو خالف بعضهم في هذا فقالوا: إنّ السماع والقراءة على الشيخ في منزلة واحدة، وخالف البعض الآخر فقال: إنّ القراءة أفضل من السماع، وتفضيل السماع على القراءة هو رأي جمهور العلماء، وهو الراجح.

٣- الإجازة: هي أن يأذن الشيخ برواية قسم من مروياته المعينة أو كلها إلى شخص أو أشخاص معيّنين بلفظه أو خطه، ولا يشترط أن تقرأ الأحاديث المجازُ بها كلها، وهذا مذهب قسم من العلماء.

أما القسم الآخر، فلم يقل بجواز هذه الإجازة.

وصورة الإجازة أن يقول الشيخ لبعض طلابه: قد أجزت لكم رواية كتاب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النكاح من صحيح البخاري عني، وقد سمعته من فلان من غير أن يقرأ المجاز شيئاً من ذلك الكتاب، ويجوز أن يقرأ شيئاً منه، ويجيزه بالباقي.

وهكذا نجد أن للإجازة أركاناً هي:

١- مجيز: وهو الشيخ.

٢- مجاز: وهو الراوي عنه.

٣- مجاز به: وهو الكتاب أو الجزء.

٤- الصيغة: وهي العبارة الدالة على الإذن.

ولقد اشترط العلماء في الإجازة شروطاً منها: أن يكون المجاز معيناً، ويكون المجيز عالماً بما يرويه، وأن يكون المجاز من أهل العلم. فكره (الإمام مالك) أن تعطى الإجازة لمن ليس من أهل العلم، ولمن لا يتعب في تحصيله. وقد كره العلماء -أيضاً- أن تعطى الإجازة في العلم الكثير للطالب الذي لم يقم في طلب العلم إلا فترة وجيزة.

والإجازة تتنوع إلى أنواع كثيرة: فأعلى صورها أن يحمل الشيخ كتاباً من كتبه أو مروياته ويقول للطالب: قد أجزتك رواية هذا الكتاب عني، وقد سمعتها من فلان. ويُسمّى هذا النوع من الإجازة: إجازة من مُعَين وهو الشيخ، لمعين وهو الطالب، في معين وهو الكتاب المجاز به.

ولقد نوّع قسم من العلماء الإجازة إلى ثمانية أنواع أو تسعة، وبيانها في كتب علوم الحديث لمن أراد الاستزادة[1].

---

(١) انظر كتاب الشهاوي في مصطلح الحديث ص٩٦-٩٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- المناولة: صورتها أن يناول الشيخ تلميذه كتاباً من مروياته ويقول له: هذا من حديثي، أو من سماعاتي، من غير أن يقول له: اروه عني، وتُسمّى هذه المناولة (المناولة المجردة من الإجازة).

ولقد اختلف العلماء في (المناولة المجردة): فذهب (جمهور الفقهاء) و(الأصوليين) إلى عدم صحة الراوية بها، وذهب (المحدّثون) إلى صحة الرواية بها.

أما إذا اجتمعت (المناولة) مع (الإجازة)، فتسمى (المناولة المقرونة بالإجازة): وهي أعلى أنواع الإجازة، وقد قبلها جمهور أهل النقل بلا خلاف.

٥- المكاتبة: صورتُها أن يكتب الشيخ قسماً من الأحاديث لطالب من الطلاب، سواء كان حاضراً أم غائباً، ويرسل الكتاب مع من يثق به، وهي قسمان:

أحدهما: أن يكتب إليه الأحاديث، ثم يعلمه أنه أجازه بها، فهنا تقترن الكتابة بالإجازة. ويُشبه هذا (المناولة المقترنة بالإجازة) في القوة.

ثانيهما: أن يكتب الشيخ الحديث إلى طالبه من غير أن يجيزه.

وقد اختلف العلماء في هذا النوع: فأجازه قسم من العلماء، ومنعه آخرون، والصحيح جوازه.

٦- الإعلام: صورته أن يعلم الشيخ تلميذه أنّ هذا الكتاب من مروياته، وقد كان سمعه من فلان. ففي هذه العبارة وأمثالها لم يصرح الشيخ بإجازة تلميذه في رواية الكتاب المذكور عنه، لكنّ كثيراً من علماء الحديث ذهبوا إلى أنّ الإعلام من الشيخ. يتضمن إجازته بالرواية، وذهب قسم آخر إلى أنه لابدّ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من الإجازة لتصح الرواية عنه.

على أنّ الشيخ لو قال لتلميذه: إرو هـذا الكتـاب عـني، صـار مناولـةً بـلا إجازة وليس إعلاماً: ففي هذه الحالة يقول الراوي: أعلمـني فـلان، أو سمعـتُ فلاناً يقول كذا وكذا.

٧- **الوصية**: صورتها أن يوصي الشـيخ قبـل سـفره أو موتـه بكتـاب مـن مروياته إلى شخصن ليرويه عنه كأن يقول الشيخ: «أوصيـت لفـلان بـن فـلان بكتاب صحيح البخاري، وهو أحد مروياتي»

ففي هذه الحالة لم يحصل لقاء بين الشيخ ومن أوصى له، ولم تتجـاوز هـذه الوصية تمليك الشيخ كتاب صحيح البخاري -مثلاً- إلى الطالب، مـن غـير أن يجيزه بالتحديث به إجمالاً وتفصيلاً، ومن غير إعلام صراحةً وضمناً.

وقد عدّ العلماء هذا النوع من التحمل أضعف مـن الأنـواع السـابقة، ولا يجوز للموصى له أن يرويه عن الموصي عند جمهور العلماء.

على أنّ هنـالك مـن أجـاز روايـة هـذه الوصيـة، لكنـه قيدهـا بـأن يلـتزم (الموصى له) عبارة (الموصي) عند الأداء، ولا يجوز له أن يقـول: حدثـني فـلان بهذه المرويات، لأنه لم يحدثه.

٨- **الوجادة**: قد يجد الإنسان كتاباً أو صحيفـة يعـرف صاحبـه الـذي هـو معاصر له، سواء لقيه أم لا. وقد يعرف من ذلك الخط أنّ صاحبـه لم يعـاصره، لكنه تمكّن أن يستوثق من نسـبة الكتـاب إليـه بشـهرة الكتـاب إلى صاحبـه، أو بشهادة أهل الخبرة، أو بسند الكتاب المثبت فيه.

وفي هذه الحالة، يستطيع من وجد ذلك الكتاب أو تلك الصحيفة أن يروي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منها ما شاء، ولكن لا على سبيل السماع، بل على سبيل الحكاية.

وهكذا يكون مصطلح (الوجادة) قد أطلق «على ما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة»

ولقد اختلف العلماء في حكم العلم بالأحاديث التي عرفت بالوجادة على الأقوال الآتية:

١- وجوب العمل بها، وقد ذهب إلى هذا قسم من الأصوليين من أصحاب الشافعي.

٢- جواز العمل بها، وهو مذهب الإمام الشافعي.

٣- عدم جواز العمل بها، وهو مذهب (جمهور المحدثين) وقسم من (فقهاء المذهب المالكي)

ثانياً: صيغ الأداء:

ذكرنا -فيما مضى- صور التحمل، وأمام كل صورة من تلك الصور، ما يقابلها أو يقترن بها من صور الأداء، ذلك أنّ من تحمل الحديث سيؤديه في وقت من الأوقات.

وإذا كان جمهور العلماء قد ميّزوا بين ما تحمل بالسماع والقراءة مما تحمل بالطرق الأخرى؛ فلأنّ السماع والقراءة يقومان على المشافهة، أما أنواع التحمل الأخرى، فلا تقوم على المشافهة، لذلك نجد الراوي يقول فيما أخذه سماعاً: سمعتُ، أو حدثنا، أو أخبرنا، أو أنبأنا. وهذه العبارات كلها تعني التحديث والإخبار. وتعتبر عبارة (سمعت) أرفع هذه العبارة؛ إذ لا تكاد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تستعمل هذه العبارة في أحاديث الإجازة والمكاتبة .. ولا تستعمل عبارة (قال) أو (ذكر لي) في السماع عادة، وإنما تستعمل في غيره ولا تحمل على السماع إلاّ إذا ذكرها الراوي الذي يعرف لقاؤه لمن يروي عنه.

وإذا انتقلنا إلى عبارة (عن)، نجد المحدّثين لا يستعملونها في السماع إلا نادراً، لذلك قرّر العلماء أنّ قول المحدّث: «حدثنا فلان قال: حدثنا فلان»، أعلى رتبة من قوله: «حدثنا فلان عن فلان».

وفي أداء ما حمل بالإجازة أو المناولة، فقد ذهب (الجمهور) إلى أنها يشترط فيها أن تكون روايتها بعبارة واضحة تشعر بذلك كأن يقول: أخبرني فلان إجازة، وفي أمر المناولة: «أخبرنا مناولة».

أما في المكاتبة فيقول: «كتب إلي فلان قال: حدثنا فلان..»

ويقول في أداء ما تحمل بالإعلام: أعلمني شيخي أنّ فلاناً حدّثه ونحو ذلك.

ويقول في أداء ما تحمل بالوصية: أوصى إليّ فلان، أو أخبرني فلان بالوصية..

ويقول في أداء ما تحمله الراوي بالوجادة: «وجدت في كتاب فلان» ونحو هذا.

وهكذا لا بدّ لمن تحمّل رواية بطريق من هذه الطرف أن يؤديها بعبارة تدل على الطريق التي تحمل بها الرواية، وتسمّى هذه العبارة: (لفظ الأداء) أو (صيغة الأداء).

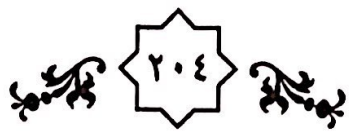

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلة

١- ماذا يقصد بأهلية الراوي ؟

٢- ماذا يعني المحدثون بأركان الرواية ؟

٣- اشرح ما يلي: أهلية التحمل ، أهلية الأداء ، وما شروطهما ؟

٤- ما هي طرق تحمل الحديث ؟

٥- ماذا يقصد المحدثون بالسماع والقراءة ؟

٦- ماذا تعرف عن الإجازة ، وما هي أركانها ؟

٧- تحدث عن المناولة والمكاتبة والإعلام ؟

٨- ماذا يعني المحدثون بالوصية والوجادة ؟

٩- ما هي صيغ الأداء عند المحدثين ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجرح والتعديل

الجرح والتعديل علم واسع ودقيق في الوقت نفسه. فهو يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردّها في ضوء الصفات التي لا بدّ من توافرها في القبول أو الرد. وتقبل رواية الراوي المتصف بالعدالة والضبط[1].

ويعتبر هذا العلم من أجلّ علوم الحديث؛ إذ به يتميز الحديث المقبول من المردود، والصحيح من السقيم.

ولقد كان نشوء هذا العلم مصاحباً لنشوء الرواية في الإسلام؛ إذ الأخبار لا تعرف إلا من رواتها الذين يحكم عليهم بصدقهم أو كذبهم: فيعرف الحديث المقبول من المردود؛ لذلك نجد العلماء درسوا حياة الرواة دراسة واسعة، من حيث عدالتهم وضبطهم، وكان العلماء المذكورون -فوق هذا- على جانب كبير من العلم والصدق والورع: فعرفوا ما تقتضيه العدالة، وأسباب الجرح...

---

(١) لا تتحقق عدالة الراوي إلا إذا اتصف بخمسة أوصاف:
١- الإسلام.
٢- البلوغ: وهو ليس شرطاً في التحمل، بل شرط في الأداء.
٣- العقل.
٤- السلامة من أسباب الفسق. والفسق: هو ارتكاب الكبيرة، أو الإصرار على الصغيرة.
٥- السلامة من خوارم المروءة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولقد توسّعت هذه الدراسات في عهد التابعين وتابعيهم من جاء بعدهم، متسمة بالبحث العلمي الخالص لوجه الله: فلم نجد من نقاد الحديث من يحابي أحداً على حساب حديث رسول الله ﷺ ولو كان ابنه، أو أباه أو أخاه. فهذا (علي ابن المديني) يسأله قوم عن أبيه؛ فيجيبهم: «سلوا عنه غيري، فأعادوا المسألة، فأطرق، ثم رفع رأسه، فقال: هو الدين: إنه ضعيف»[1].

ولقد بلغت دقة العلماء في حكمهم على الرواة منتهاها: فكانوا يتحرجون من إصدار الحكم على أيّ راوٍ كان إلاّ بعد أن يتيقنوا من صحة ذلك الحكم. قال الحافظ (ابن حجر) رحمه الله.

«وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدّل بغير تثبت، كان كالمثبت حكماً ليس بثابت؛ فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإن جرح بغير تحرز، أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً»[2].

ومما أولاه علماء الجرح والتعديل كل اهتمام (معرفة عدالة الراوي)، ويكون ذلك بواحد من أمرين:

١- أن يكون مشهوراً بعدالته بين أهل العلم، وشيوع الثناء عليه بالأمانة والصدق مثل (مالك بن أنس) و(محمد بن إدريس الشافعي)، و(أحمد بن حنبل) و(سفيان الثوري) و(يحيى بن معين).

ولقد سئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه،فقال: «مثل إسحاق يسأل عنه»؟!

---

(١) الإعلان بالتوبيخ للسخاوي ص٦٦ طبع دمشق ١٣٤٩.
(٢) شرح نخبة الفكر مع حاشية لقط الدرر ص١٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما الصحابة، فلا يبحث أحد في عدالتهم؛ لأن القرآن صريح في تعديلهم قال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ سورة التوبة/ ١٠٠.

وقال: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾ سورة الفتح/ ١٨.

وقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ..﴾ سورة الفتح/ ٢٩.

أما أحاديث رسول الله ﷺ فهي صريحة في هذا -أيضاً- منها قوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده، لو أنّ أحدكم أنفق مثل أحدٍ ذهباً ما أدرك مُدّ أحدهم ولا نصيفه»[1].

٢- أن يقوم بتزكيته من ثبتت عدالته: فينص أهل العلم على عدالة من عدّلوه. والذي تقبل روايته ذكراً كان أو أنثى، تقبل تزكيته أيضاً.

أما في الجرح، فيعرف باستفاضته وشهرته، كما يعرف -أيضاً- بجرح العدل العارف بأسباب الجرح.

---

(١) رواه مسلم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شروط الجارح والمعدّل:

اشترط العلماء في الجارح والمعدل ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون عدلاً.

الثاني: أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل

الثالث: أن يكون ضابطاً يقظاً.

تعارض الجرح والتعديل:

لم تكن أحكام العلماء في الجرح والتعديل متفقة اتفاقاً دائماً، بل نجد التعارض قائماً في بعض الأحيان: فيعدّل قسم من العلماء أحد الرواة، ويجرحه آخرون، فكيف وقع التعارض؟

إن هذا الجانب لم يغفله العلماء، بل تحدّثوا فيه: فذكروا أن الذي يقوم بتجريح راوٍ من الرواة كان قد بنى حكمه على فسق قديم كان قد صدر من ذلك الراوي، أما الذي عدّله، فقد ثبت له أنه تاب من فسقه، فلا يكون تعارض بين القولين..

على أن علماء الجرح والتعديل. قد يغيب عنهم هذا، فيحصل التعارض بين الجرح والتعديل. ولقد ذهب العلماء في هذا إلى أقوال ثلاثة:

القول الأول: تقديم الجرح على التعديل، حتى لو كان المعدّلون أكثر من الجارحين. وقد ذهب إلى هذا جمهور العلماء والسبب: أنّ الجارح قد اطّلع على ما لم يطّلع عليه المعدّل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القول الثاني: تقديم التعديل على التجريح إذا كان المعدّلون أكثر من الجارحين. وقد حكى هذا (الخطيب البغدادي) في كتابه: (الكفاية في علم الرواية)، وصاحب (المحصول) و(الإمام النووي). وحجتهم أنّ كثرة المعدلين تقوّي حالهم. وقد رُدّ هذا القول؛ لأن المعدلين مهما كثروا، لا يستطيعون أن يخبروا بما يردّ قول الجارحين.

القول الثالث: عند تعارض التجريح والتعديل، يتوقف عن العمل بهما، ولا يرجح أحدهما إلا بمرجّح وقد حكى هذا القول (ابن الحاجب) عن (ابن شعبان) من المالكية، و(السيوطي) في تدريب الراوي.

التائب من الفسق:

المجروح بالفسق قد يتوب عن فسقه. فإذا تاب، وعرف بالعدالة بعد التوبة، تقبل الأخبار التي يرويها. وهذا الحكم سارٍ في كل المعاصي إلاّ تعمد الكذب على النبي ﷺ فلا يُقبل خبره وإن تاب عن الكذب، قال (أبو بكر الصيرفي): «كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه، لم نعد لقبوله بتوبة تظهر..»[1].

وقال أبو المظفر السمعاني: «من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدّم من حديثه»[2].

وقد صرح بهذا المعنى -أيضاً- الإمامان:أحمد بن حنبل، والحميدي شيخ البخاري.

---

(١) اختصار علوم الحديث ص١١١.
(٢) اختصار علوم الحديث ص١١١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد وقف العلماء هذا الموقف المتشدّد، لأنهم أرادوا الأخـذ بالاحتيـاط في نقل السنة؛ لتحفظ من كـذب الكـاذبين، ولأنّ في هـذا -أيضـاً- زجـراً للذيـن تكون لهم الجرأة في الكذب على رسـول الله ﷺ، إذ قـد يـترتب علـى الكـذب مفسدة كبيرة: فيترتب عليه تغيير قسم من أحكام الشريعة.

مراتب الجرح والتعديل:

يختلف رواة الحديث من حيث الحفظ والضبط والعلم: فمنهـم مـن وصـل إلى درجة عالية في الحفظ والإتقان، ومنهم مـن دون ذلـك قليـلاً، ومنهـم مـن يغلب عليه السهو والخطأ مع عدالته، لذلك نرى علمـاء الجـرح والتعديـل قـد تحدثوا في مراتب الرواة وكل مصطلح من مصطلحاتهم، تدل على المنزلـة الـتي يستحقها الراوي من الوصف.

ونستطيع أن نجد في عصـر الصحابـة قسـماً مـن تلـك المصطلحـات، وقـد اتضحت أكثر في عصر التابعين، وصار لها مفاهيمها الخاصة المسـتقرة في عصـر تابعي التابعين ومن بعدهم، وهذه المراتب هـي سـت مراتـب للجـرح، وسـت مراتب للتعديل:

أولاً: مراتب التعديل:

المرتبة الأولى: وتتمثل فيمن برزوا بالعدالة، وتفوّقـوا بـالضبط، ومروياتهم في أعلى درجات الصحة، ومن الألفاظ المنبئة عن هذه المرتبة:

١- المبالغة في التعديل بصيغة (أفعل التفضيل) مثل: فلان أوثق الناس.

٢- لا أحد أثبت منه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- لا يُسأل عنه .

٤- فلان إليه المنتهى في التثبت.

٥- لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

المرتبة الثانية: وتتمثل في الرواة كاملي العدالة والضبط، لكنهم أقل في كمال العدالة والنبوغ في الضبط من تلك المرتبة الأولى، ومن الألفاظ المنبئة عنها:

١- فلان ثقة ثقة .

٢- فلان ثقة ثبت .

٣- فلان ثقة مأمون .

٤- فلان ثقة حافظ .

٥- فلان حجة متقن .

٦- فلان متقن متقن .

٧- فلان ثبت حجة .

المرتبة الثالثة: وتتمثل في الرواة الذين بلغوا أولى مراحل الكمال في العدالة والضبط. وأصحاب هذه المرتبة هم أكثر نقلة الحديث الصحيح، ويشار إلى رواة هذه المرتبة بمثل:

١- فلان ثبت .

٢- فلان ثقة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- فلان حجة.

٤- فلان متقن.

٥- فلان إمام.

المرتبة الرابعة: وفيها تكاملت عدالة الرواة، واشتهر صدقهم من غير أن يعلم ضبطهم، فتوضع مروياتهم تحت الاختبار، حتى يتبين ضبطهم، ويشار إليهم بمثل:

١- فلان صدوق.

٢- فلان مأمون.

٣- فلان لا بأس به.

٤- فلان خيار.

٥- فلان خيار الناس.

المرتبة الخامسة: وتتمثل بما يدلّ على صدقّ الراوي، وعدم ضبطه فهو سيِّئ الحفظ، لكنه صادق، أو يكون صدوقاً ضابطاً، لكنه تغيّر في آخر حياته.

ففي هذه المرتبة: إما أن يكون الراوي عدلاً، لكنه لم يتكامل ضبطه، أو يكون ضابطاً، ولكن لم تتكامل عدالته، ويشار إلى رواة هذه المرتبة بمثل:

١- فلان صدوق سيِّئ الحفظ.

٢- فلان صدوق تغير بآخرِهِ.

٣- فلان صدوق له أوهام.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- فلان وسط.

٥- فلان مقارب الحديث.

المرتبة السادسة: وتكون بكل ما يُشعر بقربه من التجريح، فلا يعـد رواتهـا في مراتب التعديل إلاّ بعد التقوية من (متابع) أو (شاهد).

ويشار إلى هذه المرتبة بمثل:

١- فلان صويلح .

٢- فلان مقبول .

٣- فلان صدوق إن شاء الله .

٤- فلان أرجو أن لا بأس به.

ثانياً: مراتب التجريح:

المرتبة الأولى: وتكون بكلٍّ ما يدُّل على المبالغة في الجرح. ومثاله :

١- فلان أكذب الناس.

٢- فلان إليه المنتهى في الكذب .

٣- فلان إليه المنتهى في الوضع .

٤- فلان ركن الكذب.

٥- فلان منبع الكذب.

٦- فلان معدن الكذب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المرتبة الثانية: وتكون بالجرح بالكذب، أو بالوضع، ومثاله:

١- فلان يكذب.

٢- فلان يضع.

٣- فلان يضع حديثاً.

٤- فلان كذاب.

٥- فلان وضاع.

٦- فلان دجال.

وهذه الألفاظ تدل على المبالغة في الجرح، لكنها دون المرتبة السابقة.

المرتبة الثالثة: وتكون بكل ما يدّل على الاتهام بالكذب أو الوضع ونحـوه، ومثاله:

١- فلان متهم بالكذب.

٢- فلان متهم بالوضع.

٣- فلان يسرق الحديث.

٤- فلان متروك.

٥- فلان غير ثقة ولا مأمون.

٦- فلان ساقط.

٧- فلان هالك.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المرتبة الرابعة: وتكون بكل ما يدل على ضعفه الشديد ومثاله:

١- فلان مجهول.

٢- فلان واهٍ بمرّة.

٣- فلان ضعيف جداً.

٤- فلان ليس بشيء.

٥- فلان مردود .

٦- فلان طرحوا حديثه.

٧- فلان لا يساوي شيئاً.

المرتبة الخامسة: وتكون بكل ما يدل على تضعيف الزاوي، أو اضطرابه في الحفظ ومثاله:

١- فلان ضعيف.

٢- فلان واه .

٣- فلان له مناكير .

٤- فلان مضطرب الحديث.

٥- فلان لا يحتج به .

المرتبة السادسة: وتكون بوصف الراوي بما يدل على ضعفه، لكنه قريب من التعديل، ومثاله:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- فلان ليّن.

٢- فلان فيه لين.

٣- فلان لين الحديث.

٤- فلان سيِّئ الحفظ.

٥- فلان تعرف وتنكر.

٦- فلان مجهول الحال.

٧- فلان فيه جهالة.

٨- فلان لا أدري ما هو.

٩- فلان فيه مقال.

١٠- فلان تكلّموا فيه.

الاحتجاج بالمراتب المذكورة:

يحتج العلماء في المراتب الأربعة الأولى فقط من مراتب التعديل، أما المرتبتان: الخامسة والسادسة، فيكتب حديثهم، ويعتبر بحديث غيرهم.

أما في خصوص مراتب التجريح، فلا يحتج بالمراتب الأربعة الأولى. وفي المرتبتين الخامسة والسادسة، فيخرج الحديث للاعتبار.

التصنيف في الجرح والتعديل:

انتشر التدوين في أواخر القرن الثاني للهجرة. وفي هذه الفترة، ظهرت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مصنفات قيمة في (الجرح والتعديل) كانت النواة الأولى للمؤلفات الكبيرة التي ظهرت فيما بعد. ومن أوائل من كتب في الجرح والتعديل (يحيى بن معين) و(علي ابن المديني) و(أحمد بن حنبل)، ثم توالت المؤلفات المبسوطة والوجيزة فيما بعد.

ولقد اتخذت مصنفات العلماء في الجرح والتعديل مناهج متعددة: فمن مصنفيها من صنّف في (الثقات)، ومنهم من صنف في (الضعفاء)، ومنهم من صنف في (الثقات والضعفاء) ورتبت أكثر هذه المصنفات على حروف المعجم.

فمن أشهر الكتب المؤلفة في الثقات:

١- كتاب الثقات لابن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ وقد طبع في الهند في ٩ أجزاء.

٢- كتاب الثقات لعمر بن شاهين وقد طبع بتحقيق صبحي السامرائي في الكويت ١٩٨٤.

٣- كتاب الثقات للعجلي وقد طبع بتحقيق عبدالمعطي قلعه جي سنة ١٩٨٤ في دار الكتب العلمية

٤- كتاب الثقات ممن لم يقع في الكتب الست لابن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٧٩هـ.

ومن أشهر ما ألّف في الضعفاء:

١- كتاب الضعفاء للبخاري، وقد طبع عدة مرات.

٢- كتاب الضعفاء للنسائي وقد طبع عدة مرات آخرها بتحقيق بوران وكمال

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يوسف حوت وقد طبعته مؤسسة الرسالة.

٣- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي طبع محققاً في ثمانية أجزاء بتحقيق: يوسف البقاعي وزميليه في دار الفكر سنة ١٩٨٣-١٩٨٤.

٤- كتاب الضعفاء لمحمد بن عمر العقيلي طبع في أربعة أجزاء بتحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، طبعته دار الكتب العلمية ١٩٨٤.

٥- كتاب الضعفاء للحاكم النيسابوري

٦- كتاب الضعفاء للدارقطني طبعته مؤسسة الرسالة بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي.

٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي[1]

ومن أشهر ما ألف في الثقات والضعفاء:

١- طبقات محمد بن سعد.

٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي طبع في (٣٥) جزءاً بتحقيق: الدكتور بشار عواد.

٣- تذكرة الحفاظ للذهبي.

٤- تذهيب التهذيب للذهبي.

٥- تهذيب التهذيب لابن حجر.

---

(١) وهو من أجلّ الكتب وأجمعها في الجرح والتعديل. ترجم لـ(١١٠٥٣) من الرجال والنساء، وفي هذا الكتاب أشخاص يعتقد الحافظ الذهبي أنهم ثقات، وذكرهم من أجل الدفاع عنهم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦- تقريب التهذيب لابن حجر.

٧- التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل لابن كثير.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي[1].

أسئلة

١- ما ذا تعرف عن علم الجرح والتعديل ؟

٢- كيف تعرف عدالة الراوي ، أو جرحه؟

٣- ما هي شروط الجارح والمعدّل؟

٤- ما هي آراء العلماء عند تعارض الجرح والتعديل ؟

٥- هل يقبل خبر التائب من الفسق ؟

٦- ما هي مراتب التعديل ؟ وبأيها يحتج العلماء ؟

٧- ما هي مراتب التجريح ؟ وبأيها لا يحتج العلماء ؟

٨- ما هي أشهر الكتب المؤلفة في الثقات ؟

٩- ما أشهر ما ألف في الضعفاء ؟

١٠- ما أشهر ما ألف في الثقات والضعفاء ؟

---

(١) وهو من أجمع كتب المتقدمين في الجرح والتعديل، وقد ترجم فيه لـ١٨٠٥٠ ترجمة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رموز المحدثين

اختصر علماء الحديث ألفاظ الراوية، وجعلوها رموزاً، فتنطق كاملة، وتكتب مختصرة على الشكل الآتي:

١- حدثني: اختصرت على ثلاثة وجوه:

الأول: (ثني) بحذف الحاء والدال.

الثاني: (ني) بحذف الحاء والدال والثاء.

الثالث: (دثني) بحذف الحاء فقط.

٢- حدثنا: اختصرت على ثلاثة وجوه:

الأول: (ثنا) بحذف الحاء والدال.

الثاني: (نا) بحذف الحاء والدال والثاء.

الثالث: (دثنا) بحذف الحاء فقط.

٣- أخبرني: اختصرت على أربعة اوجه:

الأول: (أني) بحذف الخاء والباء والراء.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثاني: (أرني) بحذف الخاء والباء.

الثالث: (أبني) بحذف الخاء والراء.

الرابع: (أخني) بحذف الباء والراء.

٤- أخبرنا: اختصرت على أربعة أوجه:

الأول: (أنا) بحذف الخاء والباء والراء.

الثاني: (أرنا) بحذف الخاء والباء.

الثالث: (أبنا) بحذف الخاء والراء.

الرابع: (أخنا) بحذف الباء والراء.

٥- قال: اختصرت (ق)، ويحذفها قسم من العلماء إذا وقعت بين صيغ التحديث مثل: «حدثنا فلان، أخبرنا فلان» فإنها تقرأ: «حدثنا فلان قال، أخبرنا فلان».

وإذا تكررت يُكتفى بواحدة عند الكتابة، وتحذف الأخرى، ولكن ينطق بهما معاً في اللفظ مثل: «حدثنا فلان قال: قال فلان..» فتحذف في الكتابة واحدة من (قال) وتحذف كلمة (أنه) اختصاراً في الكتابة، مثل: «عن ابن عمر ﷺ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول..».

فإن كلمة (أنه) ينطق بها، ولا تكتب، فتكون العبارة على الشكل الآتي: «عن ابن عمر ﷺ أنه قال: ..».

ولقد استعمل هذا الاختصار من أجل التخفيف في الكتابة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سؤال:

ماذا تعرف عن المختصرات التي يستخدمها المحدثون؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصادر والمراجع

- اختصار علوم الحديث لابن كثير حققه وعلّق عليه أحمد محمد شاكر/ مطبعة حجازي/ القاهرة/ ١٣٥٥هـ.
- أصول الحديث علومه ومصطلحه تأليف الدكتور محمد عجاج الخطيب. دار الفكر الحديث/ لبنان/ الطبعة الأولى/ ١٣٨٦هـ.
- ألفية السيوطي في مصطلح الحديث تأليف جلال الدين السيوطي/ شرحها وحقق مباحثها: محمد محيي الدين عبدالحميد/ مطبعة مصطفى محمد/ القاهرة.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة تأليف الدكتور أكرم ضياء العمري/ مطبعة الإرشاد/ ١٣٨٧هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي تأليف جلال الدين السيوطي/ حققه وراجع أصوله. عبدالوهاب عبداللطيف/ الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.
- التعريف بالقرآن والحديث تأليف محمد الزفزاف/ الطبعة الثانية ١٤هـ/ دار الكتب العلمية بيروت.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- توجيه النظر إلى أصول الأثر تأليف: طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري/ المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- حواشي العلامة الشيخ عطية الأجهوري على شرح محمد الزرقاني على منظومة البيقونية للشيخ عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي/ ١٣٦٨هـ.
- الخلاصة في أصول الحديث تأليف الحسين بن عبدالله الطيبي/ تحقيق الأستاذ صبحي السامرائي/ مطبعة الإرشاد/ بغداد/ ١٩٧٢.
- رسالة في علوم الحديث وأصوله تأليف الشيخ كمال الدين الطائي، مطبعة سلمان الأعظمي/ بغداد/ ١٣٩١هـ.
- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي/ ١٣٥٢هـ.
- كتاب الشهاوي في مصطلح الحديث تأليف إبراهيم دسوقي الشهاوي/ ١٣٨٦هـ.
- علوم الحديث لابن الصلاح، حققه وخرجه أحاديثه وعلق عليه نور الدين عتر/ مطبعة الأصيل / حلب/ ١٣٨٦هـ
- علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح/ الطبعة الخامسة/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ١٣٨٨هـ.
- قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث تأليف: جمال الدين القاسمي/ تحقيق وتعليق محمد بهجة البيطار/ الطبعة الثانية/

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٣٨٠هـ/ دار إحياء الكتب العربية/ عيسى البابي الحلبي/ .

- قواعد في علوم الحديث تأليف: ظفر أحمد العثماني التهانوي/ حققه وراجع نصوصه وعلّق عليه: عبدالفتاح أبو غدة/ الطبعة الثالثة/ مطابع دار القلم/ بيروت/ ١٣٩٢هـ.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي.
- لمحات في أصول الحديث والبلاغة النبوية للدكتور محمد أديب صالح.
- مباحث في تدوين السنة المطهرة تأليف: أبو اليقظان عطية الجبوري/ المطبعة العربية الحديثة/ القاهرة/ ١٩٧٢م
- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري/ نشره وصححه وعلق عليه الدكتور السيد معظم حسين/ الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ/ المدينة المنورة.
- الموجز في علوم الحديث تأليف الدكتور: مساعد مسلم آل جعفر/ الطبعة الأولى ١٣٩٨/ دار الرسالة للطباعة/ بغداد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس المحتويات

المقدمة ٥

علـم الحديث
نشأته وأنواعه وتدوينه

كتابة الحديث وتدوينه ١١

الصحابة وكتابة الحديث ١٤

تدوين الحديث ١٥

أسئلة ١٧

كيف نشأ ودوّن علم أصول الحديث ١٨

أسئلة ٢٠

مصطلحات حديثية ٢١

أولاً: الحديث ٢١

الحديث القدسي ٢٢

الفرق بين الحديث القدسي والنبوي ٢٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمع بين الحديثين ٢٤
ثانياً: السنة ٢٥
ثالثا: الخبر ٢٥
رابعاً: الأثر ٢٦
خامساً: المتن والسند ٢٦
أسئلة ٢٧
علم الحديث رواية ودراية ٢٨
أسئلة ٢٩
أنواع الحديث ٣٠
أسئلة ٣١
الحديث المتواتر والآحاد ٣٢
١- الحديث المتواتر ٣٢
عدد التواتر ٣٣
أنواع المتواتر ٣٣
حكمه ٣٥
وجوده ٣٥
٢- حديث الآحاد ٣٥
حكمه ٣٦
أسئلة ٣٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تقسيم الحنفية ٣٧
أقسام المشهور ٣٨
حكمه ٣٨
أسئلة ٤٠
الصحيح ٤١
أقسام الصحيح ٤٢
مراتب الحديث الصحيح ٤٤
أصح الأسانيد ٤٤
الموازنة بين الصحيحين ٤٥
الأحاديث الصحيحة والتزام الشيخين ٤٧
أسئلة ٤٨
الحسن ٤٩
أنواع الحسن ٥٠
الاحتجاج بالحديث الحسن ٥٢
الجمع بين صفتين أو أكثر للحديث الواحد في آن واحد ٥٢
أ- حسن صحيح ٥٣
ب- حسن صحيح غريب ٥٤
مصطلحات تشمل الصحيح والحسن ٥٥
أسئلة ٥٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مصطلحات حديثية
يشترك فيها الصحيح والحسن والضعيف

المرفوع ٦١

١- المرفوع من القول صريحاً ٦١

٢- المرفوع من القول حكماً ٦٢

٣- المرفوع من الفعل صريحاً ٦٢

٤- المرفوع من الفعل حكماً ٦٣

٥- المرفوع من التقرير صريحاً ٦٣

٦- المرفوع من التقرير حكماً ٦٤

٧- المرفوع من الصفة صريحاً ٦٤

٨- المرفوع من الصفة حكماً ٦٤

حكم الحديث المرفوع ٦٥

أسئلة ٦٥

الموقوف ٦٦

حكمه ٦٧

أسئلة ٦٨

المنقطع والمقطوع ٦٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفرق بين المقطوع والمنقطع ٧٠
حكم الحديث المقطوع ٧١
أسئلة ٧٢
المسند ٧٣
أسئلة ٧٤
المتصل ٧٥
تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف ٧٦
أسئلة ٧٧
المعلق ٧٨
حكمه ٨٠
أسئلة ٨١
المعنعن ٨٢
حكمه ٨٤
أسئلة ٨٥
المؤنن ٨٦
أسئلة ٨٧
الفرد والغريب ٨٨
أولاً: الفرد ٨٨
١- الفرد المطلق ٨٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حكمه ٨٩
٢- الفرد النسبي ٩٠
حكمه ٩١
ثانياً: الغريب ٩٢
١- الغرابة في الإسناد وحده ٩٢
٢- الغرابة في بعض المتن ٩٣
٣- الغرابة في السند والمتن معاً ٩٤
حكمه ٩٤
بين الفرد والغريب ٩٥
أسئلة ٩٦
العزيز ٩٧
حكمه ٩٨
أسئلة ٩٨
الاعتبار والمتابع والشاهد ٩٩
١- المتابع ١٠٠
أقسام المتابعة ١٠٠
٢- الشاهد ١٠١
أسئلة ١٠٤
المدرج ١٠٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زيادة الثقة ١١١
أسئلة ١١٢
المصحَّف والمحرَّف ١١٣
أقسام التصحيف ١١٤
١- تصحيف السمع في السند ١١٤
٢- تصحيف السمع في المتن ١١٥
٣- تصحيف البصر في السند ١١٥
٤- تصحيف البصر في المتن ١١٥
أسئلة ١١٧

الحديث الضعيف

الضعيف ١٢١
أنواع الحديث الضعيف ١٢٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مراتب الحديث الضعيف ١٢٤
العمل بالحديث الضعيف ١٢٤
شروط العمل بالحديث الضعيف ١٢٦
الترجيح ١٢٧
فائدة ١٢٨
أسئلة ١٢٨
المضعف ١٢٩
أسئلة ١٢٩
المرسل ١٣٠
مراسيل الصحابة ١٣١
إنكار مراسيل الصحابة ١٣٢
الاحتجاج بالحديث المرسل ١٣٣
١- جواز الاحتجاج ١٣٣
٢- عدم جواز الاحتجاج ١٣٤
٣- جواز الاحتجاج بشروط ١٣٤
تقوية المرسل ١٣٥
مراتب المرسل ١٣٥
أسئلة ١٣٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعضل ١٣٧
أسئلة ١٣٩
المدلس ١٤٠
أقسام التدليس ١٤٠
١- تدليس الإسناد ١٤١
٢- تدليس الشيوخ ١٤١
٣- أقسام أخرى ١٤٢
حكم التدليس ١٤٣
أسئلة ١٤٥
المضطرب ١٤٦
الاضطراب في السند ١٤٧
صور الاضطراب في السند ١٤٨
الاضطراب في المتن ١٤٨
حكمه ١٤٩
أسئلة ١٥٠
المقلوب ١٥١
أ- القلب في الإسناد ١٥١
ب- القلب في المتن ١٥٢
أسباب القلب ١٥٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حكمه ١٥٤
أسئلة ١٥٥
الشاذ ١٥٦
أقسام الشاذ ١٥٨
أسئلة ١٥٨
المنكر ١٥٩
أسئلة ١٦٠
المتروك ١٦١
أسئلة ١٦٢
المعلُّ ١٦٣
أهمية معرفة علل الحديث ١٦٣
علل الحديث ١٦٥
١- العلة بالإسناد فقط ١٦٥
٢- العلة بالمتن ١٦٦
وجه العلة ١٦٧
أجناس العلل ١٦٧
أسئلة ١٧٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الموضوع

الموضوع ١٧٣

أنواع الحديث الموضوع ١٧٣

متى بدأ الوضع في الحديث ١٧٤

أسباب الوضع في الحديث ١٧٦

كيف يعرف الحديث الموضوع ١٨١

أ- علامات الوضع في السند ١٨٢

ب- علامات الوضع في المتن ١٨٣

مقاومة الوضع ١٨٥

١- التزام الإسناد ١٨٦

٢- النشاط العلمي في طلب الحديث ١٨٧

٣- مقاومة الكذابين ١٨٨

٤- معرفة الرواة ١٨٨

حكم الوضع ١٨٩

هل تجوز رواية الحديث الموضوع ١٩٠

أشهر الوضاعين ١٩٠

هل للوضع أثر في التشريع ١٩١

المؤلفات في الموضوعات ١٩١

أسئلة ١٩٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسئلة ٢٠٥
الجرح والتعديل ٢٠٦
شروط الجارح والمعدّل ٢٠٩
تعارض الجرح والتعديل ٢٠٩
التائب من الفسق ٢١٠
مراتب الجرح والتعديل ٢١١
أولاً: مراتب التعديل ٢١١
ثانياً: مراتب التجريح ٢١٤
الاحتجاج بالمراتب المذكورة ٢١٧
التصنيف في الجرح والتعديل ٢١٧
أسئلة ٢٢٠
رموز المحدثين ٢٢١
المصادر والمراجع ٢٢٤
فهرس المحتويات ٢٢٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner